

دكتور  
شرف الدين علي الراعي  
أستاذ العلوم اللغوية  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

# منهاج أبن يعقوب

في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري

م ٥٣٨ هـ

دار المعرفة الجامعية

٢٠ شارع مصر - الإسكندرية - ٢٨٧٠١٦٣  
٣٨٧ شارع قنطرة السويس - ٥٩٢٣١٤٦

# منهج (ابن يعيش)

في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري  
م ٥٣٨ هـ

تأليف

د. شرف الدين علي الراجحي

أستاذ علوم لغوية

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٣

دار المعرفة الجامعية

٢ شارع سويتير، طنطا - ١٦٨٠١٨٧  
٢٨١ شارع قنات السويس، الإسكندرية - ٥١٢٣١٤٦

## حقوق الطبع والنشر محفوظة

لا يجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر

دار المعرفة الجامعية

للطبع والنشر والتوزيع

• الإدارة: ٤٠ شارع سوثير - الأزاريطة - الإسكندرية

ت ٤٨٧٠١٦٣

• الفرع: ٢٨٧ شارع قتال السويس - الشاطبي - الإسكندرية

ت ٥٩٢٣١٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المقدمة

فإن كتاب المُفَصِّل للزمخشري من أئمة الكتب في التراث النحوي عند العرب - كان صاحبه من أكابر اللغويين والبلاغيين في عصره - وكان ينهض بفكر عَقْلِي رائع في كثير من مصنفاته وقد ترك لنا ثروة لغوية في المعاجم وغريب الحديث والنحو وترك لنا تفسيره البديع. الكشاف عن حقائق التأويل. ويمثل في شرحه كثيراً من آراء المعتزلة وفي كتابه المُفَصِّل يعرض لمنهج جديد في الدرس النحوي جعلت جماعة كثيرة من النحويين يقومون على شرحه وتحليله. ومنهم العالم النحوي (ابن يعيش) الذي أعرج لنا (شرح ابن يعيش على المفصل) فكان موسوعة نحوية تفيد الباحثين في كثير من المسائل وقد عرض فيه لآراء الزمخشري بالتحليل والنقد وذكر فيه اختلاف المدارس النحوية في كثير من المسائل وكان يرجع المنهج البصري غالباً ويهاجم الكوفيين في كثير من المسائل.

وقد اخترت هذا الشرح لأنه شرح وافٍ لكثير من الأبواب النحوية وفيه من دقائق التصريف وبدائع التأليف ما يجعله من الشروح المهمة في الدرس النحوي عند القدماء.

وقد قسمت البحث إلى أربعة فصول عرضت في الفصل الأول للمؤلف والشارح وأهم مصنفات الزمخشري وابن يعيش وفي الفصل الثاني تناولت منهج ابن يعيش في شرحه على المفصل في القسم الأول: الاسم: عرضت فيه لباب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. وقد أبان في شرحه كثيراً من مباحث الاسم وعقب على رأى الزمخشري والمدارس النحوية وكان يستشهد بالقرآن العظيم والشعر العربي ويحاول توضيح دقائق المباحث ويسهب في عرض المسائل ليفهم الباحث ما عرضه الزمخشري.

وفي الفصل الثالث عرضت لمنهج (ابن يعيش) في شرحه على المفصل في قسم الأفعال وخصصت ذلك بأفعال المدح والذم وأسلوب التعجب.

وفى الفصل الرابع عرضت لبعض مباحث المشترك فى المسائل  
الصرفية.

والحق أن الدرس النحوى عند القدماء مطلب أساسى ندعوا إليه قبل أن  
نقوم بدراسة علم اللغة الحديث وإن كثيراً من المنصفين يُقرّون ذلك ويدعون  
إليه. فلا يفرّتك تهويل المُرجّفين المُتّبعين يدعون إلى ترك التراث النحوى عند  
قدامى اللغويين العرب والعناية بعلم اللغة الحديث فقط فهذه دعوة زائفة تقطع  
بيننا وبين تراثنا اللغوى الأصيل.

وبعد

فهذه محاولة أبتغى بها وجه الحق تعالى فإن أصابت التوفيق فهذا فضل  
من الله ومنّة وإن كانت الأخرى فالله للوفيق والمُهادى إلى سواء السبيل.

شرف الدين على الراجحى

الإسكندرية فى يوليو ٢٠٠٢م

## **الفصل الأول**

**المؤلف (الزمخشري)**

**والشارح (ابن يعيش)**





## أولاً: المؤلف:

محمود بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري، الخوارزمي حار الله. العلامة، إمام اللغة، والنحو والبيان، بالاتفاق - برع فيها في بلده، ثم رحل إلى الحجاز، وجاور مكة شرفها الحق تعالى، وحدث بينه وبين أمير مكة أبي الحسن علي ابن عيسى بن حمزة بن وهاس من الهبة والمصادقة وصنف باسمه (تفسير الكشاف) ومدحه بقصائد كثيرة. وقرأ كتاب مسيو به بمكة على عبد الله بن طلحة الياقوت سنة ثمان عشرة وخمسمائة ومن تصانيفه الفائق في غريب الحديث، ومعجم أسس البلاغة، والأسماء والأفعال، وكتاب الجبال والمياه (والأنموذج) وشافي القى في مناقب الشافعي. توفي ببلده سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

وقال السيوطي في بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة محمود بن عمر ابن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم حار الله. كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفتناً في كل علم، محتزلاً قوياً في مذهبه، مجاهرًا به حتفياً.

ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربعمائة، وورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من أبي سعد الشافعي، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة، وجاور بمكة، وتلقب بحار الله وفخر خوارزم أيضاً، وكتب إليه الحافظ السلفي يستعجزه، وأصابه عراج في رجله فقطعها وصنع عرضها رجلاً من خشب، وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال فيظن من يراه أنه أصرج وله من التصانيف الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، والمقامات، المستقصى في الأمثال، ربيع الأبرار، أطواق الذهب، صحيح

<sup>(١)</sup> الفيروزبادي (محمد بن محمد بن يعقوب) ٨١٧ هـ، الألف في تراجم كلمة النحو واللغة، حققه محمد المصري، ص ٢٢٠.

العربية، شرح أبيات الكتاب، الأتمودج في النحو، الرابض في الصرف، شرح بعض مشكلات المفصل، للكلم التوايح القسطاس في العروض، الأحاجي البحرية، وغير ذلك. مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى، وتكرر في جمع الجوامع<sup>(١)</sup>.

وفي تفصيل أهم هذه المصنفات:

#### ١- معجم أساس البلاغة<sup>(٢)</sup>:

وهو معجم لغوي رتب على حروف المعجم وهو ترتيب مُبَسَّر وكان قد سبقه إلى ذلك ابن تميم م ٣٢١ هـ في تصنيف الجوهرة ولكنه اتبع نظام التقييدات والدوائر التي استخدمها الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجم (العين) ثم أتى ابن فارس (ت ٣٩٥) والترمذ القريب الأجدى في معجميه (المقاييس والمجمل) حتى جاء الإمام الزعزعي ورسم معجمه على الترتيب الأجدى فكان رسمًا اقتدى به جماعة كثيرة من أصحاب المعجمات.

ومن مزايا المعجم التفرقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وقد كان هدف الكتاب إيقاظك على القول الجليل لتبين به وجه الإعجاز القرآني<sup>(٣)</sup>. ويتضح هدفه من تصنيف الكتاب فيما يلي:

#### ١- استقصاء كلام العرب في عبارات مركبة ذات طابع بلاغي.

<sup>(١)</sup> السيوطي، بنية الرواة في طبقات الفريدين والصحابة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المجلد الثاني ص ٢٢٩، ص ٨٠ والنظر في ترجمة الزعزعي، يقول الحموي في معجم الأدباء ج ١٩/ ١٢٦، والأثيري في نزهة الألباء في طبقات الأئمة ص ٢٩٢ وابن الأثير في الكامل في التاريخ ج ٩/ ص ٨ والقنطري في إنباء الرواة ج ٣ ص ٢٦٥ والفرزكلي في الأعلام ط ٤/ ج ٧، ص ١٧٨.

<sup>(٢)</sup> طبع أساس البلاغة (جزآن) في مطبعة الوحيية ١٢٩٩ هـ - ١٨٨٣ م، مصر ١٣٢٢ على ثقة محمد مصطفى وطبعة دار الكتب ١٣٤١ هـ، ١٩٢٢ م.

<sup>(٣)</sup> الزعزعي. ملاح أساس البلاغة، المقدمة ص ٤.

٢-المطر في الجمال البلاغي لهذه العبارات، وكشف وجوه الإعجاز فيها

٣-التفريق بين المعاني الحقيقية، والمعاني المجازية <sup>(١)</sup>

قال في مقدمة كتابه :

«ولما أنزل الله كتابه مختصاً من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أوصافُ العتاق السُّبُقى، دُرستُ عنها خطا الجياد والقُرَح، كان الموقُّ من العلماء الأعلام، أنصار ملة الإسلام، الدأبون عن بصفة الحرفية البيضاء، الموهنون على ما كان من العرب العرباء، حين تحدوا به من الإعراض عن المعارضة بأسلات ألسنتهم، والفرع إلى المقارعة بأسنة أسلهم، مَنْ كانت مطامحُ مظهره، مطارح مكره، الجهات التي تُوصِّل إلى تبين مراسم البلاء، والغرور على منازم الفصحاء، والمخاطبة بين متداولات ألفاظهم. ومتعادات أقوالهم، والمغايرة بين ما انتقوا عنه فلم يتقبلوا وما استزلوا واستزلوا، وما استفحصوا واستعزلوا، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز لوقف. وبأسراره ولطائفه أعرف، حتى يكون صدر يقيه أثلج، وسهم احتجاجه أفلح، وحتى يُقال هو من علم البيان حَقْلِي، وفهمه فيه جاحقِلِي، وإلى هذا الصوب ذهب عبد الله العفري إليه، محمود بن عمر الزعخشري عفا الله عنه، في تصنيف (كتاب أسس البلاغة) <sup>(٢)</sup>.

ومن مصادر كتابه كما يتضح من المقدمة بقوله

«وهو كتاب لم تزل القلوب إليه زفافه، ورياح الأمال حوله همافة، وحيون الأفاضل محوه رواق، وألسنتهم بتميه نواطق، فليت له العربية وما فصَّح من لغاتها، وملَّح من بلاغاتها. وما يسمع من الأعراب في براديبها، ومن

<sup>(١)</sup> د. مصطفى عبد الحفيظ سالم. النسخ المصحح في العربية ط ٢، ١٩٨٥ م ص ١٦٧

<sup>(٢)</sup> الزعخشري. أسس البلاغة للمقدمة ص ٤

خطباء الحبل في براديهـا. ومن قراصية نَحْجٍ في أكلاكهـا وما نَعِهـا على أسواه قلبها، وتساجعت به للرعاة على شفاه عليها وما تقارضته شعراء قيس وتميم في ساعات المقاتنة، وما ترأسلت به سفراء ثقيف وهذيل في أيام المقاتنة، وما طولع في بطون الكتب ومتون اللغات من روائع العماظ مفتنة وجوامع كلم في أحشائها بحتية<sup>(١)</sup>.

ومن خصائص الكتاب قال الزمخشري هو من خصائص هذا الكتاب تَحْيِيرُ ما وقع في عبارات المُبدعين، وانطوى تحت استعمالات المعلقين. أو ما جاز وقرعه منها وانطولوّه تحتها، من المراكيب التي تملح وتحسُّ ولا تنقبص عنها الألسن، تجريها ومُسلات على الأسلات، ومرورها عذبات على العذبات. ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والرصيف. يسوق للكلمات متاسقة لا مُرسلة بندا، ومتناظمة لا طرائق قديدا. مع الاستكثار من فوايح الكلم الهادية إلى مرشد حر للمنطق، الدالة على ضالة المنطق المُغلق. ومنها تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح، بإفراد المخاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح.

فَمَنْ حَصَلَ هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب الذي هو ميزان لوضاع العربية ومقاييسها، ومعار حكمة والواضع ونسائسها، وأصاب دروا من علم للعاني، وحظي برسن من علم للبيان وكانت له قبل ذلك كله قرينة صحيحة، وسليمة، فحلّ قره وحزل شعره، ولم يعلّ عليه أن يناهز المُقدمين ويخاطر المُقربين وقد رُبّت للكتاب على أشهر ترتيب متداولاً، وأسهله متناولاً، يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعه على طرف الثمام وحيل الدراع، من

---

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه للقيمة من جـ.

غير أن يحتاج في التنقيح عنها ، إلى الإيجاف و لا يصح ، وإلى النظر فيه الخليل  
وسيره ، والله سبحانه وتعالى الموفق لإفاده أهل المسلمين ، ولما يتصل برصا  
رب العالمين .<sup>(١)</sup>

### منهجه في المعجم:

١- رتب المعجم على الترتيب الأبجدي كما ذكرنا ترتيب المادة التي تبدأ فائزها  
بالحمزة أولاً ثم الباء ثم التاء الخ وراعى في الترتيب الحرف الثاني  
والثالث أيضاً فرتبها مثل ترتيب الماء وذلك بالرجوع إلى أصل الكلمة  
وبجدها في الماضي .

٢- تخير العبارات الأدبية المتحصرة بلاغياً ، وذلك حين تقع في المادة التي  
بذكرها .

٣- يبدأ بذكر المعاني الحقيقية ، ثم يتلوها بالمعاني المجازية .

٤- يغلّب على شرحه التفسير بالجمل المترادفة .

٥- قسم الحروف إلى أبواب وبدأ باب الحمزة ، ثم الباء ، ... الخ .

٦- أغفل كثيراً من المواد ، ويرجع سبب ذلك إلى هدده من جمع الأقوال ذات  
القيمة الأدبية ، وكثير من المواد لم تصله في دأجل جمل مأثورة ، ولذلك  
يفتقد الباحث فيه مواد كثيرة .<sup>(٢)</sup>

ولكن يمتاز (أساس البلاغة) بما يأتي :

١- سهولة منهجه في ترتيب مواده حسب الأبجدية

٢- فصل المعاني الحقيقية عن المعاني المجازية .

٣- اشتماله على حشد كبير من الأقوال العربية المأثورة ، والأساليب الأدبية من  
القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر .

<sup>(١)</sup> للنصر نفسه للقائمة من ح

<sup>(٢)</sup> د مصطفى عبد الحفيظ سالم ، التتبع للمعجم في العربية من ٦٨ ، ١٦٩

أما المأخذ فمنها

- ١ - أهمل كثيراً من الموارد اللغوية مما صرف الباحثين عن كتبه.
- ٢ - أهمل التصيغ وترك المواد غفلاً عما يوقع في لبس وغموض راء حريف.
- ٣ - لا يعنى غير المتخصصين لما يتميز به من خاصيته في أساليب الشرح.
- ٤ - خلط أحياناً بين بعض النوازل والمعتل بالنوازل فوضع مادة (أبي) في: أب و
- ٥ - لم يُعنى بنسبة الأقوال إلى أصحابها، ولعل ذلك بسبب كثرة ما أثبتته منها.
- ٦ - خلط أحياناً بين المعانى الحقيقية والمعانى المجازية ولم يفصل الأساليب المجازية من تشبيه واستعارة وكناية، فكثيراً ما أطلق عليها كلمة المجاز.<sup>(١)</sup>

ومن تعليقات الدكتور مصطفى الصاوي الجويني على أساس البلاغة

- ١ - يظن أنه ألفه في الحجاز ودليل ذلك ما ذكره في مادة (أ ص ل) ج ١ ص ١٤ وقال سمعت أهل الطائف يقولون لفلان أصلة أي أرض تليدة يعيش بها. وفي مادة (ت ر ب) ج ١ ص ٧٨ قال وطئت كل تربة في أرض العرب، فوجدت تربة أطيب التراب، وهي واد على مسيرة أربع ليلال من الطائف، ورأيت ناساً من أهلها، وكان عندن بمكة التريُّ الموتى في بعض مزامير آل داود.

- ٢ - إن في معجمه كثيراً من أحواله النفسية: ومثال ذلك في مادة (ج ف ر) ج ١ ص ١٢٨ والأدب صاعقة بحفر أهلها. وفي مادة (ج ن ب) ج ١ ص ١٣٦ ونقول طائب الكرام وجانب القمام.

وفي مادة (ج ه م) ج ١ ص ١٤٦ قال ومن المجاز يتجههم الكرام ويتجهمني أُملى إذا لم يُصبه.

---

المرجع نفسه ص ١٦٩، ١٧٠

٣ يرى أن الكتاب قد ألف بعد تفسير الكشاف، ودليل ذلك قوله في مادة (ح ف ر) ج ١ ص ١٨٤ يقول ويتسع فيه فيقال حفرت الضب واحفرته، حافر الدرع إذا أمس في حفر، وفلان أروع من يروع محافر، وهو نص مكشوف وبرهان، جلى يادى على صفة ما ذكرت في (يخادعون الله - وحاشى الله).<sup>(١)</sup>

ومن الجاز وطه على عف وحافر ورجع إلى حفرته أى راح حالته الأولى- وقد ذكرت حقيقة الكلمة في الكشاف في حقائق التنزيل<sup>(٢)</sup>

٢- أطواق الذهب في المواعظ والخطب- وقد ضمنها تسعاً وتسعين مقالة مثل المقامة مخاطب في كل صور مقامة نفسه وقال يأبى القاسم<sup>(٣)</sup>

٣- أعجب العجب في شرح لامية العرب<sup>(٤)</sup>

٤- الأنودج في النحو: اقتضبه على (المعصل في النحو) وجعله مقدمة ناقصة

للمبتدى<sup>(٥)</sup> وقد شرحه الأردبيلي (جمال الدين محمد بن عبد الغنى) المعروف

بغنى رادة ت ٦٤٧ هـ.

<sup>(١)</sup> من الآية ٩ سورة البقرة ومن الآية ٢١ سورة يوسف.

<sup>(٢)</sup> د. مصطفى المصري الجرنى: القاموس في تراث العشرة ص ١٥٨، ص ١٥٩، ص ١٦٠.

<sup>(٣)</sup> طبع بعناية فون هاسر مع ترجمة أنانية manner gunjstall.

ديانا ١٨٢٥م- وجمع بعناية باريه دى منيا مع ترجمة فرنسية باريس ١٨٦٧م وطبع بالأسنانة ١٢٨٨

هـ. ومع ترجمة تركية وطبع في بيروت بشرح لألفاظها اللغوية بلشيخ يوسف الأسر بيروت ١٢٩٣ هـ.

<sup>(٤)</sup> طبع أصعب العجب في شرح لامية العرب (ومعه شرحان لاس راكر للفرى ولان أحمد الثالث مصر

١٣٢٤ هـ. وطبع في مجموعة ومع شرح للتصويرة للبريدية لابن دريد الأزدي م ٣٢١ هـ. وعليه

مقامات عمر ابن الوردى وفي آخر ديوان الشرف أبى الحسن إسماعيل الحسينى المصرى المعروف

بالخشب مطبعة المطرقت الأستاذة على تفقة أحمد فالحى الجمالى ومحمد أمين الخفاجى وأعيه ١٣٠٠ هـ

وطبع بالقاهرة ١٣٢٤ ١٩٠١م.

<sup>(٥)</sup> طبع في غريستريانا ١٨٥٩م ومطبع للملرس الملكية بمصر ١٢٨٩ هـ وفي قازان ١٨٩٧م. وستة

١٩٠٧ م مع شرح عيه للأردبيلي وطبع مع كتاب نزهة الطرف في علم الصرف للميدانى. وطبع

بتحقيق د. حسنى عبد الجليل يوسف، وعلى شرح الأردبيلي مكتبة الآداب - مصر ١٩٩٠م.



قال الأردبيلي في مقدمة شرحه الأتمودج :

«الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان، وصيرها آلة يُعْتَزَرُ بها عن الخطأ في اللسان. وقوم بسببها المنطق الذي هو مُمَيِّرٌ لِلْإِنْسَانِ وهيأها سُلْماً يرتقى بها إلى دروة حقائق القرآن. والصلاة والسلام على خير الأنام محمدَ القُرْطَانِ - وعلى آله وأصحابه رؤساء أهل الإيمان وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله جمال الملة والدين - محمد بن صدر الحاج شمس الدين عبد الغني الأردبيلي هذا الله عنه: لما رُكِبَتْ مختصر الإمام الهمام علامة العالم - أستاذ أئمة بني آدم/ جاز الله/ طيب الله سرّه العزيز وجعل الجنة مثواه. أعني. أتمودجه في النحو: قليل اللفظ، كثير المعنى، صغير الحجم، غزير الفحوى، مرغوباً للمبتدئين وغيره مطلوباً للمسالك سبيل غيره ولم يكن له شرح يليق قاصده ويُلقى إليه مقاصده وقد كنتُ أريد تعليمه للمبتدئين من أصحابنا المنحرفين في سلك أجدابنا، لاسيما قُرَّةَ عيني الرُّمَّة. وسرور نفسي الكَمَيدَةَ علاء الملة والدين أحمد بن صدر الإمام رئيس الأنام - أقصى القضاة والحكام مظهر الحق في الأحكام، عماد الملة والدين، المفصل الكاشي أردت أن أشرحه شرحاً يهيد طالبه ويهبط عليه مطالبه بحيث لا تخطئ من تحليل لفظه محطى كثرة ولا أتجاوز عن تنقيح معناه إلا مسافة يسيرة والتزمت أن أكتب ألفاظ المعنى بتمامها من أول كتاب الشرح إلى تمامها، حتى تكون كالزيادة للمتعلمين على التصريف وتغنيهم عن النسخ التي لعبت بها أيدي الجُهلة بالتحريف.<sup>(١)</sup>

وقد كان شرح الأردبيلي مختصراً مثل مختصر الزمخشري وقد تناول الكتاب الكلمة وأقسامها وتعريف النحو وتعريف الكلمة وأقسامها وأقسام

<sup>(١)</sup> الأردبيلي. شرح الأتمودج للزمخشري حققه وعلق عليه د. حسنى عبد الجليل يوسف المقدمة ج ١،

الكلام وهي الباب الأول تناول الاسم وتعريفه وأصناف الاسم - (اسم الجنس والعلم والمعرّب من الأسماء<sup>(١)</sup>) واتقسامه ثم تناول مرفوعات الأسماء مثل الفاعل والملحق بالفاعل والمبتدأ والخبر وأنواعه واسم كان وعجز إن - إلخ ثم تناول في القسم الثاني منصوبات الأسماء<sup>(٢)</sup> وفي القسم الثالث المجرورات ثم المبني من الأسماء والمثنى وأنواع الجمع والمعرفة والنكرة - والمذكر والمؤنث ثم المصغر والمنسوب وأسماء العدد ثم الأسماء المتعلقة بالأفعال أو مشتقات الأسماء مثل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل. وفي الباب الثاني تناول باب الفعل والثالث باب الحروف<sup>(٣)</sup> وبذلك نرى أن هذا القسم يختلف عن التقسيم الذي درج عليه المحررون كما سنرى ذلك في شرحنا لمنهجه في كتاب (المفصل في العربية).

٥ - كتاب الجبال والأمكنة والحياة<sup>(٤)</sup>

٦ - الفائق في غريب الحديث<sup>(٥)</sup>

وهو من الكتب المهمة في غريب الحديث الشريف رتبه على حروف

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه من ص ١٨، ص ١٦

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه من ص ١٢٦، ص ٣٩ (مرفوعات الأسماء ومن ٤٠ إلى ٥٩ منصوبات الأسماء)

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه من ص ٦٦ إلى ص ٧٧ المجرورات ومن ص ٧٨ إلى ص ٩٢ المبني من الأسماء ومن ص ٩٥ إلى ص ١٠٢ أنواع الجمع ومن ص ١٠٥ - ١١٠ للمذكر والمؤنث من ١١١ إلى ١١٧ للمصغر والمثنى من ١٢١ إلى ص ١٢٣ أسماء العدد والمشتقات من ١٢٤ إلى ص ١٣٠ وباب المفصل من ١٣٢ إلى ص ١٥٩ وباب الحروف من ١٦١، ص ٢١٤.

<sup>(٤)</sup> طبع بعناية دي كراب n.s.de gave طبع لندن ١٨٥٦م، ١٨٨٥ ومشر للكتبة المرتضوية ومطبعها الحليزية - النجف الأشرف العراق ١٣٥٧ هـ.

<sup>(٥)</sup> طبع الفائق في غريب الحديث في حيدر آباد الدكن الهند ١٣٢٤ هـ وطبع في مصر بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٤٨م وطبع بتحقيق علي محمد البعلوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم طبع حبيبي الحلي ١٩٦٠ - ١٩٦١م.

المعجم فمكان ترتيباً يسيراً. وقد كان علم غريب الحديث الغاية التي دفعته الى التأليف فيه وهو البناء على العربية.  
قل الرعشى فى مقدمة الكتاب:

«الحمد لله الذى فتح لسان الذبيح، بالعربية البينة والخطاب الفصيح،  
وتولاه بأمثل التقدّم فى الطق باللغة التى هى أفصح اللغات، وجعله أبا عذر  
القصرى للبلاغة التى هى أتم البلاغات. واستل من ملأته عدنان وأبساء.  
واشتق من دوحته قحطان وأحياء. وقسم لكل من هؤلاء من البيان قسطاً.  
وضرب له من الإبداع سهماً. وأفرز له من الأعراب كفلاً فلم يخل شعباً من  
شعوبهم ولا قبيلة من قبائلهم ولا عمارة من عمائرهم ولا بطناً من بطونهم ولا  
معدناً من أفضائهم ولا فضيلة من فضائلهم من شعراء وخطباء مصافح يدمون  
من حديق البيان عند هدر الشقائق ويعيون الأغراض بالكلم الرواشق ويتناقشون  
من السحر فى مناظم تريضهم ورحلهم وقصيلهم ومقطعاتهم وخطبهم  
ومقاماتهم وما يتصرفون فيها من الكناية والتعريض والاستعارة والتعثيل  
وأصناف البديع وضروب الجوار والافتنان فى الإتيان والإيجاز ما لى عشر عليه  
السحرة فى زمن موسى عليه الصلاة والسلام والمآخذون وطلح طلعه أولئك  
المشعرون لقعولاً مقهورين ولبقوا مبهوتين استكانوا وأذعنوا وأسهموا فى  
الاستعجاب وأمعنوا ولعلموا أن نقائات العرب بالاستنها أحق بالتسمية بالسحر  
وأنهم فى صحصاخ منه هؤلاء لججوا فى البحر. ثم إن هذا البيان العربى كان  
الله عزّته قدرته مخضعة وألقى ربّده على لسان محمد عليه وآله أفضل الصلاة  
وأوفر سلام فما من خطيب يقارمه إلا نكص متفكك الرجل وما من مصنف  
يباهره إلا رجع فارغ السجل، وما قرن بمطقه مطلق إلا كان كاليردون مع  
الحصان المظلم ولا دفع من كلامه شئ فى كلام الناس إلا شبع الواضح فى  
فرسه الأدهم

قال عليه السلام: أوتيت جوامع الكلم. وقال أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش واسترضعت من بى سعد بن بكر.

وقد صنف العلماء رحمهم الله فى كشف ما غرب من ألفاظه واستبهم وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجم كتباً تفوقوا فى تصيفها وتجاوزوا واحاطوا ولم يتجزوا وعكفوا لهم على ذلك وحرصوا. واغتموا الأقتدار عليه وافترضوا حتى أحكموا ما شاء وتوصلوا وما منهم إلا من بطن فيما اتهمى بباع بسيط. ولم يزل عن موقف الصواب مقدار فبسيط ولم يدع المتقدم للمتأخر خصاصة يستظهر بها على شئها ولا أنشودة يستهضه لشدها. ولكن لا يكاد يجد بُدّاً من تبع فى فن من العلم وصيغ به يده. وعانى فيه وكده وكثته. من استحباب أن يكون له فيه أثر يكسبه فى الناس لسان الصديق وجمال الذكر. ويخزن له عند الله جزيل الأجر وسنى النحر وفى صوب هذين الفرضين ذهبت عن صفة هذا الكتاب غير آل جهداً.

ولا مقصر عن مدى فيما يعود لقتبته بالصبح ويرجع إلى الراغبين فيه بالنجح من اقتضاب ترتيب سلمت فيه لكلمات الأحاديث نسقاً ونضداً. ولم تذهب ينداً ولا أيدى سباً وطريق ومن اعتماد فسر موضح اطلعت به على حق المعنى ونص الحقيقة إطلاعاً مؤداه طمأنينة النفس وتلج الصدر مع الاشتقاق غير المستكره التصريف غير المتعسف والإعراب المحقق البصرى الناصر فى نص سيويه وتقرير النسوى فأية نفس كريمة ونسحة راكية نور الله ذها بالإيمان والإيقان مرت على هذا التبيان والاتقان فلا يهين عليها أن تدعو إلى بأن يجعله الله فى موازينى ثقلأ ورجحاناً ويشيى عليه روحاً وريحاناً والله عز سلطانه المرعوب إليه فى أن يورعنا الشكر على طولته وفضله ولا تقدم.<sup>(١)</sup>

(١) الفريش. المائق فى غريب الحديث للقملة ص ٢، ص ٢.

ومن الملاحظات في المقدمة نرى بلاغة الزمخشري في عباراته وأن  
العناية اللبية قد سيطرت عليه وأنه يوصي إلى رضا الناس عنه وجميل ذكرهم له  
ورضا الله عنه وجريل الثواب عنه وعلى غلاف مخطوط الفائق أنه أتمه في شهر  
ربيع الآخر سنة ٥٣٦ هـ.

ومن نماذج ما جاء في تحليله اللغوي في غريب الحديث الشريف قال  
في مادة عقد (العين مع القاف).

قال. النبي صلى الله عليه وسلم- من عقد لحوته، أو تقلد وترًا فإن  
محمدًا مه برئ.

قال. (عقد اللحية) قيل: وهو معالجتها حتى تتعقد وتتجعد من قولهم:  
جاء فلان عاقداً عُتْقَهُ، إذا لواها كثيراً، واللبب الأعقد: المتشوي الذئب؛ أي من  
لواها وجعدها، وقيل كانوا يعقدونها في الحروب، فأمرهم بإرسالها وكانوا  
يتقلدون الوتر دفعها للعين، فكمه ذلك.<sup>(١)</sup>

وقال الزمخشري في حديث النبي صلى الله عليه وسلم- لا يدخل  
الجنة قتات في مادة قتت (القاف مع التاء)

قال عن القتات: هو النعام، لأنه يُقْتُ الحديث أي يزوره، وبهية قُتَا  
قال أبو مالك: القُتُّ والقُدُّ واحد، وهو التسوية.

ومنه النُّهْسُ المَقْتَت: وهو المهيا والمطوب بالرياحين<sup>(٢)</sup>. وفي باب  
الكاف مع الظاء مادة كظظ في الحديث الشريف في ذكر باب الجنة على  
رمان له كفيظ قال عن الكظيظ أي امتلاء<sup>(٣)</sup> بارد حيا الس يقال كظ  
الوادي كظيظا، بمعنى اكظظ، وكظظ الماء كظظا.

<sup>(١)</sup> الزمخشري. الفائق في غريب الحديث ج ٣ ص ١٠ (مادة عقد باب للعين مع القاف)

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه مادة (قتت) باب القاف مع ظاء ج ٣ ص ١٥٦

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه ج ٣ ص ٣٦٣ باب القاف مع الظاء مادة كظظ.

٧- الكشف عن حقائق التزويل وغيور الأقاويل في وجوه التأويل

وهو تفسير مهم من أهم آثاره ويمثل منهج المعتزلة في كثير من آرائه.  
وكان مقام الزمخشري من أهل طائفة المعتزلة، مع ما هو معروف بأن  
شدة التعصب، يجعل مرجعهم إليه في تفسير ما يلقى فهم معناه من القرآن  
العظيم، مدفوعاً بما يختار به ذلك العصر بالنسبة إلى المعتزلة من غرر موروثة  
وبأنهم أهل البلاغة ورجال التأويل<sup>(١)</sup>.

وكان جماعة كثيرة من المعتزلة يلحون على الزمخشري أن يضع لهم  
تفسيراً للقرآن العظيم يعتمدون عليه في نصرة عقيدتهم بتعريب الآيات على  
مقتضى الطريقة البلاغية التي كانت أرمتها بأيديهم وقد فرغ من تأليفه عام  
٥٢٨ هـ.

يقول الزمخشري عن ذلك: لقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل  
المة الناجية العادلة، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا  
إلى في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من المحجب، أفاضوا في  
الاستحسان والتعجب واستطروا شوقاً إلى مصنف بضمة أطرافاً من ذلك حتى  
اجتمعوا إلى مقترحين أن أملى عليهم الكشف عن حقائق التزويل، وغيور  
الأقاويل، في وجوه التأويل، فاستعفيت فأبوا إلا المراجعة والاستشمار بعظماء  
الدين وعلماء العدل والتوحيد والذي حدثني على الاستعفاء على علمي أنهم  
طلبوا ما الإجابة إليه واجبة لأن الخوض فيه لعرض العين ما أرى عليه الرمان  
من رثانة أحواله وركاكة رجالة وتقاصر همهم عن أدنى عدد هذا العلم  
فضلاً أن ترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني والبيان فأملت عليهم

(١) محمد الفاضل بن عاشور- التفسير ورجاله ص ٧٠

مسألة في المواضع وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة وكان كلاماً  
مبسوطاً كثير السؤال والجواب طویل النحول والأذنان وإنما حاولت به التيسير  
على غرارة نكت هذا العلم وأن يكون لهم متلواً يفتحونه ومثالاً يحتذونه<sup>(١)</sup>.

وقد أتى في تفسيره حقاً من مظاهر الرواية، وآيات العلم الراسع،  
واللوق الراسع، والقلم للتمرس، ما زاحه إعجاباً به بعد انتهائه إذ قال في  
وصفه بينه البديع:

إن التفسير في الدنيا بلا علة وليس فيها لعمى مثل كشافى :

**إن كنت تبغى الهدى فالزم قراءته      فالجهل كالداء والكشاف كالشافي**

فأصبح كتابه عمدة الناس على اختلافهم. بين مشايخ له ومخالف، وعلى  
وفرة مخالفه، وانقطاع مشايخه، يرجعون إليه على أنه نسيج وحده في طريقته  
البلاغية الإعجازية، وفي غرضه على دقائق المعاني وحسن إبرازها على طريقة  
علمية سائقة بتحليل التركيب وإبراز خصائصه واختياراته ورغم أن تفسير  
الكشاف يمثل منهجاً للمعزلة وتفكيرهم العلمي فإن أهل السنة قبلوا على دراسته  
وشرحه، وبنوا عليه عامة بحوثهم في القرآن، فلا يخلو تفسير أو تأليف في

<sup>(١)</sup> فرغ من حقائق النحول وحسن النحول في وجوه النحول. المقدمة من ٢ (وقد طبع  
الكشاف في يولاي ١٢٨١هـ بهامشه كتاب الإصناف فيما تضمنته الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر  
الدين أحمد بن التبر الإسماعيلي، وطبع في يولاي ١٣١٨هـ بهامشه كتاب الإصناف للذكور  
وحاشية السيد المرتضى ونحوه الآيات على الشواهد من الآيات وطبع في دار المعرفة - بيروت - لبنان  
د. ت. (ترجمة أجزاء) وهي مصورة عن طبعة مطبعتي الشافعي المطبوعة في القاهرة ١٣٨٧هـ -  
١٩٦٨م وتتكون القطعة من الكشاف للزعفراني ويليها الكافي الشافعي في تخریج الكشاف للحافظ ابن  
حجر العسقلاني ٨٥٢م ويليها ١) كتاب الإصناف فيما تضمنته الكشاف من الاعتزال للإمام  
ناصر الدين أحمد بن التبر الإسماعيلي، للشيخ ٢ - حاشية محمد طهان الرزوقي من أكابر علماء  
الأزهر ٣ - مشاهد الإصناف على شواهد الكشاف.

موضوع قرآني من رجوع إليه واعتماد عليه، فابتدأوا أولاً بأعمال معيار الإنصاف، حيث كتب ناصر الدين بن لنير المالكي الإسكندري كتابة (الإنصاف) بين ما في الكشف من دعاوى اعتقادية، وما سلك في سبيلها من تخريج الكلام تعسفاً أو التزاماً لما لا يلزم. ودخل تفسير الكشف مباشرة في صحيح أصول الثقافة الإسلامية الأشعرية، وعلا نجمه في القرن الثامن بإقبال أعلام من المدرسة الأعجمية الأشعرية مثل شرف الدين الطيبي، والقطب الشيرازي، وسيد الدين المعتزلاتي، فأصبح من يومئذ ركناً ركيناً في هيكل التخرج الإسلامي<sup>(١)</sup>.

وقد عرض الدكتور مصطفى الصاوي الجويني في كتابه مهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ومن أهم ما عرضه في ذلك - موضوع النظم وهو الشق الثاني من الإعجاز القرآني ويبين أن الزمخشري يذكر أسرار الجمال القرآني بقوله... وهذه الأسرار والتكت لا يبرزها إلا علم النظم وإلا بقيت محتجة في أكمامها<sup>(٢)</sup>.

وهو في مسألة النظم يتابع عبد القاهر الجرجاني ثم يبين منهج الزمخشري في "علم المعاني القرآني مثل التعبير بأسماء الإشارة أسرار جماله - وكذلك في استعمال اسم الموصول مزايا في القرآن العظيم ثم تقديم الخير على المبتدأ وحذف المفعول وأسلوب الإيجاز وأسلوب التكرار وغايته وضروبه وبنية الزمخشري لإجماعات اللفظ وما تلقى من ضلال معنوية ونفسية وفي الآيات التشريعية يستجلي جمالها ويستشف الأسرار الجمالية للتعبير القرآني ويستشف

(١) الشيخ محمد القاسم بن عاشور، تفسير ورجاله ص ٢٢-٢٤.

(٢) الزمخشري: الكشف ج ٢، ص ٢٤.



المعاني النفسية وراء الألفاظ ويلحظ حال المعاطيين ونفسياتهم والأسلوب الذي  
يبغى أن يجادلوه<sup>(١)</sup>.

#### ٨- كتاب المفصل في النحو:

وهو أهم كتبه اللغوية- عرض فيه صناعة الإعراب وقد اختصمه كما  
قلنا في مختصر سماء الأتموزج في النحو. وقد ألف للمفصل في ستة وأربعة أشهر  
فقد شرع في تأليفه في غرة رمضان سنة ٥١٣ هـ. وفرغ منه في غرة المحرم  
سنة ٥١٥ هـ<sup>(٢)</sup> ويعمل د. حسن عون لمن يتعجب من تلك المدة القليلة التي  
ألف فيها المفصل، يقول «قد يبدو غريباً أن يكون المفصل على هذه الدرجة من  
التقدير وهو الذي لم يكلف الزمخشري في تأليفه أكثر من سنة وأربعة أشهر،  
غير أن هذه الغرابة تزول حينما نلوك أن المادة النحوية كانت معروفة لديه  
وماثلة في تصورهِ بأبعادها وتفاصيلها ولم يكن أمامه سوى وصع المنهج وتوزيع  
المادة»<sup>(٣)</sup>.

وكان الزمخشري يواجه أحكام النحو بعقلية مستقلة، ومواجهة تخطيط  
النحو ومنهجه بحركة ثورية وبناء جديد. وكان أيضاً يحكم ثقافته الاعتزالية  
وميله إلى الانطلاق المكري وعدم التقيد بصنيع السابقين مهما كانت درجة  
احترامهم لهم. وقد أحس الزمخشري أن النحو علم يدرس لذاته أولاً، ولتقويم  
اللسان ثانياً، وفهم النص اللغوي ثالثاً، وللتوفيق بين أحكامه وبصوصل اللغة  
التي يعالجها.

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه ج ٢ ص ٣٠٢، ج ١ ص ٤٧١، ج ٢ ص ١٧٣، ص ١٩٩، ص ٤٤٥، ص ١٨٠، ج ١ ص ٣٦،  
ص ٩، ص ٣٧، ص ١٦، ج ٣ ص ١٦٥، ج ٢ ص ٤٢٣، ج ١ ص ١١٦ وانظر د. مصطفى الصاوي  
المعروف في منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إيجازه ص ١٥، ص ٢٧، ص ٩٨، ص ١٠٥.

<sup>(٢)</sup> ابن خلكان. وفيات الأعيان ج ٢ ص ١٠٧.

<sup>(٣)</sup> د. حسن عون. تطور لدرس النحوي ص ٩٩.

رابعاً: متخلف وفي حاجة إلى مساهمة اللغة وإلى تخطيط جديد، وهذا ما صنعه بجرأة لا نظير لها بين من سبقوه ومن عاصروه.

«لم يعالج الزمخشري جزئيات النحو على أنها موضوعات مستقلة كما كان يصنع من سبقه، كما لم يكن يعالج بعض الظواهر اللغوية التي تخدم المادة النحوية من قريب أو بعيد مثل قضية الأصوات وقضية العامل، ولكنه اتجه أساساً إلى موضوع النحو ومادته ومنهجه يُعمل في ذلك عقله ويتدع لذلك خطة بسيطة وشاملة في الوقت نفسه ثم يظهر شخصيته وتحرره في مواجهة بعض المسائل الجزئية أثناء التنفيذ والتطبيق.

حصر الزمخشري مادة النحو في أربعة أقسام رئيسية: الأسماء والأفعال والحروف والمشتركة، حيث عالج كل قسم على حدة واضعاً في اعتباره كل الأحكام النحوية والصرفية المتصلة بكل من هذه الأقسام، وألف لذلك كتابه -المفصل- دون أن يكون في ذلك متأثراً بنظرية العامل، ولا بتطرية المعمول ولا بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف<sup>(١)</sup>.

يقول الزمخشري في مقدمة المفصل: «الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية وجعلني على الغضب للعرب والعصية. وأبى لي أن أنمرد عن صميم أنصارهم وامتاز وأنضوي إلى لفيف الشعوية وأحاز وعصمي من مذهبهم الذي لم يُجد عليهم إلا الرُّشْقُ بالسنة اللاعنين والمشق بالسنة الطاعنين.

وإلى أفضل السابقين والمُعْتَلِينَ أوجه أفضل صلوات المُصَلِّين عَمَد المحفوف من بني عدنان جاجمها وأرجائها النازل من قريش في سُرّه بطحائها.

(١) للرجوع نفسه ص ٨٢، ص ٨٤ (بصرف).

المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي للنور. ولآله الصبين أدعو الله بالرضوان لهم وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعلوان ولعل الدين يغضون من العربية ويضعون من مقدارها ويريدون أن يحضوا ما رفع الله من مارها حيث لم يجعل خيرة رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربيه لا يتعلون عن الشعرية منابذة للحق الأبلج ورثاً عن سواء المنهج والذي يقصى منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم وفرط جورهم واعتسافهم وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمى تفسيرها وأخبارها إلا افتقارهم إلى العربية يئن لا يدفع ومكشوف لا يقتنع ويدون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على الإعراب والتفسير مشحونة بالروايات عن سيوريه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار في مآخذ التصويع بأقوالهم والتشبيث بأهلباب فسرهم وتأويلهم. وبهذا اللسان منقلبتهم في العلم ومخاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم وبه تنظر في القراطيس لأقلامهم وبه تسطر الصكوك والمجلات حكاهم فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا غير متفكرين منها أينما وجهوا كل عليها حيث سهروا.

ثم إنهم في تصاصيف ذلك يحيدون فضلها ويدفعون حصنها ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها ويتهورون عن تعلمها وتعليمها ويمزقون أديمها ويمضغون لحمها فهم في ذلك على المثل السائد الشعر يوكّل ويدّم ويدعون الاستغفار عنها وأنهم ليسوا في شقّ منها فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأسها والإعراب ولا يقطعون بينها وبينهم الأسباب فيطمسوا من تفسير القرآن آثارها وينقصوا من أصول الفقه غبارها. ولا يتكلموا من الاستثناء فإنه نحو وفي الفرق بين المعرف والمكتر فإنه نحو وفي التعريفيين تعريف الجنس وتعريف العهد فإنهما نحو. (١)

(١) الفرغنجري. نعمل للعلمة من ٢، من ٢

ثم يوضح أهمية النحو والدافع الديني لتأليف كتابه يضيف، فإن الإعراب إحدى من تفاريق القصص وآثاره الحسنة عديد الحصا. ومن لم يتق الله في تنزيهه فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير مُعرب ركب عيباء وعبط عبط عشواء وقال ما هو نقول وانفزاء وهراء وكلام الله منه بملار وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلاع على نكت نظم القرآن الكافل بإبراز محاسنه للوكل بإثارة معادنه فالصناد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك والمريد بموارده أن تعاف وتترك.

ولقد نذرتي ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب وما بي من الشفقة والحذب على أشياعي من حفلة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب يحيط بكافة الأبواب ترتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السقى ومكلاً سجالهم بأهون السقى فأنشأت هذا الكتاب المُفَصَّل في صنعة الإعراب. مقسوماً أربعة أقسام. القسم الأول في الأسماء القسم الثاني في الأفعال. القسم الثالث في الحروف. القسم الرابع في المشترك. وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً وفصلت كل صنف منها تفصيلاً. حتى رجع كل شيء في نصابه ولم أذخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ونظمت من الفرائد المتناثرة مع الإيجاز غير المحل والتلخيص غير المحمل مناصحة لمقتبسيه<sup>(١)</sup>.

أرجو أن أحتي منها ثمرتي دعاء مستجاب وناء يستطاب:

ومن عجزات كتاب المُفَصَّل أنه ترك الحشو والاستطراد والخلافات والتعليقات العقلية والمنطقية وصار (المُفَصَّل) من أمات الكتب التي اعتمد عليها الباحثون والعلماء وحليل ذلك أن الملك المعظم عيسى بن الملك العادل صاحب

<sup>(١)</sup> المرجع نفسه ص ٤.

دمشق المتوفى سنة ٦٢٤ هـ. كان يعرض لكل من يحفظ -المفصل- مكافأة من المال تقدر بمائة دينار يضاف إليها خلع<sup>(١)</sup>.

وقد التزم الزمخشري في عرض المسائل النحوية ومثال ذلك مسألة هل الإعراب أصل في الأسماء والأفعال؟ ذكر الزمخشري أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال فحملت الأفعال على الأسماء من الإعراب - أي أن رايه أن الإعراب أصل في الاسم وليست مشتركة بينه وبين الفعل ويخالف الزمخشري في كثير من المسائل وهذه جرأة وثقة منه ولكنه كان يملك زمام العربية ولديه إحساس بلاغي بفتونها ومن مظاهر شجاعته أنه استشهد بالحديث الشريف وتلك مسألة كانت موطن خلاف بين رواد التحريين منذ عهد الخليل حتى جاء ابن خروف وأبو حيان الأندلسي قد أثارا المسألة ولكن الزمخشري وصح منهجاً لنفسه بأن يجعل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أصلاً من أصول اللغة ولم يلتفت إلى اختلافات الحياة في ذلك ومع ذلك فقد نقده بعض التحريين في مسائل -منها استعمال كلمة (كافة) بحرورة بالياء في مقدمته يقول: «ولقد نذيتني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب وما بي من الشفقة والحب على أشياء من حقبة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب..»<sup>(٢)</sup>.

ولقد عد التحريون ذلك خارجاً عن القواعد فقد قالوا إن (كافة) لا تنى ولا تجمع ولا تستخدم إلا منصوبة على أنها حال وقد تعقب ابن يعيش (شارح المفصل) الزمخشري في ذلك: قال: وقوله بكافة الأبواب شاذ من وجهين أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالاً وهذا قد خفصها بالياء على أنه

<sup>(١)</sup> الكمال الأتباري. نزهة الألباء ص ٣٣٤.

<sup>(٢)</sup> الزمخشري مقدمة كتاب المفصل ص ٤.

قدروا منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالعارقي الخطيب والحريري وقد عيب عليهما ذلك والذي استعملوه لجأوا إلى القياس والاستعمال ما ذكرناه.

والوجه الثاني أنه استعمله في غير الأناسي والكافة الجماعة من الناس لغة<sup>(١)</sup>.

وما ذكره (ابن يعيش) في (كافة) بأنها لا تستعمل إلا منصوبة هو الأقيس في الاستعمال وبه جاء التبريل الحريري وذلك مثل قوله تعالى ﴿وَمَا أَهِيَ الدِّينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾<sup>(٤)</sup> ولكن وردت (كافة) في بعض أقوال النحاة غير ذلك، فقد قال عمر بن الخطاب على كافة بيت مال المسلمين وقال الحمداني: يقال أقبل في جمهور أصحابه وكافتهم ودهماتهم<sup>(٥)</sup>.

وكان للرمحشري آراء يتعبد بها ويخالف بها النحاة<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن يعيش شرح المفصل ج ١ ص ١٧

<sup>(٢)</sup> من الآية ٢٠٨ سورة البقرة.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٣٦ سورة التوبة.

<sup>(٤)</sup> من الآية ١٢٢ سورة التوبة

<sup>(٥)</sup> الحمداني الألفاظ والكتابة ص ٦٨

<sup>(٦)</sup> انظر د. قاضل السامرائي: الدراسات النحوية والنحوية عند الرمحشري الفصل الرابع، وانظر د. حسن

حون في تطوير النحوي ص ١٠٤، ص ١٠٥

## ٩- كتاب المفرد والمؤلف للزمخشري :

ألف الزمخشري هذا الكتاب لسكان مكة وقد ألخص فيه قواعد النحو في بابين فقط هما باب المفرد ويتحدث فيه عن الكلمة وأحكامها وأنواعها، ثم باب المؤلف ويتحدث فيه عن الجملة أو التركيب اللغوي وأنواعه وأحكامه وهذا الكتاب الموجه يصور نظرة جديدة إلى الدرس النحوي والتخطيط له، فهو يتخلص من فكرة التقسيم للكلمة ويقوم بتقسيم آخر الأساس فيه المفرد والمركب.

فالمفرد يتناول الاسم والفعل والحرف، ويتحدث في ذلك عن أحكام الإعراب والبناء لهذا النوع.

أما القسم الآخر - المؤلف - لم يسبق إليه أحد في ذكر هذا المقسم فهو يصح في اعتباره التركيب اللغوي وما يتكون منه. يقول الزمخشري «المؤلف على ضربين، منها المؤلف من اسمين وهو للبنداء مع المبني عليه نحو قولك زيد قائم وعمرو غلامك، ووجه ائتلافها كون الثاني مسند إلى الأول ومحدثاً به عنه وتقع الجملة موقعه فتأخذ حكمه بأنها حديث عن الأول، وذلك بسبب يصل بينها وبينه من ضمير رجع منها إليه، وأن عملها محكوم عليه بإعراب وهو الرفع، وهي إما إسمية نحو: زيد أبوه مطلق أو فعلية نحو زيد قام غلامه، وزيد أمامك أو في الدلالة من الكلام لأن التقدير استقرار أمامك، وحقها أن تكون كالتثنية عنه في صحة الصديق والكذب فيها، لأن وجه الائتلاف هو معنى الخبرية، وإذا زال هذا المعنى فلا ائتلاف، ومن ثم لم يستقم: زيد هل صرته، وزيد أضربه، وعمرو لا تكرمه، وبكر لولا أكرمته، والمضاف مع المضاف إليه، ووجه ائتلافهما إما معنى الاختصاص، أو معنى التبيين فالاختصاص في قولك علام زيد، لأن الإضافة بمعنى اللام الموضوعة للتخصيص، والتبيين في قولك عاتم

قصة لأن الإصافة بمعنى من التي لبياب، ويقال هذه الإصافة المعنوية والحقيقية لأنها مسروقة لإفادة معنى لها، وأما الصفة المضامة إلى فاعدها أو مفعولها نحو حسن الوجه وصارب ريد، فتأليف واقع لعظماً على طريق التشبه ويقال لها اللفظية والمجازية<sup>(١)</sup>

#### ١٥ - مقامات الزمخشري أو كتاب النصائح الكبرى<sup>(٢)</sup> :

أنشأ الزمخشري هذه المقامات ووجه بعضها إلى (أبى وهاس) وفيها تظهر براعة اللغوية والبلاغية وفيها يظهر تجربة اتصاله بالسلطان وتسخير أدبه له وفي مقامة أخرى يبين ثقافته ولا يفتر بذلك<sup>(٣)</sup>.

وفي مقامة أخرى يغمر الذين يدلون أنفسهم للملوك دون فطهم الله.  
(٤)

وفي مقامة اجتنب الظلمة.. يحط من شعري السبب والمدح الذي يقدم بين يدي الملوك.<sup>(٥)</sup>

يقول الزمخشري في مقدمة المقامات: «هذه مقامات أنشأها الإمام مخر حواري أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري والذي نديه لإنشائها أنه أرى في بعض إعمالات المجر كأنما صوت به من يقول: « . ياب القاسم أجل مكتوب وأجل مكتوب. فهب من إغفالاته تلك مشغوعاً به في حالة من ذلك وروعة وفر طائفة وفرعه وضم إلى هذه الكلمات ما ارتفعت به

(١) الزمخشري: لفرد وللزلف (خطوط) المقدمة ص ٢، ص ٣ وانظر د. حسن حنون في تطور النثر في النحوى ص ٩٦، ص ٩٧

(٢) طبعت المقامات في المطبعة العباسية للطبعة الأولى ١٣١٢ هـ.

(٣) الزمخشري المقامات (مقامة الظلف) ص ٧٢، ٧٨

(٤) المصدر منه مقامة العبادة ص ١١٨ ١٢٢

(٥) المصدر نفسه (في مقامة اجتنب الظلمة) ص ١٣١ ١٣٧



مقامه. وأسسها بأخوات قلائل ثم قطع لمراجعة الفصلة عن الحقائق وعادة  
الذهول عن الجند بالهزل فلما أصيب في مستهل شهر الله الأصم (أى رجب)  
الواقع فى سنة اثنتى عشرة بعد الخمسمائة بالمرضفة المناهضة التى سماها المنيرة  
كانت سبب إنانته وفيعيته وبغير حالة وهيقته وأخذته على نفسه المشاق لله إن  
مر الله عليه بالصحة أن لا يطأنا بأحمصيه عتبة السلطان ولا واصل بخدمة  
السلطان أذباله وأن يربأ بنفسه ولسانه عن قرص الشعر فيهم ورفع العقيرة فى  
المدح بين أيديهم وأن يعف عن ارتزاق عطيانهم واقراض صلاتهم مرسومًا  
واحرارًا وتسويقًا. ويحد في إسقاط اسمه من الديوان وعونه وأن يعف نفسه  
حتى تقي ما استطعت فى ذلك فيما خلأها فى سنى جاهليتها وأن يعتصم  
بجبل التوكل ويتمسك إلى ربّه وينسأى وقبل مسكه لنفسه محبًا ويتخذ له  
محبًا.

ولا يريم عن قراره ما لم يضطره أمر غير لا يجد الصالح يدا من توليه  
بخطوة وأن لا ينرس من العلوم التى هو بصدها إلا ما هو مهيب منها بدارسه  
إلى الهدى رادع له عن مشايعة الهوى ومجد عليه فى علوم القرآن والحديث  
وأبواب الشرع من عرفى منه أنه يقصد بارتياحه وجه الله تعالى ويرمى به  
العرض الراجع إلى الدين ضاربًا صفحًا عن يطلبه ليحذه أهبه للمباهاة وآلة  
للمناصرة ويتسور على اقتباسه إلى الخطوة عند الخائمين فى ضمرات الدنيا  
والتسمى بين ظهراتيهم بالفاضل والتلقب بالبارع وفريضة إلى ما نزع هويتك  
منه وتاب التوبة النصوح من الرجوع إليه أو يرجع اللين فى الضرع وحين أتاح  
الله له الصحة التى لا يطاق شكرها وألقف له فى الوفاء عما عهد والضمان  
الذى لا يعيش به إلا ظالم نفسه انتدب للرجوع إلى رئاسة عمله فى إنشاء  
المقامات حتى غمها خمسين مقامة يعظ فيها نفسه ويهاها أن تركس إلى بدنها  
الأول يكر فيه ذكر له إلا على سبيل التقدم والتحسر.

ويأثر ما أن تلج في لاستقامة على الطريقة المثلى.<sup>(١)</sup>

ويقول الرعشري في مقامة الظلف ويبحر باللامحة على من يستخرون  
علمهم وأديهم للملوك .

«يأيا القاسم ليت شعري أين يذهب بك ميت من ثمرات علمك  
وأدبك ضلّة لمن رضى من ثمرة علمه بأن يشاد بذكره ويؤه باسمه ولمن قنع من  
توقيع أدبه بأن يصل من الدنيا إلى أربه وأمر لمن حسبهما للتكسب والمباهاة.  
فتعلمن ونصيهما إلى أبواب الملوك سلّمين فإن اتفقت له إلى أحد هؤلاء راحة  
والتأهب بيه وبين خدمة أله وقيل أهب الملك لعلان قبول قبوله رخاء.  
وأرضى له عزالى سبحانه برضاء وقصارى ذلك أنه يصيبه بنعمة من السحبت  
ورصعة من الحرام البحت هرّ من عطمه ومشط وكُشِفَ عطاء السهم وكُشِطَ  
واستطير مرحًا وأزدهى ورصى أدياله ورهى.. من حمل العلم والأدب مثل هذه  
الثمار فقد حمل منها أثقالاً على ظهر حمار إن من ثمراتها النزول على قصبات  
الحكم ورياضة صعب الشيم وعرة النفس وتُعدّ المهمل وعِزّة النفس أن لا تدعها  
تلم بالعمل السعاسف وأن تسف إلى الدناءة بعض الإسفاف وأن تظلمها عن  
المطامع الدنيّة لا أن تعليقها بالمطاعم الهية وتُعدّ الهمة أن توجهها إلى طريق  
الآخرة وسلوكها والاستهانة بالدنيا ومبوكه والله عبيد لم يطرق باب ملك وم  
يطأ عتبة ولم يلمح ببصره ولم يعرف حسابه ولو كتبه ولم يُصَفْ قدميه إلا  
بعين يرى الملك الجبار جابر ما كسرتة الجهابرة وكاسر ما جهرته الأكاسرة.<sup>(٢)</sup>  
وهي مقامة العمل - بين الرعشري قيمة العلم وأنه وسيلة إلى العمل

<sup>(١)</sup> الرعشري. المقدمة ص ٢ ١١

<sup>(٢)</sup> للمصنف نفسه (مقالة الظلف) ص ٧٢ ٧٨ وانظر د. مصطفى المصاوي الجدينى في قراءة في تراث

الرّعشري ص ١٨٥

قال يابا القاسم لا تسمع لقولهم فضل ميمن وأدب متبعين واسم في المهارة بهما  
شهير وصيت في لفتاتهما جهور وقتي طمیان من المساقص والردائل. ريان من  
المناقب والفضائل إن ذكر ومن اللغة مجلس من أحلاسه أو قياسها بسائس  
أمراسه أو ألفتها فليسمر السمارية وبدقة تعريفه لا سمار وعراية ترصيفه أو  
البحر فهو مسير وكتابه ينطق عن تراجمه وأبوابه أو علم المعاني فمن ساحله  
ومسابقه...

نعم يابا القاسم إن سمعهم يقولون ما أكثر فضلك فقل إن فضولي  
للكرم.. وما أغزور أدبك فقل إن قلّة أدبي أغزر. فلعمري الله ليس بأديب  
ولا أريب كل مغرب وحافظ غريب. الأديب من أخذ نفسه بأداب الله  
فهذبها ونقح أخلاقه من العقد المشائنة فشذبها والأديب العاضل من لم يكن له  
أرب ولا مطر. إلا أن يكون له عند الله فضل من وعطر ما غناء - حق قوي  
علمه وعمله قد فز - إن علما بلا عمل كقوس بلا وتر - حاملها حوراته مرتبك  
في العملية لا يعتد - إن كان ابن يقن إلى وجه الرماية واعلم أن العلم إنما  
يُعلم لأنه إلى العمل سُلّم كما أن العمل إلى ما عند الله ذريعة ولولاها ما علم  
علم ولا شربت شربة<sup>(١)</sup>

#### ١١ - مقالة كتاب الأدب :

وهو كتاب في النحو رغم أن عنوانه لا يدل على ذلك وهو يعالج  
القضايا النحوية بمنهج يشبه منهج للفصل ويعنى بالمفرد وأقسامه الرئيسية خمسة  
كما يرى: (الأسماء - الأفعال - الحروف - تصريف الأفعال. وقد وضع هذا  
الكتاب لتعليم من يتحدث الفارسية قواعد اللغة العربية.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه: مقالة فصل من ١٠٨، ١١٤

<sup>(٢)</sup> طبع الكتاب وفيه تفسير الكلمات باللغة الفارسية مع ريدات العالم الأمانى وترماتين وأصناف إليه  
مهرنا ليرج ١٨٤٢ هـ

وقد حاول الزنجشیری أن يقدم ثروة لغوية عربية بقواعدها وشعرها  
وصرفها بصرة يسيرة وحاول جهده أن يدخل ذلك كله في جمل مفيدة  
تساعد المتعلم والكتاب مكتوب بالعربية وبالفارسية<sup>(١)</sup>.  
يقول في مقدمته:

«الحمد لله الذي فضّل على جميع الألسنة لسان العرب كما فضل  
الكتاب المنزّل به على سائر الكتب والصلاة على النبي الأُمّی العربی وعلى آله  
أشرف العرب بعد النبي وجلالة هذا اللسان وما جعل الله له من نباهة الشأن  
وأن الحاجة إليه سائحة في الملة الإسلامية في أنواع علومها وفنون آدابها كان  
المتعاطون لاتقانه التبحر فيه معلودين في علماء هذه الأمة مذكورين في  
طبقات الأئمة ومن صبح الله تعالى هذه الطبقة أن الملوك لم تطر سحائبهم،  
ولا فاضت أعظياتهم ومواهبهم على أحد فيضها على هؤلاء من أدبائهم  
وخطيائهم ومترسليهم وشعرائهم ولم يخلُ بعد انقضاء حولة العرب عصرًا من  
الأعصار من ملث فاضل حواد يرغبه منهم ويصطفيهم ويكفلهم ويكفيهم  
ويتعصب لصاعتهم وعرض على تدقيق بصاعتهم والذي اصطفاه الله في زماننا  
لنصرة الأدب وقذف في قلبه الرعدة في كلام العرب الأمير الأحمل بهاء الدين  
علاء النولة أبو المظفر أيسر ابن خوارزم شاه آدم الله علاء وبصر لواءه وقاية  
لدته في بهاء محالسة الأفاضل التابعين وقصارى هواه في منادمته الأمثال ولا  
يرال ظل كرمه الوسخ عليهم مملودًا وجبايهم بإنعمه العائض وصلاته وعلقه  
مترادفة عندهم متوالية رثحة إليهم عادية وقد رسم لي أمره العالي ريد عسوا  
بتحرير نسخة من كتاب إلى مقدمة الأدب لخزانة كتبه المعمورة فعملت على  
رسمه وجعلت الكتاب مرسومًا باسمه لأن هذا الكتاب قد أصاب قبولاً من

د. مصطفى الصاوي الجويني قراءة في تراث الزنجشیری ص ٧

القلوب وهب في البلاد مهبط الضياء والجنوب فأردت أن لا يزل مذكوراً في كل مكان وزمان ويكون اسمه العزيز جاريًا على كل لسان والله موفقه لما يرفع الذكر الجميل ويكسب الثواب الجزيل إنه خير موفق ومعين، وهو على خمسة أقسام، القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في تصريف الأسماء، القسم الخامس في تصريف الأفعال<sup>(١)</sup>.

وقد استطاع الزمخشري في هذا الكتاب أن يعطي أمثلة للفصاحة في العربية ومثال ذلك يقول «لوفات حين والجمع أحيان وأجل آجال وأوان أونة وإبان وأيايين ويعطى أمثلة للكلمات للترادف أو المتقاربة»<sup>(٢)</sup>.

## ١٢ - نوايخ الكلم أو الكلم النوايخ<sup>(٣)</sup> :

نجد في هذا الكتاب كثرة من آراء الزمخشري وتجاربه في الحياة وصورة من شخصية مطبوعة فيما يجريه من مثل - ويظهر في الكتاب عبوة ما حدث له من صلة بالوزراء والحكام. يقول «ويل لكل رئيس من عذاب يمس»<sup>(٤)</sup>.

ويقول: «ما لكم تجمعون في الحكم بما حكمة أما فقد عكم من الحكمة حكمة»<sup>(٥)</sup>.

ويقول «ألا أعجزكم بالنفس للوزارة نفس بلا الله بالوزارة»<sup>(٦)</sup> ويجعل

<sup>(١)</sup> الزمخشري: مقدمة كتاب الأصب ص ١-٢.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه ص ٦٤٥.

<sup>(٣)</sup> طبع هذا الكتاب بمصر ١٢٨٧ هـ، ١٢٠٥ هـ وفي بيروت ١٢٠٦ هـ وطبع في باريس ١٨٧١ م ومع ترجمة باللغة الفرنسية للأستاذ لي بوتييه ميتر.

<sup>(٤)</sup> الزمخشري: نوايخ الكلم ص ٣٦.

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه ص ٣٧.

<sup>(٦)</sup> المصدر نفسه ص ٤٨.

الزمخشري العقل قبل الشرع بقوله: قد جمع الأصل والفرع من تبع العقل الشرع<sup>(١)</sup> ومن كلامه المأثور عن علاقته بالحكام وفوى الجاه وما لقى منهم «حبذا الوادق إذا رعد والصادق إذا صد والقديم من منشي بارقة هطله ولا يرسل صاعقة مطلة - ولا خير في رأى إنجاره بعد لأى وفي قرع باب اللعيم قلغ ناب الكريم<sup>(٢)</sup>».

### ثانياً: الشارح (ابن يعيش) :

هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا محمد بن على المفضل ابن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوى الحلبي موفق الدين أبو البقاء المعروف بابن يعيش وكان يعرف بابن الصانع وعند ابن خلكان ابن الصانع<sup>(٣)</sup> ولد في رمضان سنة ٥٥٣ هـ بحلب، وقرا النحر على فتيان الحلبي وأبى العباس الهيزوري، وسمع الحديث الشريف على الرصبي، التكريني، وأبى الفضل الطوسي، ورحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنباري، فبلغه خبر وفاته بالمرسل.

وكان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحر والتصريف، قدم دمشق

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه ص ٦

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه ص ٣، ص ٤، ص ١١، ص ١٢.

<sup>(٣)</sup> أنظر في ترجمة ابن يعيش، ابن خلكان في وفيات الأعيان ج ٢ ص ٤٥٠ وقال يعرف بابن الصانع ولكنه عند جماعة كثيرة من كتب الطبقات (ابن الصانع) بالنون والعين وهو الأصوب. أنظر أيضاً طبقات ابن قاضي شهبة ص ٥٤٤ وابن العماد الخبلي في شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج ٥ ص ٢٢٨ والقصور أبادي في اللغة في تراجم كلمة النحر واللقمة ص ٢٤٣، ص ٢٤٤ والسير على في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ج ٢ ص ٣٥١، ٣٥٢ وطاش كوي ردة في معجم السعادة ج ١ ص ١٩٧ والزركلبي في الأعلام ج ٩ ص ٢٧٢ وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ج ١٢ ص ٢٥٦.

وجالس الكندي، وتصدر بحلب للإقراء زماناً، وطال عمره، وشاع ذكره،  
 وغالب فضلاء حلب تلامذته فقد أخذ عنه أبو اليمان الكندي (زيد بن الحسن  
 بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد ابن عصمة أبو اليمان الكندي  
 البغدادي لازم ابن الشجري م ٥٤٢ هـ وابن الجواليقي م ٥٤٠ هـ - برع في  
 النحو واللغة، وكان مستحضرًا لكتاب سيويه، ذا عطف جيداً، له حواش على  
 ديوان أبي الطيب النخعي<sup>(١)</sup>، وأخذ عنه ابن يعيش أيضاً أبو الفضل الطوسي،  
 عطيب الموصل المتوفى ٥٨٦ هـ.

وكان ابن يعيش ماهراً، وصناعة التصريف ومن تصانيفه: شرح  
 للفصل للزنجشري، وشرح التصريف للوكي لابن جني. توفي ابن يعيش سنة  
 ٦٤٢ هـ.

أما شرح ابن يعيش على للفصل للزنجشري فقد عرض فيه للأقسام  
 الرئيسية التي تسمى عليها الزنجشري كتابه وهي الأسماء والأفعال والحروف  
 والمشرك وأفاض القول في شرح هذه المسائل وقد بين في شرح خطبة  
 الزنجشري للمفصل أنه قسم كتابه أربعة أقسام (الأسماء، والأفعال، والحروف  
 والمشرك) ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يردمه ويجري  
 ذلك بحري الأهل في غيره وميز كل صنف منها على حدة<sup>(٢)</sup>.

ويأخذ القسم الأول التصيب الأوفر من شرح ابن يعيش على للمفصل  
 فقد أخذ منه أجزاء في شرح القسم الأول وهو الاسم.

<sup>(١)</sup> أنظر في ترجمة (أبو اليمان الكندي البغدادي) ياقوت الحموي في معجم الأدباء ج ١١ ص ١٢١،  
 والتفط في إنباء الرواة ج ٢ ص ١٠، وابن خلكان في وفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٦ والنووري البغدادي في  
 الباقية في تراجم كتبه شعروا لثقة ص ١٠٢ الرواة رقم ١٢٣ والسير طي في بنية الرواة ج ١ ص ٥٢٠.  
<sup>(٢)</sup> ابن يعيش شرح للمفصل ج ١ ص ١٢ وقد طبع شرح ابن يعيش في المطبعة للنهضة ط الأولى مصر د. ت  
 وطبع في عالم الكتب (طبعة مصر رد عن طبعة النهضة) في مجلس (عشرة أجزاء).

أما القسم الثاني فقد أخذ جرئاً و حداً هو الجزء السابع من المجلد الثاني وجاء القسم الثالث في الحروف وأخذ الجزء الثامن وثنت الجزء التاسع. أما المشترك وهو القسم الرابع فقد أخذ بقية الجزء التاسع والجزء العاشر والأخير وقد قدّم الشارح لكتابه بخطية الكتاب قال فيها «أحمد الله الذي بدأ بالإحسان، وأحسن خلق الإنسان، واختصه بنطق اللسان، وفضيلة البيان، وجعل له من العقل الصحيح، والكلام المصحيح، منيئاً عن نفسه، ومحرراً عما وراء شخصه، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه، ومبلغ أبنائه، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه

فلما كان الكتاب المرسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمد بن عمر الزنجشیری رحمه الله جليلاً قدره، نابهاً ذكره، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لمطه فتيسر على الطالب تحصيله، إلا أنه مشتمل على صروب منها لفظ أعريت عبارته فاشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو محمل، ومنها ما هو يادٍ للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل، استغرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكلة، وأوضح محمله، وأتبع كل حكم منه حججه وعمله، ولا أدعى أنه رحمه الله أحل بذلك تقصيراً عما آتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الإطاب قال الخليل بن أحمد رحمه الله: من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القوى والصعيف لعمدنا ولكن يجب أن يكون معام مرية بعددا.

وكتبت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرّض دون إتمامه عدة مواسم، منها اعترّض الشواغل ومنها ما أحدثته لسعور بين القلم والأبواب، ومنها أن الرمان فسد حتى علا بأقله على درجة قسٍ وانحط قسُهُ عن درجة بأقل، فلما



شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المربط  
 المصور خيات الدنيا والدين، ملك الإسلام والمسلمين، سلطان الأمة، ظهر  
 الخلافة، يحيى العدل في العالمين، سيد الملوك والسلاطين، أعز الله أنصاره،  
 وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخياره، وسرت الركبان بأنه عجل الله ملكه  
 أحيا من هذا العلم وميمًا، وأعاد دماؤه جمامًا ونبتة حميمًا، أمليته حاريا  
 لضروب من فرائد العربية، وأنفذته خدمة هفت إلى مقره الشريف وإن تقل  
 برجاها ظهر للطلبة، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته، وأستعيذه من الزلل  
 فيما نجزته واعتمدته أنه ولي ذلك والقادر على<sup>(١)</sup>

وبدا القسم الأول في الأسماء بتقسيم الكلمة على ثلاثة أنواع وتعريف  
 الاسم وتعريف اسم الجنس وتقسيمه إلى نوعين وتعريف الاسم العلم وتقسيمه  
 وتقسيم العلم للقول إلى ستة أنواع وتقسيم المربح إلى ضربين وبيان  
 أمثلتهما<sup>(٢)</sup> ثم الكلام على الاسم للعرب وتقسيمه إلى نوعين من حيث  
 المصروف وعدمه والكلام على الأسماء الستة<sup>(٣)</sup>.

ثم يبدأ في الفروعيات وتصريفها فالكلام على الفاعل ثم الكلام على  
 المبتدأ والخبر وأنواعه - ثم خبر إن وخبر لا النافية للجنس واسم لا وما المشبهتين  
 بليس<sup>(٤)</sup>.

ثم يتقل بعد ذلك إلى المنصوبات ويبدأ بالمفعول المطلق فالمفعول به  
 فالمنصوب بالمستعمل إظهاره ثم المنصوب باللائم إضماره وهو المتأدي<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن جني: مقامة أو (عظمة) شرح للفصل ص ٢، ص ٣.

<sup>(٢)</sup> ابن جني: شرح للفصل ج ١ ص ٢٢ إلى ص ٤٠.

<sup>(٣)</sup> للمبرقعة ج ١ ص ٤٩ إلى ص ٧٣.

<sup>(٤)</sup> للمبرقعة ج ١ ص ٧٤ إلى ص ١٠٨.

<sup>(٥)</sup> للمبرقعة ج ١ ص ١٠٩ إلى ص ١٣١.

وهي الجزء الثاني يبدأ بتوابع المنادى والمنادى المبهم ثم ينتقل إلى  
المنادى وشروطه والاختصاص والتزجيم وشرايطه ثم المفعول فيه فالمفعول معه  
فالمفعول له ثم ينتقل إلى الحال وشروطه فالتمييز وأمثله والامتناء.

وفي آخر الجزء الثاني يبدأ بالمجرورات وأولها الإضافة وأنواعها<sup>(١)</sup>، وفي  
الجزء الثالث يتم أنواع الإضافة وينتقل إلى التوابع وعملتها فيتحدث عن التأكيد  
وتقسيمه والصيغة والبدل والمعطف وأنواعه<sup>(٢)</sup>.

وفي بقية الجزء الثالث يتحدث عن المبنى والغاية وحصر المبنيات  
ويتحدث عن المضمرات وتقسيمها ثم ينتقل إلى مراتب الإشارة  
فالموصولات<sup>(٣)</sup>.

وفي الجزء الرابع يتحدث عن ما الاسمية ومعاني أي موقعها في  
الإعراب ثم ينتقل إلى أسماء الأفعال والأصوات فالظروف والغايات فالمركبات  
والكنايات وأنواع كم<sup>(٤)</sup>.

وفي الجزء الخامس يتحدث عن الاسم المجموع وأنواع المجموع ثم  
ينتقل إلى المعرفة والفكرة وأضرعها وينتقل إلى التصغير فالتنسب<sup>(٥)</sup>.

وفي الجزء السادس يستكمل مسائل النسب<sup>(٦)</sup>. ثم ينتقل إلى العدد  
وشروطه وتمييزه<sup>(٧)</sup> ثم ينتقل فيتحدث عن المقصور والممدود وعمل المصدر<sup>(٨)</sup>

(١) المصدر نفسه ج ٢ ص ٢ إلى ١٣٤.

(٢) المصدر نفسه ج ٢ ص ٢ إلى ص ٧٨.

(٣) المصدر نفسه ج ٢ ص ٧٩ إلى ص ١٥٩.

(٤) المصدر نفسه ج ٤ ص ٢ إلى ص ١٥٧.

(٥) المصدر نفسه ج ٥ ص ٢ إلى ص ١٥٥.

(٦) المصدر نفسه ج ٦ ص ٢ إلى ص ١٤.

(٧) المصدر نفسه ج ٦ ص ١٥ إلى ص ٣٥.

(٨) المصدر نفسه ج ٦ ص ٣٦ إلى ص ٦٧.

واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفصيل وأسماء الزمان  
والمكان واسم الآلة وبيان أبنية الجذور<sup>(١)</sup>.

أما الجزء السابع فيتناول فيه الأفعال وأقسامها فيتحدث عن أحوال  
المصارع والمعتدى واللازم وأفعال القلوب والأفعال الناقصة وكاد وأخواتها  
وكاد وأخواتها ثم ينتقل إلى أسلوب المدح والذم وأسلوب التعجب  
وفي الجزء الثامن يتحدث عن القسم الثالث وهو الحروف.

وهي الجزء التاسع يتحدث عن بقية القسم الثالث هي الحروف وينتهي  
بحرف التذكر معناه وكيفية زيادته<sup>(٢)</sup>. ثم ينتقل في الجزء التاسع أيضاً عن  
القسم الرابع هي المشترك فيتحدث عن الإمالة ومعناها وأسبابها ثم ينتقل إلى  
القسم والعرص من وأنواته وروابطه ثم ينتقل إلى تخفيف الهمزة وأحكام الهمزة  
وهمزة الوصل والمواضع التي تزداد فيها<sup>(٣)</sup>.

وهي الجزء العاشر يتحدث عن المواضع التي تزداد فيها الهاء فالمواضع  
التي تزداد فيها السين فاللام<sup>(٤)</sup>. ثم ينتقل إلى مبحث الإبدال ثم ينتقل إلى  
الاعتلال ثم يتحدث عن الإدغام فيتناول مخارج الحروف وصفاتها والحروف  
المقاربة وتفصيل الإدغام فيها وتفصيل الإدغام في الهمزة وغيرها من  
الحروف<sup>(٥)</sup>.

وسوف نجد إن شاء الحق تعالى في تحليل منهج ابن يعيش في شرحه  
على المفصل أن الرمحشري في المفصل قد قدم تقسيماً جديداً للحروف العربية  
يظهر في جرائه وبراعته وبلاغته.

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه ص ٦٨ إلى ص ١٤٢

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه ج ٩ ص ٢ إلى ص ٥٢

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه ج ٩ ص ٥٣ إلى ص ١٥٦

<sup>(٤)</sup> المصدر نفسه ج ١ ص ٢ إلى ص ٦

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه ص ٧ إلى ص ١٤٣

## الفصل الثانى

**منهج ابن يعيش فى شرح المفصل**

**(القسم الأول : الاسم)**



## القسم الأول

### الاسم

عرض (ابن يعيش) للقسم الأول الذي بدأ به الزمخشري كتابه وهو قسم الأسماء عرضاً وافياً وقد بدأ ابن يعيش بشرح خطبة الزمخشري في المفصل وعرض فيها مسائل مهمة منها.

قوله عن لفظ الجلالة: الله اسم من أسماء الخالق سبحانه عاين لا يشركه فيه غيره ولا يدعى به أحد سواه قبض الله الألسن عن ذلك، واعتلّف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الألف واللام منه كما لا يجوز نزعها من الرحمن الرحيم.

وذهب آخرون إلى أنه مشتق، وسيبويه في اشتقاقه قولان: أحدهما أن أصله إله على وزن فعال من قولهم آله الرجل يآله إلهه أي عبد عبادة. قال رؤية:

### مر الغانيات الندى سبّحن واسترجعن من تآله

ومعنى الإله المعبود وقول للموحد، لا إله إلا الله أي لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة ورودها واستعماله ثم أدخلت الألف واللام للتعظيم ودفع الشيعاء الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظة (الله) ثم لزمّت الألف واللام كالعرض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة في التداء والقسم نحو قولهم يا الله أغفر لي وقولهم أنا الله لأفعلن، وقيل العرض ألف فعال، والقول الثاني من قوله سيبويه أن أصله لاه، ومنه قول الرازي

## بِخِلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهُ لَاهُ الْكُبَارُ

أى إلهه ثم أدخلت الألف واللام عليه كما ذكرنا وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة وورن لاه فعل واشتقاقه من لاه يليه أو اتستر كآبه سبحانه يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار<sup>(١)</sup>

ونلاحظ أن ابن يعيش قد عرض لفظ الجلالة محاولاً ذكر الآراء فى اشتقاقه وعدم اشتقاقه ولكنه ذكر لسيويه قولين ولم يتعرض لآراء الكوفيين ولا اللغويين فكان عرضه مبتوراً.

وقد عرّض الإمام فخر الدين الرازى م ٦٠٤ هـ. الآراء فى ذلك بصورة واضحة. قال فى (معانيه الغيب)

**المسألة الأولى:** المختار علينا أن هذا اللفظ اسم علم لله تعالى، وأنه ليس بمشتق ألبته، وهو قول الخليل وسيويه، وقول أكثر الأصوليين والعقهاء، ويدل عليه وجوه وحجج:

**الحجة الأولى:** أنه لو كان لفظاً مشتقاً لكان معناه كلياً لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة فيه لأن اللفظ المشتق لا يفيد إلا أنه شئ ما مبهم حصل له ذلك المشتق منه، وهذا المعهوم لا يمنع من وقوع الشركة فيه بين كثيرين، ولو كان كذلك لما كان قولنا: لا إله إلا الله، ترحيماً حقاً مانعاً من وقوع الشركة فيه بين كثيرين، لأن بتقدير أن يكون الله لفظاً مشتقاً كان قولنا (الله) غير مانع من أن يدخل تحته أشخاص كثيرة، وحينئذ لا يكون قولنا "لا إله إلا الله" موجباً للتوحيد المحض، وحيث أجمع العقلاء على أن قولنا "لا إله إلا الله"

<sup>(١)</sup> ابن يعيش، شرح تنقيح (شرح خصبة للفصل) للعلامة ج ١ ص ٢

إلا الله" يوجب التوحيد المحض علما أن قولنا "الله" اسم علم موصوع لتلك الذات المعينة أو أنها ليست من الألفاظ المشتقة.

**الحجة الثانية:** (أن من أراد أن يذكر ذاتا معينة ثم يذكره بالصفات بالصفات فإنه يذكر اسمه أولاً ثم يذكر عقيب الاسم الصفات، مثل أن يقول: زيد الفقيه النحوي الأصولي، إذا عرفت هذا فنقول: إن كل من أراد أن يذكر الله تعالى بالصفات المقدسة فإنه يذكر عقيب صفات الملائح مثل أن يقول، الله العالم القادر الله، وذلك يدل على أن قولنا "الله" اسم علم.

**الحجة الثالثة:** قال تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾<sup>(١)</sup> وليس المراد من الاسم في هذه الآية الصفة وإلا لكذب قوله "هل تعلم له سميا" فوجب أن يكون المراد اسم العلم، فكل من أثبت له اسم علم قال ليس ذلك إلا قولنا الله. واحتج القائلون بأنه ليس علم بوجهه وحجج.

**الحجة الأولى:** قوله تعالى ﴿هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٣)</sup> فإن قوله "الله" لا بد وأن يكون صفة، ولا يجوز أن يكون اسم علم، بدليل أنه لا يجوز أن يقال: هو زيد في البلد، وهو بكر، ويجوز أن يقال: هو العام الزاهد في البلد، وبهذا الطريق يعترض على قول النحويين: إن الضمير لا يقع موصوفاً ولا صفة، وإذا ثبت كونه صفة امتنع أن يكون اسم علم.

(١) من الآية ٦٥ سورة مريم.

(٢) من الآية ٣ سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٢٢ سورة الحشر.



الحجة الثانية: أن اسم العلم قائم مقام الإشارة، فما كانت الإشارة  
ممتعة في حق الله تعالى كان اسم العلم ممتعاً في حقه.

الحجة الثالثة: أن اسم العلم إنما يصلح إليه لتمييز شخص عن شخص  
آخر شبهه في الحقيقة والماهية، وإذا كان هذا في حق الله ممتعاً كان القول  
بإثبات الاسم العلم محالاً في حقه.<sup>(١)</sup>

ثم عرّض للرأي الثاني وهم الذين يقولون بأنه اسم مشتق وذكروا فيه  
فروعاً.

وما يهمنا ما ذكره في هذا الاشتقاق كما ذكر (مخر الديس الرري) بالآراء  
الآتية:

١- الإله مشتق من (ألّهت إلى فلان) أي: سكنت إليه، فالعقول لا تسكن إلا  
إلى ذكره والأرواح لا تخرج إلا بمعرفته، وبيان من وجوه:

الأول: أن الكمال محبوب لذاته، وما سوى الحق فهو ناقص لذاته،  
لأن الممكن من حيث هو هو معلوم، والعدم أصل التقصان والناقص بذاته  
لا يكمل إلا بتكميل الكامل لذاته، فإذا كان الكامل محبوباً لذاته، وثبت أن  
الحق كامل لذاته وجب كونه محبوباً لذاته.

الثاني: أن كل ما سواه فهو ممكن لذاته، والممكن لذاته لا يقف عند  
نفسه، بل يبقى متعلقاً بغيره، لأنه لا يوجد إلا بوجود غيره، فعلى هذا كل  
ممكن فإنه لا يقف عند نفسه، بل يبقى متعلقاً بغيره، لأنه لا يوجد إلا بوجود  
غيره، فعلى هذا كل ممكن فإنه لا يلف عند نفسه بل ما لم يتعلق بالواجب

<sup>(١)</sup> الإمام مخر الديس الرري، معانيج العيب (التفسير الكبير) بشر در الد العربي بالقاهرة ط ١٤١٢

هـ ١٩٩١م المجلد الأول ص ١٠٢، ص ٢٠٢

لذاته لم يوجد، وإذا كان الأمر كذلك في الوجود الخارجى وجب أن يكون كذلك في الوجود العقلى.

فالعقول معقبة إلى عتبة رحمته والخواطر متمسكة بذيل فضله وكرمه، وهذان الوجهان عليهما التعويل فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَا يَذْكُرُ اللَّهُ ظُلُمَاتٍ الْقُلُوبِ﴾<sup>(١)</sup>

**التفسير الثانى:** أنه مشتق من (الوله) وهو ضباب العقل وذلك أن الخلق قسمان واصلون إلى ساحل بحر معرفته، ومحرومون، فالمحرومون قد بقوا فى ظلمات الحيرة وتيه الجهالة فكأنهم فقدوا عقولهم وأرواحهم، وأما الواصلون فقد وصلوا إلى عرصه النور وقسمة الكرماء والجلال، فهاهنا فى ميادين العمليّة، وبأدروا فى عرصه الفردانية، فثبت أن الخلق كلهم والمؤمن فى معرفته، فلا جرم كان الإله الحق للخلق هو هو.

**التفسير الثالث:** أنه مشتق من (لاه) إذا ارتفع والحق سبحانه وتعالى هو المرتفع عن مشابهة الممكنات وماسبة المحدثات، لأن الواجب لذاته ليس إلا هو، والكامل لذاته ليس إلا هو، والأحد الحق فى هويته ليس إلا هو، والموجد لكل ما سواه ليس إلا هو.

**التفسير الرابع:** أنه مشتق من (أله) فى الشئ إذا تحير فيه ولم يهتد إليه، فالعبد إذا تفكر فيه يحير، لأن كل ما يتخيله الإنسان ويتصوره فهو بخلافه. فإن أنكر العقل وجوده كذّبه نفسه، لأن كل ما سواه فهو محتاج، وحصول المحتاج بدون المحتاج إليه مُحال، وإن أشار إلى شئ يصعبه الحس والخيال وقال

<sup>(١)</sup> من الآية ٢٨ سورة الرّعد.

أنه هو، كدته نفسه أيضاً، لأن كل ما يصبطه الحس والخيال فأمارات الحدوث ظاهرة فيه، فلم يبق في يد العقل إلا أن يقر بالوجود والكمال مع الاعتراف بالعجز عن الإدراك، فههنا العجز عن ترك الإدراك إدراك، ولاشك أن هذا موقف عجيب تتحير العقول فيه وتضطرب الألباب في حواشه.

**التفسير الخامس:** أنه من (لاه- يلو) إذا احتجب ومعنى كونه محتجباً من وجوه:

**الأول:** أنه بكنه صمديته محتجب عن العقول.

**الثاني:** أن لو قدرنا أن الشمس كانت واقفة. في وسط القللك غير متحركة كانت الأنوار باقية على جذران غير زائلة عنها، فحيث كان يخطر بالبال أن هذه الأنوار الواقعة على هذه الجذران غير زائلة عنها، فحيث كان يخطر بالبال أن هذه الأنوار الواقعة على هذه الجذران ذاتية لها، إلا لما شاهدنا أن الشمس تعيب وعند عيبتها تزول هذه الأنوار فافضة عن قرص الشمس، فكذا ههنا الوجود الواصل إلى جميع عالم المخلوقات من جناب قدره الله تعالى كالتور الواصل من قرص الشمس.

**التفسير السادس:** اشتقاقه من لكه للتفصيل إذا ولع بأمه، والمعنى أن العباد موهون بالتمرع إليه في كل الأحوال.

**التفسير السابع:** أن اشتقاق لفظ الإله من (أله) الرجل إذا فزع من أمر تدل به قائله أي أجاره، والمجرر تصل الخلائق من كل المضار هو الله سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>

والحق أن مخر الدين الرازي قد عرض للآراء المختلفة للفظ الجلالة

<sup>١</sup> المصدر نفسه المجلد الأول ص ٢٠٣، إلى ص ٢٠٧

ولكنه كان يعالج المسألة بمناهج أهل الكلام ولكن آرائه كانت واضحة جلية.  
وبعد أن عرّض الشارح لخطبة المفصل للرغمشري تحدث عن معنى  
الكلمة والكلام وشرع يشرح القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء  
فعرّض لتعريف الاسم وتحدث عن اسم الجنس والعلم وأنواعه وأقسامه ثم  
انتقل إلى الاسم المعرب والأسماء التي تمنع من الصرف والأسماء التي تصرف.

## أولاً: المرفوعات:

ثم انتقل إلى باب المرفوعات وقد بدأ بياب الفاعل ثم ياب المبتدأ والخبر. ونجد هنا في تقسيم الزمخشري للاسم والمرفوعات أنه يحالف تقسيم النحويين في أبواب النحر - فغالب النحويين يبدلون بياب الإعراب ثم ياب البناء ولكن الزمخشري أخر المبنى إلى آخر الجزء الثالث ثم إن النحويين يبدؤون بياب المبتدأ والخبر ثم ياب الفاعل ونائب الفاعل ولكن الزمخشري بدأ بالفاعل وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله.

«فقدّم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركة في الإخبار عنه وذلك لأن الفاعل يظهر برهعة فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إما احتمال للفرق بين المعاني التي لولاها وقع اللبس.

فالرفع إما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ورفع المبتدأ أو الخبر لم يكن لأمر يحشى التباسه بل لصرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه واقتدار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر، وذهب سيويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرها من المرفوعات محمول عليهما وعنه قول سيويه اعلم أن الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون مَعْرَى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره في التقدير قيل أن يقرن به غيره، والذي عليه حدائق أصحابها اليوم المذهب الأول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل

عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إنَّ وخبر لا التي ليعنى الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منهما فصلاً يأتي عقب هذا مرتباً هذا الترتيب. ويستقصى عليهما الكلام هناك.<sup>(١)</sup>

وفى باب الماعل شرح تعريف الزمخشري للماعل وهو: ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقمّماً عليه أبداً كقولك ضرب زيد وزيد ضاربٌ علامه وحسنٌ وجهه، وحَقَّ الرفع ورافعه ما أسد إليه.<sup>(٢)</sup>

قال ابن يعيش: واعلم أنَّ الماعل في عرف المحررين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقمّمه فعل غير مغير عن بيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغير عن بيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو صُربَ رَيْدٌ وأكْرِمَ بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفعل إذ ليس من شرط الماعل أن يكون موحداً للفعل أو مؤثراً فيه.

وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره بمجرد كونه خبراً كأنه احتراز بقوله بمجرد كونه خبراً من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتى الخروج. فإن هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب تقديمها لكن لا بمجرد كونها خبراً بل لما تضمنته الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام. وهذا الكلام عندي ليس بمُرَضًى لأن خبر الماعل الذي هو الماعل لم يتقدم بمجرد كونه خبراً إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله داهب فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم أنه إنما

<sup>(١)</sup> ابن يعيش شرح المفصل المجلد الأول ج ١ ص ٧٣

<sup>(٢)</sup> الزمخشري. المفصل ص ١٨، والأخوند ج ١ ص ١٤.

وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه محيراً وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول وكونه عاملاً فيه سبب لوجود تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد - ونظائره سبب لوجب تقديمه، فاعرفه

وفي الجملة الفاعل في "عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام مادام مقدماً عليه وذلك نحو قام زيد، وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل قلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية<sup>(١)</sup>.

ثم تحدث ابن يعيش عن سبب رفع الفاعل ونصب المفعول ثم وجوب تقديم المفعول عن الفاعل وناقش مسألة التنازع مثل (ضربني وضربت زيداً) وأين فاعل ضربني؟

ذكر ابن يعيش أراء النحاة في ذلك فسيبويه يرى أن في ضربني فاعلاً مصمراً دل عليه المذكور، وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر، وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر ثم يرجح رأي سيبويه ويرى أنه هو الصحيح.

وإذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل والفاعل حقه الرفع وحذفت مفعول الأول استغناء عنه ولم تضمنه فلم تحتج إلى إضماره وعلى هذا يعمل

<sup>(١)</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الأول، الجزء الأول، ص ٧٤

الأقرب أبداً وذلك مقتضى القياس فتقول صريت وصريى قومى أعمت الثانى  
ولذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الصميم. ولو أعملت الأول  
لمعل صريت وصريوى قومك بصب القوم وإظهار صميم الجماعة فى الفعل  
الثانى لأن تقديره صريت قومك وصريوى؛ والوجه المختار صريت وصريى  
قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى ﴿آتُونِي أَفْرَعُ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾<sup>(١)</sup> أعمل  
الثانى ولو أعمل الأول لقال آتوسى أفرعه عليه قطراً إذ التقدير آتوسى قَطْرًا  
أفرعه عليه.

ومثله قوله تعالى. ﴿هَآؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيَهٗ﴾<sup>(٢)</sup> أعمل الثانى وهو اقروا  
ولو أعمل الأول لقال هآؤم اقرووه كتابيه وقال ابن يعيش أن إعمال الأول  
وهو رأى الكوفيين وإعمال الثانى وهو رأى البصريين.  
والحق أن هذا الخلاف لا طائل تحته.

ثم ناقش ابن يعيش حذف المفعل جواراً ووجوباً مع الماعل. أما حذف  
المفعل جواراً فقد قال فى ذلك «اعلم أن الماعل قد يذكر ومثله الرفع له  
محدوف لأمر يدل عليه وذلك أن الإنسان قد يرى مصروباً أو مقتولاً ولا يعلم  
من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضى ماعلاً  
فى الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من صربه أو من قتله فيقول المسؤول زيد  
أو عمرو يريد صربه زيد أو قتله عمرو ويرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لم  
يسقط به لأن السائل لم يشك فى الفعل وإنما يشك فى فاعله ولو أظهره قال  
ضربه زيد لكان أجود شئ وصار ذكر الفعل كالتأكيد»<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> من الآية ٩٦ سورة الكهف.

<sup>(٢)</sup> من الآية ١٩ سورة الحاقة

<sup>(٣)</sup> للعاصم نفسه، المجلد الأول ج ١، ص ٧٩، ٨



وهي حذف الفعل وجوبا بعد هل في الاستفهام وبعد إن ولو الشرطيتين ذكر الشارح: «اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل والمبه ودل ذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتحمل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما يدخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي يدخل من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمّر دل عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان محمله على الأصل أولى.

ودلك نحو قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، وأبو الحسن الأعمش يختار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمّر على ما قلناه، وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر ولا يفتقر إلى تكلف تفسير محذوف.

وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله: هل زيد قام. فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده إذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع بالابتداء جوازاً حسناً وإذا قلت هل زيد قام يقع ضمير الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمّر على أنه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup>.

فأحد مرتفع بفعل مضمّر تفسيره الظاهر الذي هو استجارك والتقدير

<sup>١</sup> من الآية ٦ سورة التوبة

إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره، ومنه المثل لو ذات سوار  
 لطمتى فالاسم الذى هو ذات سوار مرتفع بعد لو يفعل مقدر دل عليه  
 لطمتى. والتقدير لو لطمتى ذات سوار لطمتى من قبل أن لو تقتضى الفعل  
 اقتضاء أن الشرطية لأن لو شرط فيما مضى كما أن إن شرط فيما يستقبل<sup>(١)</sup>.  
 وبلاحظ أن الرمحشرى لم يترجم (لهاب نائب الفاعل) بعد الفاعل مثل  
 غالب النحويين ولكنه جعله فى القسم الثانى (الأفعال) وجعله بعد الفعل  
 المتعدى وغير المتعدى<sup>(٢)</sup>.

وهو يدل بذلك على براعة فى التخطيط (فهاب نائب الفاعل)  
 لا يتضح إلا بعد أن يفهم الباحث أنه لا يأتى الفعل المبني للمفعول إلا من  
 الفعل المتعدى أما اللازم فلا يصاغ منه.

وفى باب الفاعل نلاحظ أن المصنف وشارحه لم يذكرا بعض أحكام  
 الفاعل ومنها:

١- إن الفاعل لا ي حذف عند جمهور النحويين لأنه عمدة ومنتزلاً من فعله منزلة  
 الجزء؛ إذ كان لا يستغنى كل واحد منهما عن صاحبه<sup>(٣)</sup>.

ولم يُصرَّح الرمحشرى فى المفصل عن مسألة حذف الفاعل ولكن ابن  
 يعيش أشار إلى ذلك فى شرحه قال ابن يعيش: وكان الفاعل لازماً له (أى  
 للفعل) يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل  
 عن فاعل<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه، الجزء الأول، الجزء الأول، ص ٨١، ص ٨٢

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، الجزء الثانى، الجزء السابع ص ٦٩، ص ٧٧

<sup>(٣)</sup> انظر فى تفصيل ذلك. السيوطى فى همع نفوس ج ١ ص ١٥٩، وابن هشام فى معنى اللبيب ج ٢

ص ٨ ٦ ولينرد فى المقتضب ج ٤ ص ٥٠

<sup>(٤)</sup> ابن يعيش شرح المفصل ج ١ ص ٧٥

وفي مبحث آخر يقول: وأما حذف الفاعل أبتنه وحلاء الفاعل عنه  
فغير معروف في كلامهم<sup>(١)</sup>.

هذا هو رأي جمهور النحويين في حذف الفاعل: قالوا إن لم يظهر في  
اللفظ فهو ضمير مستتر ولكن (الكسائي) م ١٨٩ هـ أجاز حذف الفاعل مطلقاً  
وتمسك بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّاقِي﴾<sup>(٢)</sup>.

والحديث الشريف: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب  
الخمر حين يشربها وهو مؤمن.

ويقول العرب: إذا كان غداً فأتني: وقد رجح السهيلي وابن مضاء  
قول الكسائي وقد رد البصريون رأي الكسائي ومن تابعه في الشواهد السابقة  
بأن الفاعل فيها مستتر لا محذوف. ففي الآية القرآنية الكريمة يكون الفاعل  
ضميراً مستتراً في بلغت يعود إلى الروح أي بلغت هي أي الروح يدل عليها  
سياق الكلام.

وفي الحديث الشريف فاعل (يشرب) ضمير مستتر تقديره هو يعود  
إلى الشارب.

وفي قول العرب (إذا كان غداً فأتني) ففي كان ضمير مستتر يعود لما  
دلت عليه الحال المشاهدة أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غداً  
فأتني، ويجوز في كان أن تكون ناقصة أو تامة فإن كانت ناقصة كان غداً  
خيرها وإن كانت تامة كان غداً مصححاً على الظرفية متعلقاً بكان. وحكى  
سيبويه إذا كان غداً بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل إن النصب لغة ثميم  
والرفع لغة غيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه ج ١ ص ٧٧

(٢) الآية ٢٦ سورة القيامة

(٣) عماد الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٢٧٢.

وقيل إن بعض الأفعال لا يطلب فاعلاً مثل الفعل المؤكد في قولهم أنك  
 أنك اللاحقون والمبني للمجهول وكان الراكدة على الصحيح والفعل المكفوف  
 بما مثل قلما وطالما وكثر ما وقيل ما في ذلك مصدرية وهي وما بعدها فاعل.  
 وقال الشاطبي إن قلما ترد لإثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن  
 تكون حرف نفي مثل لا وقيل يطرد حذف الفاعل في مواضع آخر منها الفعل  
 المؤكد بالنون لجماعة المذكر مثل (ولا يَصُدُّنَكَ) وفعل المخاطبة المؤكد بالنون  
 مثل اضربين يا هِنْدُ ولا تضربين بكسر الباء وتشديد النون، والاستثناء المقرغ  
 مثل (ما قام إلا هِنْدُ) وفي صيغة أفعل به في التعجب إذا دل عليه متقدم مثل  
 قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(١)</sup> وفي المصدر مثل قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمٍ  
 ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد نازع جماعة كثيرة من النحويين في هذه المواضع فقالوا  
 بأن يجعل ما في التعجب من الحذف والإيصال بأن يجعل فاعل أبصر مستتراً فيه  
 بعد حذف الجار لا محذوفاً، وأما المصدر فصحيح (السيوطي) عمله للصمير  
 لتأوله بالمشق فضرراً بمعنى اضرب وإطعام بمعنى أن يطعم فاعله مستتر لا  
 محذوف وأما في الاستثناء المقرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعد إلا وكون الأصل ما  
 قام أحد مظهر فيه لمعنى ونظر النحاة للمعط والفعل المؤكد حذف فاعله لعله  
 تصريفية مع الدلالة عليه بصم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل  
 المجهول قائماً حذف فاعله لشد التائب مسنده ومثله يدل في رجل ورجل فاستثناء  
 هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف<sup>(٣)</sup>:

<sup>(١)</sup> من الآية ٣٨ سورة مريم.

<sup>(٢)</sup> من الآية ١٤ سورة البلد.

<sup>(٣)</sup> الخصري. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ص ١٦ والسيوطي في جمع الموضع ج ١ ص ١٦٠.

## ٢- هل الفاعل أو نائب الفاعل يقعان جملة:

ذهب البصريون أن الماعل ونائبه لا يقعان جملة ولكن الكوفيين أجازوا ذلك. ولم يتحدث الزمخشري ولا ابن يعيش عن ذلك في المفصل وشرحه ولكن الزمخشري أشار إلى تلك المسألة في تفسير الكشاف قال عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَدَّاهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً﴾<sup>(١)</sup> يرى أن بدا لهم فاعله مضمير لدلالة ما يفسره عليه، وهو "ليس جنة"<sup>(٢)</sup> وقال الكوفيون جملة (ليس جنة) فاعل<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾<sup>(٤)</sup>.

سأل الزمخشري: فإن قلت: كيف صحَّ أن يُسند قيل إلى، لا تفسروا<sup>(٥)</sup> و(آمنوا) وإسناد الفعل إلى الفعل مما لا يصح؟ قلت: الذي لا يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل، وهذا إسناد له إلى لفظه كأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول.

وهذا الكلام فهو نحو قولك: "ألف ضَرْبَ من ثلاثة أحرف ومنه رعموا مطية الكذب"<sup>(٦)</sup>.

ولكن ابن هشام وضح القول في ذلك فقال عن قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> من الآية ٣٥ سورة يوسف.

<sup>(٢)</sup> للزمخشري، الكشاف ج ٢ ص ٣١٩.

<sup>(٣)</sup> ابن هشام، معنى اللبيب ج ٢ ص ٤٤٨.

<sup>(٤)</sup> من الآية ١٢ سورة البقرة.

<sup>(٥)</sup> من الآية ١١ من سورة البقرة.

<sup>(٦)</sup> للزمخشري، الكشاف ج ٢ ص ١٨١، ص ١٨٢ وانظر ركرها شحاته المقس عن نحو الزمخشري يوم.

النظريه والتطبيق ص ٩٢، ص ٩٣.

<sup>(٧)</sup> من الآية ١ سورة البقرة.

دعم ابن عصفور أنَّ البصريين يقدِّرون نائب الفاعل في قيل صمير  
 المصير، وجملة الهمي مفسرة لذلك الصمير، وقيل الظرف نائب عن الفاعل،  
 فالجملة في محل نصب ويُردَّ بأنه لا تسم العائدة بالظرف، وبعده في قوله تعالى  
 ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾<sup>(١)</sup> والصواب أن النائب جملة، لأنها كانت قبل  
 حذف الفاعل مصروبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين  
 للنبأية، وقولهم فالجملة لا تكون فاعلاً ولا نائياً عنه، جوابه أنَّ الذي يراد بها  
 لمغفلها يحكم لها بحكم المعردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله  
 كثيرٌ من كنوز الجنة، وفي المثل "رعموا مطية الكذب: وعن هنا لم يحتج الخير  
 إلى رباط في نحو قوله لا إله إلا الله" كما لا يحتاج إليه الخير المعرد  
 الجامد<sup>(٢)</sup>

٣- لم يتحدث الرخاشري ولا ابن يعيش في باب الفاعل عن لغة (أكلوني  
 المرائيث) وهو أن تقول قاما أحوك وقاموا إحتوك وقمن الطالبات وهي  
 لغة حكاهما البصريون عن طيئ وحكى بعضهم عن أزد شتوة ونقل  
 الصفار في شرح الكتاب أنهم بنو الحارث بن كعب وقد استشهد  
 السحيون على ذلك بشواهد شعرية منها قول أمية بن أبي الصلت:

يلومونني في اشتراء الذئب خيل أهلي فكلهم ألوم

وقول عبد الله بن قيس الرقيات يرثي فيه مصعب بن الزبير

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبَعَّدٌ وحميم

وقول الآخر:

<sup>(١)</sup> من الآية ٣٢ سورة المائدة

<sup>(٢)</sup> ابن هشام، معى المصيب ج ٢ ص ٤٤٩

رَأَيْنَ الْغَوَاضِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَاوِضِي فَأَمْرُضُنْ عَنِي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ  
وقول أبي هراس الحمداني:

نتج الربيع محاسناً      ألحقناها غُر السحائب

فقد أتى الشعراء السابقون بالأفعال وألحق الأول واو الجماعة مع  
الفعل مع أنه مسند إلى اسم ظاهر وهو (أهل) وأتى الثاني بالفعل أسلم وألحق  
به علامة التثنية مع أنه مسند إلى اسم ظاهر وهو مبعث وهكذا<sup>(١)</sup>.

وقد حاول المحوون حل مشكلة هذه اللغة فقد ذكر سيويه ومن  
تابعه أن الألف والواو والنون في ذلك للمصرع أحرف وأن هذه الجماعة من  
العرب دلوا على التثنية والجمع تذكيراً وتأنيساً. قال سيويه: «واعلم أن من  
العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت  
ملانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال  
وهي لغة قليلة»<sup>(٢)</sup>.

ويحوز لك أن تجعل الفعل للملحق بالضمير خيراً مقدماً والاسم الظاهر  
بعده مبتدأ مؤخراً أو أن تجعل الاسم الظاهرة بدلاً من الضمير أو أن تجعل  
الضمير الملحق بالفعل علامة للتثنية أو للجمع وما بعده فاعلاً.

٤ - حكم تأييد الفعل مع الفاعل أو نائبه جوازاً ووجوباً:

لم يعرض الرغشري لهذا الحكم في باب الفاعل ولكنه عرضه في باب  
التأييد<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر في تفصيل ذلك. الحصري في حاشية المحصري على شرح ابن حنبل ج ١ ص ١٦١، ص ١٦٢.

وابن هشام في شرح شعور الذهب ص ١٢٦.

<sup>(٢)</sup> سيويه الكتاب ج ٢ ص ١٥.

<sup>(٣)</sup> انظر ابن يعيش في شرح المفصل ج ٥ من المجلد الأول ص ١٠٣ إلى ص ١٠٦.

وستطوع أن يلخص هذا الحكم بما يأتي: يؤنث الفعل مع الفاعل إذا  
كان مؤنثاً وهي ذلك تفصيل

#### أ- التأنيث الواجب :

ويكون ذلك في حالتين:

١- إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقياً التأنيث، مفرداً أو مثنى  
أو جمعاً بالأنثى والتاء، مثل قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ<sup>(١)</sup> وَشَدُّ  
قَوْلِ بَعْضِهِمْ : قال فلانة حكاه سيويه عن بعض العرب وهو ردئ  
لا يتقاس فيقتصر فيه على السماع

٢- أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل (أي يكون الفاعل ضميراً  
مستقراً يعود إلى مؤنث حقيقي أو مجازي) فيكون التأنيث واجباً مثل  
قولك هند قامت والشمس طلعت

#### ب. التأنيث الراجح وذلك في مسألتين:

١- أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً مجازي التأنيث مثل طلعت الشمس  
وطلع الشمس

٢- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقياً التأنيث متصلاً بغير (إلا) مثل قولك:  
قام اليوم هند وقامت اليوم هند ويضاف إلى الرفع الأول أن يكون  
الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع تقول، قام الرجال وقامت الرجال،  
وجاء النساء وجاءت النساء

---

<sup>١</sup> من الآية ٣٥ سورة آل عمران



ومنه قوله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿وَقَالَ

فَسُوهُ﴾<sup>(٢)</sup> ومثل ذلك اسم الجنس مثل لورق الشجر ولورقت الشجر والتأنيث  
في كل ذلك راجع إلى معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع. ويضاف إلى  
هذه الأنواع قولهم: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند فالتأنيث هنا راجع على  
مقتضى الظاهر والتذكير على معنى الجنس، لأن المراد بالمرأة الجنس لا واحدة  
معينة، مدحوا الجنس عموماً، ثم خصصوا من أرادوا مدحه وكذلك نفس للذم.

وذهب البصريون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي  
التأنيث لا كطليحات وممرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم وذهب  
الكوفيون إلى جواز التأنيث في جميع أنواع الجمع وذهب أبو على الفارسي من  
البصريين إلى تميز الوجهين في جميع الأنواع إلا نوعاً واحداً وهو جمع المذكر  
السالم، فإنه أرجح فيه تذكير الفعل.<sup>(٣)</sup>

ج- التأنيث المرجوح: وذلك بأن يكون الفاعل مفصلاً بـ لا مثل ما قام إلا  
هند، والتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى لأن التقلير ما قام أحد إلا هند  
والفاعل في الحقيقة مذكر، ويميز التأنيث؛ باعتبار ظاهر اللفظ مثل قول  
الشاعر:

ما برئت من ربهة ونم في حوبنا إلا بنات العم

<sup>(١)</sup> من الآية ١٤ سورة الحجاب.

<sup>(٢)</sup> من الآية ٣٠ سورة يوسف.

<sup>(٣)</sup> انظر في مفصل ذلك.

سيبويه في الكتاب ج ٢، ص ٢٨ ومالك الأزهري في شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٢٨.

والخصري في حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٦٤.

## ثانياً: المنصوبات:

وقد بدأ ابن يعيش

أ بالمفعول المطلق ويعدده المفعول الحقيقي وهو يسير على ترتيب غالب النحويين في الابتداء بالمفعول المطلق.

وقد بدأ بشرح تعريف الزمخشري للمفعول المطلق وهو: المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ويسميه سببويه الحدث والحدثان وربما سماه للفعل، ويقسم إلى مبهم نحو ضربت ضرباً وإلى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين.

قال ابن يعيش «اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدث ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والأفعال كلها متعديّة إليه سواء كان يتعدى للفاعل أو لم يتعدّه نحو ضربت زيداً ضرباً. وقام زيد قياماً، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيداً من قولك ضربت زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة وإنما هو مفعول لله سبحانه وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به، وإنما سمي مصدرًا لأن الفعل صدر عنه وأخذ منه، وهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الإبل بعد الرى مصدر كما قيل مورد لمكان الورود. ويسميه سببويه "الحدث والحدثان" وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون. وربما سماه الفعل من حيث كان حركة الفاعل، واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال لأن الفعل صدر عنه، وإنما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس ألا تراك تقول ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً وقعدت قعوداً وكذبت كذباً ولم تأت على مهاج واحد ولو كانت مشتقة من الأفعال لجزت على سن واحدة في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين

ودهب الكوفيين إلى أن الأفعال هي الأصل والمصادر مشتقة منها  
واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها ألا ترى  
أنك تقول قام قياماً فيعتل المصدر اعتلالاً أله باعتلال غير الفعل ثقلها ألفاً.  
وتقول لاوذا لوذاً فيصح المصدر وإن كان على رتته لصحة فعله وهو لاوذا  
وقالوا أيضاً رأينا الفعل عاملاً في المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل  
المعمول ومقنعاً عليه. وهذا الذي ذكره لا حجة لهم فيه ورد عليهم بأدلة<sup>(١)</sup>.  
ولكن ما ذكره (ابن يعيش) بأن رأى الكوفيين لا حجة لهم فيه -  
لا يسر مع الواقع اللغوي فالحق أن رأى الكوفيين يسر مع التطبيق العملي للغة  
وذلك أننا حين ندرّب الطلاب نقول لهم هات مصادر الأفعال الآتية ولا تقول  
هات أفعال المصادر الآتية وأما رأى البصريين فهو يسر مع التقعيد والتنظير للغة  
من الناحية النظرية.

ويشرح ابن يعيش قول الزمخشري (أن المصدر ينقسم إلى مبهم  
وموقت: بقوله «وأما قوله وينقسم إلى مبهم نحو ضربت ضرباً وإلى موقت نحو  
ضربت ضربة وضربتين» فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت  
قياماً وجلست جلوساً فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل  
أكثر من أنك أكّدت فعلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت دل على جنس  
الضرب مبهماً من غير دلالة على كميته أو كيفيته فإذا قلت ضربت ضرباً كان  
كذلك فصار بمنزلة جاء في القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على  
ما هي القوم، ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربة  
وضربتين فالمصدر ههنا قد دل على الكمية لأن يذكره عرفت عدد الضربات

<sup>(١)</sup> ابن يعيش، شرح للمصنف ج ١ ص ١١ (المجلد الأول)

ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة ضربته ضرباً شديداً  
وقمت قياماً طويلاً أفدت أن الصرب شديداً والقيام طويلاً؛ وقوله "موقت"  
يعنى أن له مقداراً معيناً وإن لم يتعين هو في نفسه كما نقول في الأرملة سرت  
يوماً وليلة فيكون لها مقدار معين وإن لم يتعين اليوم والليلة ومثله في الأمكنة  
سرت فرسخاً وميلاً فهو موقت لأن له مقداراً معيناً وإن لم يتعينا في أنفسها  
فاعرفه<sup>(١)</sup>.

وبعنى ابن يعيش بما ذكره في أنواع المفعول المطلق كما ذكر الحويون  
أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١- المفعول المطلق المؤكد لفعله مثل ضربت ضرباً.
  - ٢- المفعول المطلق المبين لنوعه مثل ضربت ضرباً شديداً.
  - ٣- المفعول المطلق المبين لعدده مثل ضربت ضربة أو ضربتين
- ثم تحدث ابن يعيش عن النائب عن المفعول المطلق أو ما يسمى باسم  
المصدر كما يلي:

قال ابن يعيش بشرح قول الزمخشري:  
قال «قال صاحب الكتاب (أبى الزمخشري) وقد يقرن بالفعل غير  
مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على  
نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَبْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ مَاءً﴾<sup>(٢)</sup>  
وقوله تعالى ﴿وَوَبَّلَ إِلَيْهِ تَبْيِلًا﴾<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> المصدر منه ج ١ من المجلد الأول ص ١١١

<sup>(٢)</sup> الآية ١٧ سورة نوح.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٨ سورة النمل.

وما يلاقيه فيه كقولك قعدت جلوساً وحبست معاً وغير المصدر نحو قولك صرته أنواعاً من الصرب وأي ضرب وإيما صرب ومنه رجع القهقري واشتمل الصماء وقعد القرفصاء لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه صرته سرطاً.

قال الشارح (ابن يعيش) قد تقدم أن للمصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الرمان لأن الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل إما يتصف ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياماً وضربت ضرباً لقوة دلالة عليه إذ كانت دلالة عليه لفظية؛ وكذلك يعمل فيما كان في معناه وإن لم يكن جارياً عليه. وهو على صريحين: أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله (ما يلاقي الفعل في اشتقاقه) يريد أن فيه حروف الفعل الثاني مالا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالأول نحو قولك اجتوروا تجاوراً، وتجارروا اجتواراً لأن معنى جاوردا وتجاوروا واحداً؛ ومثله قوله تعالى ﴿وَبَبَّلْ إِلَيْهِ تَبِلًا﴾<sup>(١)</sup> ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبئل وإنما هو مصدر بئل فهو فَعَّلَ مثل كَسَّرَ ومصدره الجارى عليه التكسير وتبئل تفعل مثل تكسَّرَ وتجرَّع ومصدره إنما هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبئل وليس له في الحقيقة لأن معناهما يؤدي إلى شيء واحد، ومنه قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَيْتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بَابًا﴾<sup>(٢)</sup> فبأت في الحقيقة مصدر بئت وقد جرى على أبيت فهذه المصادر أكثر التحريين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أي العباس المبرّد والسرهم يصمر لها

<sup>(١)</sup> من الآية ٨ سورة الرَّمَل

<sup>(٢)</sup> من الآية ٧، سورة بَرَج

فعلاً من لفظها فيقولون التقدير اجتوروا فنجاوروا تجاوروا وتجاوزوا فاجتوروا،  
اجتوراً وكذلك قرنه تعالى ﴿وَاللَّهُ أَسْكُنُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بَنَاتًا﴾ أى أنبتكم فبنتم بناتاً.  
فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو منهب  
سيويه.

وأما الضرب الثانى وهو مالا يلاقى الفعل فى الاشتقاق بأن يكون من  
غير لفظه وإن كان معاهما متقارباً نحو قولك شئتته بغضاً وأبغضته كراهة  
وقعدت جلوساً وحبست منعاً فأكثر النحويين يميز أن يعمل الفعل فى مصدر  
الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما فى المعنى نحو أصحبى الشيء حباً لأنه إذا  
أصحبك فقد أحببته - وذهب الآخرون إلى أن الفعل لا يعمل فى شئ من  
المصادر إلا أن يكون من لفظه نحو قمت قياماً لأن لفظه يدل على إذا كان  
مشتقاً منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوساً وحبست منعاً فهو  
منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوساً  
وحبست فمست منعاً وكذلك كل ما كان من هذا الباب، وهو رأى سيويه  
لأن مذهبه أنه إذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه  
بإصمار فعل من لفظ ذلك المصدر.

وأما رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء. فقد قال سيويه  
أنها مصادر وهى منصوبة بالفعل قبلها لأن القهقرى نوع من الرجوع فإذا  
تعدى إلى المصدر الذى هو جنس عام كان متعدياً إلى النوع إذا كان داخلياً  
تحت ذلك القرفصاء نوع من القعود وهى فعلة الخنثى والصماء أن يلقى  
طرف رداءه الأيمن على عاتقه الأيسر وأما صرته سوطاً، فهو منصوب على  
المصدر وليس مصدرًا فى الحقيقة وإنما هو آلة صرب فكأن التقدير صرته صربة

بالسوط فهو صرح قولك بالسوط نصب صفة لصربه ثم حذفت الموصوف  
وأقمت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد العدد  
الدلالة على الآلة فأعرفه<sup>(١)</sup>.

وما ذكره ابن يعيش في النائب عن المصدر أو إسم المصدر يحتاج إلى  
توضيح وذلك بعيداً عن الاختلافات بين التحويرين وقد أوجره ابن عقيل في  
شرحه على ألفية ابن مالك بقوله:  
قال ابن مالك عن النائب عن المفعول المطلق:

**وقد ينوب عنه ما عليه دل كجذ كل الجد وافرغ الجذل**

قال ابن عقيل في شرحه: قد ينوب عن المصدر ما يدل علي ككل  
وبعض مضافين إلى المصدر نحو جذ كل الجد وكقوله تعالى ﴿فَلَا تَبِيلُوا كُلَّ  
الْبَيْلِ﴾<sup>(٢)</sup> وصرته بعض الضرب وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو  
قعدت جلوساً وافرغ الجذل فالجلوس نائب مناب القعود المرادفته له والجذل  
نائب مناب الفرغ المرادفته له.

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو "صرته ذلك الضرب"  
وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر  
كما قلنا وفيه نظر فمن أمثلة (سيبويه) ظننت ذاك أي ظننت ذلك الظن فذاك  
إشارة إلى الظن ولم يوصف به وينوب عن المصدر أيضاً ضميره نحو صرته زيداً  
أي ضربت الضرب ومه قوله تعالى ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> أي

<sup>(١)</sup> المصدر نعه ج ١ من المجلد الأول ص ١١٢.

<sup>(٢)</sup> من الآية ١٢٩ سورة النساء.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٥ ١ سورة المائدة.

لا أعذب للعذاب وعدده نحوه صرته عشرين صرية ومه قوله تعالى  
﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(١)</sup>.

والآلة نحو صرته سوطاً والأصل صرته ضرب سوط فحذف المضاف  
وأقوم المضاف إليه مقامه والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

ثم تحدث عن حذف الفعل في المفعول المطلق جواراً ووجوباً وهو  
يشرح كلام الزمخشري بقوله:

«قال صاحب الكتاب والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة  
أنواع ما يستعمل إظهار فعله وإضماره وما لا يستعمل إظهار فعله وما لا فعل  
له أصلاً، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء، فالنوع الأول قولك للقادم من سفره  
خير مقدم، ولمن يقرمط في عداته مواعيد عرقوب وللعضبان غضب الخيل على  
اللحم، ومنه قولهم أو فرقاً خيراً من حُبٍّ بمعنى أو أفرقت فرقاً خيراً من حب.  
قال ابن يعيش: قد تقدم من قولنا أن المصدر يتصحب بالفعل وهو أحد  
المعولات وقد يحذف فعله للدليل الحال عيب وهذا في قولك على ثلاثة  
أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فانت فيه بالخيار إن شئت  
أظهرته وإن شئت أضممته. وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره،  
وضرب ليس له فعل البته.

(والضرب الأول) نحو قولك لمن لقيته وعبه وعشاء السفر ومعه آتته  
فعلت أنه آيب من سفره فقلت خير مقدم أى قدمت خير مقدم فخير  
مضروب على المصدر لأنه أفعل وإثنا حدثت ألهه تخفيفاً وأفعل بعض ما يضاف

<sup>(١)</sup> من الآية ٤ سورة النور

<sup>(٢)</sup> ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٥٢، وانظر الخضرى فى حاشية الخضرى

على شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٨٨



إليه فلما أصفته إلى مصدر صار مصدرًا، ومن ذلك إذا رأيت رجلاً بعد ولا  
يحي قلب مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب  
بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم  
المخاطب بالمراد  
قال الشماخ:

**واعتدنتني مالا أحاول دفعه**

**مواعيد عرقوب أخاه بيثرب**

ويروى للأشجى:

**وَعَدْتِ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً**

**مَوَاعِيدَ عَرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبٍ**

وهذا عرقوب وعد وعُدًا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له  
يسأله شيئاً فقال عرقوب إذا أطلع نحلى فلما أطلع قال إذا أبلح فلما أبلح قال  
إذا أزهى فلما أزهى قال إذا رطب فلما أرطب قال إذا صار ثمرًا فلما صار ثمرًا  
أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً، أنكر (أبو عبيد) أي (أبو عبيد القاسم بن سلام)  
يثرِب لأنَّ عَرْقُوبًا رجل من العماليق وكانوا بالبعد من يثرِب مدينة الرسول  
صلى الله عليه وسلم وإنما هي يثرِب بقاء معجمة تثنى من فوقها وراء مفتوحة  
وهي موضع قريب من اليمامة؛ ومن ذلك قولهم "غضب الخيل على اللحم"  
وذلك مثل يُضْرَب لمن يعضب على من لا يرضيه والمراد غصبت عصب الخيل  
على اللحم ويحور أن يكون المراد شدة العصب فصب المصدر بالفعل المحذوف،  
ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول لقدام من سفره خيرٌ مقدم أي قنومك  
خيرٌ مقدم فيكون خير مقدم خير مبدأ محذوف وكذلك مواعيد عرقوب أي

عداقتك مواعيد عرقوب ومثله عصب الخيل على اللحم أى عصبك عصب الخيل على اللحم، فهذا النوع أنت متخير فيه بين إظهار العامل وحده فإن أظهرته فزيادة هي الياء وإن حذفته فتحة بدليل الحال عليه.<sup>(١)</sup>

قال صاحب الكتاب أى الرعشى (والنوع الثانى قولك سقياً ورعيّاً وعيية وجدعاً وعقرّاً وبؤساً وبُعْداً وسُحْقاً وحمداً وشكراً لا كُفراً وعَجَباً وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كَيْدًا ولا هَمًا ولا أَفْعَلُ ذلك ورُعْمًا وهواناً).

قال الشارح ابن يعيش: اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإصمار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك فى الدعاء للإنسان سقياً ورعيّاً والمراد سقاك الله سقياً ورعاك الله رعيّاً فاتصّب بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحَذَرُ الحَذَرُ والمعنى احذر الحذر ولم يدكروا اَحْذَرُوا فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقياً ورعيّاً كقولك سقاك الله ورعاك الله فهو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل، ومن ذلك قولك للمدعو عليه عيية وجدعاً وعقرّاً وبؤساً وبُعْداً وسُحْقاً فقولك عيية بدل عن عييتك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جدعاً معناه جدعك الله ومثل عقرّاً وبؤساً وبُعْداً وسُحْقاً أى عقره الله عقرّاً وأبأسه الله بؤساً وأبعده الله بُعْداً وأسحقه الله سُحْقاً على حذف الزوائد، وكل هذه المصادر دعاء عليه أو له وهى منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها صارت بدلاً من الفعل، وبعضهم يظهر الفعل تأكيداً فيقول سقاك الله

<sup>(١)</sup> ابن يعيش شرح المفصل الجزء الأول من المجلد الأول ص ١١٣

سَقِيًّا وَرَعَاكَ اللَّهُ رَحِيًّا وَلَيْسَ بِالْكَثِيرِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ وَيَقُولُ سَقِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا  
وَالْمَعْنَى مَفْهُومٌ كَمَا يُقَالُ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ حَمْدًا وَشُكْرًا . الخ ، فهذه المصادر ليست من المصادر  
التي قبلها من رَجَحَ وَهِيَ مِنْهَا مَنْ رَجَحَ آخَرَ وَدَلَّكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرُ أَعْمَالُهَا  
الناصبة لها المضمرة أخبارٌ يُخْبَرُ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَيْسَتْ بِدَعَاءٍ لِأَحَدٍ  
أَوْ عَلَيْهِ فَلَمْ تَكُنْ مِنْهَا مِنْ هَذَا الرَّجَحِ وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَعْلُومَ الْمَصْمُومَ مُسْتَقْبَلٌ  
أَشْبَهَتْ الدَّعَاءَ لِاسْتِقْبَالِهِ فَمَعْنَاهُ أَحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا وَأَشْكُرُهُ شُكْرًا وَأَعْجِبُ عَجَبًا  
وَأَكْرَمُكَ كَرَامَةً وَأَسْرُكَ مَسْرَةً، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا كَيْدًا وَلَا هِمًّا: فَمَعْنَاهُ لَا أَكَادُ  
كَيْدًا أَنْ أَعْمَلَ وَهُوَ مِنْ كَدَدْتُ أَكَادُ مِنْ أَعْمَالِ الْمُقَارَبَةِ وَلَيْسَ مِنَ الْكَيْدِ الَّذِي هُوَ  
الْمَكْرُ وَلَا أَهْمُ بِهِ هِمًّا مِنْ نِعْمَةٍ لَا مِنَ الْهَمِّ، الَّذِي هُوَ الْخُزْنُ كَأَنَّهُ يُؤَكِّدُ مَا يَنْعَمُ  
أَنْ يَفْعَلَ، وَقَوْلُهُ: لِأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ وَرَغَمًا وَهَوَانًا، أَيْ أَرْغَمْتُكَ بِفَعْلِهِ وَرَغَمًا وَأَهِينُكَ  
بِهِ هَوَانًا وَأَصْلُ الرِّغْمِ لَصَرْقِ الْأَنْفِ بِالزَّابِ وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الذَّلِّ. <sup>(١)</sup> قَالَ  
صَاحِبُ الْكِتَابِ (أَيِ الرِّغْمِشْرِى) وَمِنْهُ مَا جَاءَ مِثْلُ وَهُوَ حَتَانُكَ وَلَيْتُكَ  
وَسَعْدُكَ وَهَوَالِيكَ، وَهَذَا ذِكْرُكَ، وَمِنْهُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ غَيْرَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَادُ اللَّهِ  
وَعَمْرُكَ اللَّهُ وَقَعْدُكَ اللَّهُ.

قَالَ الشَّارِحُ (ابْنُ بَيْش): اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ الَّتِي وَرَدَتْ بِلَفْظِ  
التَّثْنِيَةِ الْغَرَضُ مِنَ التَّثْنِيَةِ فِيهَا التَّكْثِيرُ وَأَنَّهُ شَيْءٌ يَعُودُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ  
مِنْهَا الْإِثْنَيْنِ فَقَطْ كَمَا يَقُولُ ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ وَالْغَرَضُ أَنْ يَدْخُلَ الْجَمِيعُ  
وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ تَكَرُّرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَاتِّصَابُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ  
مَوْضِعِ الْمَعْلُومِ وَالتَّقْدِيرُ تَحْنُنٌ عَلَيْنَا تَحْنُنًا وَشَيْءٌ مَبَالِغَةٌ وَتَكْثِيرًا أَيْ تَحْنُنًا بَعْدَ تَحْنُنٍ

<sup>١</sup> المصدر نفسه ج ١ من المجلد الأول ص ١٤٤

و لم يقصد بها قصد التثنية خاصة، وإنما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علماً  
لذلك لأنها أول تصغير العدد وتكثيره، وهذا المعنى لا يتصرف ومعنى علم  
التصرف أنه لا يكون إلا مصدرًا منصوبًا، ولا يكون مثنى إلا في حال الإضافة  
كما لم يكن سبحانه الله ومعاد الله إلا مصافين، وإنما لم يتمكّن إذا ثبت لأنه  
دخله بالتثنية لفظاً معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى في موضع المصدر  
فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه وربما وحلوا حناناً قال الله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّنْ  
لَّدُنَّا﴾<sup>(١)</sup> فإذا قلت "حنانيك" فهو منصوب بفعل مضمر تقليره تحن تحننا بعد  
تحنن لكتهم حذفوا الفعل لأن المصدر صار بدلاً منه كما كان ذلك "في سعيها  
ورعها".  
قال الشاعر:

### أبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضُنَا

حنانيك بعض الشر أهون من بعض

والحنن الرحمة والخير بمعنى قول القائل حنانيك تحننا بعد تحنن أي  
كلما كنت في رحمة وغير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولاً بأعز من رحمتك.  
وأما "لييك وسعديك" فهما مثنيان ولا يعود منهما شيء ولا يستعملان  
إلا مضاعفين لما ذكرته لك من إرادة معنى التكثير فله تضمّن لفظ التثنية ما يس  
له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبئ عن ذلك المعنى، فلييك  
مأخوذ من قولهم ألب بالمكان إذا قام به وألب على كذا إذا أقام عليه ولم يفارقه  
وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة، وإذا قال الإنسان لبيك فكأنه قال

<sup>(١)</sup> من الآية ١٣ سورة مريم.

حوامًا على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سَعَيْتُ أى مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تعدى من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى ليك دارمت وأقمت وفى سعديك تاهمت وطاوعت، وليس من قيل سقيا لك ورعيا تقليره سقاك الله ورعاك الله إذ لا يحسن أن يقال ألْب ليك وأسعد سعديك إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبها إذ كانت غير متصرفة ولا هى مصادر معروفة كسقيا ورعيا، وأما قولهم لبيّ يلى فهو فعل مشتق من لفظ ليك كما قالوا سُبْحَل وْحَمْدُك فى سبحان الله والحمد لله.

ومن ذلك قولهم "حواليك" كأنه مأخوذ من المداولة وهى المداولة فتواليك تثنية حوال أن حواليك تثنية حوال وحوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية.

وقالوا "هذاذيك" وهو مأخوذ من هَذَا يهَذَا إذا أسرع فى القراءة والضرب.

قال العجاج: ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعًا وَخَضًا .

كأنه يقول هَذَاَ بعدَ هَذَاَ من كل توجهه فضربا منصوب على المصدر أى يضرب ضربًا وهَذَاذِيكَ نصب على المصدر وهو بدل من الأول وثنى للتكثير كأنما يقطع الأعناق بصربه ويبلغ الأحوال بطعنه، والوخض الطعن الجائف.

وأما قولهم "سبحان الله" فهو مضمر منصوب غير متصرف ولا مصرف وأما كونه غير متصرف فإنه لم يستعمل إلا منصوبًا ولا يدخله رفع ولا جر ولا ألف ولا م كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقى والرعى وهو من المصادر التى تستعمل أفعالها كأنه قال سبح سبحانًا بتخفيف الباء

كقولك كفر كمرئاً وشكر شكرئاً ومعناه التثنية والبراءة، وقد استعمل مضافاً  
وعبر مضاف وإذا لم يضع ترك صرفه فليل سبحان من ريد كأنه جعل علماً  
على معنى البراءة وفيه الألف والنون والثلاثون نحو قول الأعشى

**أقول لما جاء نفي فخره سبحان من علقمة الفاجر**

وقد يجيء سبحان متوناً وفي الشعر قال الشاعر:

**سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبلنا سبوح الجوى والجمد**

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة إلا  
أنه ضرورة. وقالوا (معاذ الله وعباد الله) وكلاهما منصوب على المصدر نقول  
أعوذ بالله أجباً إلى الله عوداً وعباداً فهذان مصدران منصوبان تقول أعود بالله  
والعباد بالله وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوباً ولا يدخله الألف واللام ولا  
الرفع والجر.

وأما قولهم "عمرك الله" فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم  
ونصبه على تقدير فعل وفي تقدير ذلك المفعول وجهان مهم من يقدر أسألك  
بعمرك الله وتعمرك الله أن وصفك الله بالبقاء والعمر اليقاء كقول يعمر الله  
كأنك تحلف ببقاء الله

**قال: إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها**

ومنهم من يقدر أنشدك بعمر الله فيكون الناصب أنشدك وهم  
يستعملون أنشدك في هذا المعنى كثيراً ثم حذف الباء موصل المفعول فنصب  
عمرك ثم حذف الفعل فبقى عمرك الله والله منصوب بالمصدر كأنه قال  
يوصلك الله بالبقاء<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه المجلد الأول - الجزء الأول ص ١١٩ - ١٢٠

## ب- المفعول به :

ونحدث عن الثاني من المتصويبات وهو المفعول به وشرح قول الزمخشري عن المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيدَ عمراً وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سياتيك بيانه في مكانه إن شاء الله؛ ويحيى منصوباً بعامل مضمَر مستعمل لإظهاره أو لازم إضماره.

قال الشارح ابن يعيش: قد تقدم أن المصدر هو المفعول في الحقيقة فإذا قلت قام زيد وفعل زيد قياماً كان في المعنى سواء ألا ترى أن القائل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله، والمفعول به ليس كذلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول فعل زيداً لأن زيداً ليس مما تفعله أنت وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل. يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيدَ عمراً وأكرم محمدُ خالدًا وقوله: هو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويعني أن اعتبار المتعدي إنما هو بالمفعول به لأن جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان، وأما المفعول به فلا يصل إليه إلا ما كان متعلّياً، ومعنى المتعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين (ضرب منهما يلاقى شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعلّياً) وضرب منهما لا يلاقى شيئاً فيسمى غير متعلّد فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعلّية وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أي هي لازمة للفاعل لا تتجاوزة نحو قام وقعد وسيوضح ذلك في قسم الأفعال ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة. يعني أن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد نحو ضرب زيدَ عمراً وقد يتعدى إلى مفعولين نحو أعطى وغلن وقد يتعدى إلى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح أمر ذلك في فصل الأفعال.<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه الجزء الأول من المجلد الأول ص ١٢٥، ص ١٢٥

### ج- المفعول فيه (ظرفا الزمان والمكان) :

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم وموقت ومستعمل اسمًا وظرفًا ومستعمل ظرفًا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار والمستعمل اسمًا وظرفًا ما جار أن تعتقب عليه المعامل والمستعمل ظرفًا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحرًا وضحي وعشاء وعشية وعتمة ومساء إذا أردت سحرًا بعينه وضحي يومك وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها ومثله عند سوى وسواء، ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحياء تقول سير عليه طويلًا وكثيرًا وقليلًا وقديمًا وحديثًا».

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الأواني ظرفًا لأنها لأوعية لما يجعل فيها وقيل للأزمة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها».

والظرف على ضربين (ظرف زمان ومكان)

فالزمان عبارة عن الليالي والأيام

قال الشاعر:

**هل الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارُها      وإلا طلوعُ الشمسِ ثم غيارُها**

وذلك نحو قمت يومًا وساعة وليلة وعشاء وعشية ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر والدم، واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان متصبا على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قمت اليوم وقمت في اليوم فهي مرادة وإن لم تذكرها والذي يدل على



ذلك أنه إذا قلت أكثر عن اليوم قيل قمت فيه، وكذلك سائر الظروف (والظرف ينقسم إلى مبهم وموقت) والمراد بالمبهم الكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ورقت ورمضان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم واللييلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم، وهو ينقسم قسمين: قسم يستعمل اسما وظرفا، وقسم لا يستعمل إلا ظرفا لا غير، فالأول كل متحرك من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالي مما يتعاقب عليه الألف واللام والإضافة من نحو سنة وشهر ويوم ولييلة فهذا يجوز أن تستعمله اسما غير ظرف فزفعه وتحسره ولا تقدر معه في نحو اليوم طيبا والسنة مباركة وأعجبي اليوم وعجبت من يومك فتجربها بحري سائر الأسماء ويجوز أن تنصبها على الطرف فتقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا مقدر بفي والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله بحرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخذ سماعا عنهم.

والقسم الثاني هو مالا يستعمل إلا ظرفا وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمه ما ليس له في الأصل فمن ذلك سحر وسحورا إذا أردت به سحر يومك فإنه غير متصرف ولا منصرف والذي معه من الصرف أنه معنول عن الألف واللام معرفة. ومعنى قولنا (غير متصرف) أنه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون إلا منصوبا على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف. فإن صغرته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التويز ولم يصرف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون إلا منصوبا وكذلك ضحى وصحوة وعشاء وعشية ومساء وكذلك عتمة وذات مرة. وما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان صفات الأحيان

نحو طويل وقليل وحديث تقول سير عليه طويلاً وسير عليه حديثاً وسير عليه قليلاً فلا يحس هنا إلا النصب على الظرف وهو المختار.<sup>(١)</sup>

ولكن ما ذكره ابن يعيش في صفات الأحيان فيه آراء

فإذا قلت سرت طويلاً فيجوز أن تعرب طويلاً مائلاً عن ظرف الزمان أو تعربه صفة لمفعول مطلق محذوف والتقدير سرت سراً طويلاً

وأضاف ابن يعيش: وأما المكان فكل ما تصرف عليه واستقر فيه من أسماء الأرضين وهي على ضربين: مَبْهُمٌ ومَخْتَصٌ، فالمَبْهُمُ ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تحصى نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت ويمية ويسرة ووراء ومكان ونحو ذلك: والمَخْتَص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك، وليست الأمكنة كالأرمنة التي يعمل فيها كل فعل فتتصّب نصب الظروف وذلك لأن الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماضٍ وإما حاضِر وإما مستقبل وإذا دل على الخاص كان دالاً على المَبْهُم العام لأن الخاص يدل على العام وزيادة إذ العام داخل في الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل إما يتعدى عما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل إلى كل زمان مبهماً كان أو مختصاً وليست الأمكنة كذلك لأن دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وإنما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان ولا يدل على أن ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ولذلك يتعدى إلى ما كان مبهماً منه لدلالته عليه تقول جلست مجلساً ومكاناً حسناً ووقفت قدامك ووراءك فتتصّب ذلك كله على الظرف

وقال أبو العباس (أى المبرد): «إذا قلت جلست مكاناً حسناً وقمت

<sup>(١)</sup> ابن يعيش : شرح ابن عيش المجلد الأول الجزء الثاني، ص ٤٠ ٤٣

خلف زيد والفعل إنما تعدى إلى مكان مبهم وإنما نعت به بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جئست خلفك وورائك لأن خلفاً لا يتبعك منه شيء أن يكون خلف واحد وإنما أصابه بعد أن كان مطلقاً وعمل فيه الفعل فإن كان المكان مخصوصاً لم يتعد إليه إلا كما يتعدى إلى زيد وعمرو فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد وجلست في مكة لأن للفعل لا يدل على أنه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجوز أن يتعدى إليه بنفسه، فأما قولهم دخلت البيت وضعت الشئام فهو شاذ وجوازه على إرادة حرف الجر نحو قوله: أمرتك بالخير فافعل ما أمرت به

والمراد أمرتك بالخير إلا أن دخلت مختلف في كونه متعلّياً بنفسه أو غير متعدد فقال قوم هو غير متعدد لأمر منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الأفعال غير المتعلية نحو الخروج والعودة ولأن نظيره ونقيضه كذلك فنظير دخلت عورت ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعدد فحكم عليه باللزم كذلك قالوا وإنما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال.<sup>(١)</sup>

والحق أن التحويين يختلفوا في المنسوب المختص من المكان يستطيع أن نلخصها بما يلي:

١- هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه وهو منسوب المحققين من

<sup>(١)</sup> للمصدر عنه الجزء الثاني من مجلد الأول ص ٤٣، ص ٤٤

النحاة ونسبه (أبو علي الشيرازي) للجمهور وصححه أبو  
الحاجب<sup>(١)</sup>

٢- هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر (يعني على الحذف  
والإيصال) وهذا رأي (أبي علي الفارسي) "ومن العلماء من ينسبه إلى  
سيويه واختاره ابن مالك"<sup>(٢)</sup> ولكن باستقصاء ما ذكره (سيويه) في  
كتابه مجده يقول في باب "الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول".

«قال بعضهم ذهب الشام يشبهه بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه  
المكان والمذهب وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على  
المذهب والمكان»<sup>(٣)</sup>.

ويقول في موضع آخر في باب "هذا باب ما شبه من الأماكن  
المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذا كانت تقع على الأماكن: مثل هر  
منى بحرلة الولد - هر مى مقعد الارار يقصدون بالمكان الذي ينزل به الولد  
والمكان الذي يقع عليه الارار، وإنما أراحوا هذا المعنى ولكنه حذف المكان وجاز  
ذلك كما جاز دخلت البيت وذهب الشام، لأنها أماكن وإن لم تكن  
كالمكان"<sup>(٤)</sup>.

وقد فهم النحويون بذلك أن (سيويه) رأيان في هذه المسألة فذكر

<sup>(١)</sup> الرصی، شرح الکافی، ج ١ ص ١٨٦.

<sup>(٢)</sup> أبو علي الفارسي الإصحاح العضدي ج ١ ص ١٨٣، وانظر الصيغان في حاشية الصيغان على شرح

الإصحاح على ألفية ابن مالك ج ٢ ص ٩٠.

<sup>(٣)</sup> سيويه، الكتاب ج ١ ص ٣٥.

<sup>(٤)</sup> للصير نفسه ج ١ ص ٤١٤.

بعضهم أن الاسم بعد هذه الأفعال منصوب على نزع الخافض (ونقل الرضى  
فى شرح الكافية، أن رأى سيويه هو نصبه على الظرفية).<sup>(١)</sup>

٣- يرى (المبرد) من المنوعة البصرية، و(الفرّاء) من الكوميين و(أبو حيّان  
الأندلسى) أن دخل وذهب يحور فيهما الوجهان المتعدى بنفسه  
وبواسطة فى، والحق (الفرّاء) بدخلت (ذهبت وانطلقت) فقال:  
العرب عدت إلى أسماء الأماكن وحكى أنهم يقولون: دخلت الكوفة  
وانطلقت الشام.

قال أبو حيّان: «هذا شئ لم يحفظه سيويه ولا غيره من البصريين  
والفرّاء ثقة فيما ينقله»<sup>(٢)</sup>.

٤- هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

٥- هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة وهو مذهب الأخفش  
الأوسط وأبو عمرو الجرمي<sup>(٣)</sup>.

وهناك جماعة كثيرة من الباحثين المحدثين يفضلون أن يكون المنصوب (مفعولا  
به) ليستريح الباحثون من النصب على نزع الخافض ومن اعتراضات أخرى  
على إعرابه ظرفاً منصوباً.<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> الرضى شرح الكافية ج ١ ص ١٨٦

<sup>(٢)</sup> للسيوطى مجمع نعيم ج ١ ص ٢٠٠

<sup>(٣)</sup> الرضى شرح الكافية ج ١ ص ١٨٦

<sup>(٤)</sup> د عفيف دمشقية تعطى متخثرة على طريق تحديد النحو العربى ص ٩٥ وانظر (عباس حسن) فى

النحو العربى ج ٢ ص ٢١٥

## د. المفعول معه:

قال صاحب الكتاب (الرحمشرى) «هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام معلاً نحو قولك ما صنعت وأباك ومازلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب:

وكونوا أنتم وبنى أبيكم      مكان الكلوتين من الطحال

ومنه قوله عز وجل ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أو ما هو بمعناه

نحو قولك ومالك وزيداً وما شاك وعشراً لأن المعنى ما تصنع وما تلبس وكذلك حسبك وزيداً درهم وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك قال:

فمالك والتلد حول نجد

وقال:

فحسبك والضحاك سيف مهند

قال الشارح (ابن يعيش):

«اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو متعدي في التعدي نحو قولك "ما صنعت وأباك ومازلت أسير والنيل، ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها وإنما انتقلت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها. كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إليها فكما حازوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفوا واستعمالاً فكذلك حازوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل، فإذا قلت استوى الماء والخشب وجاء البرد والطيايسة فالأصل استوى

<sup>(١)</sup> من الآية ٢١ سورة يونس.

الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالة وكانت السواو ومع يتقارب معنيهما  
 وذلك أن معنى الاجتماع والانضمام واللولو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه  
 إليها فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف لفظاً وتعطى معناها.  
 فأما قول الشاعر:

وكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكلّيتين من الطحال

البيت من آيات الكتاب والشاهد فيه نصب بني أبيكم بالعمل الذي  
 قبله وهو فكرونا بوساطة اللولو والمراد أنه يحثهم على الائتلاف والتقارب في  
 المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكلّيتين من الطحال أي لتكون سبتكم إلى بني  
 أبيكم نسبة الكلّيتين إلى الطحال.

وأما قوله تعالى ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> من الآية ٢١ سورة يونس

قال ابن خالويه في المحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد الوهاب السامح ص ١٨٢  
 قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾: تقرأ بقطع الألف (أي المصرة) ووصلها فالجعة لمن قطع. أنه أعلمه  
 من قوله أجمع على الأمر. إذا أجمعته وحزمت عليه: وأشد:

يا ليهت شعري والمضى لا تنفع هل أفتنون يوماً وأمرى نجمع

والجعة لمن وصل. أنه أعلمه من قوله: جمعت وحليته قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ (من الآية  
 ٩ سورة آل عمران) فهنا من جمعت لا من أجمعت.

وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ج ٥ طبعة الشعب ص ٣٢٠١، ص ٣٢٠٤، قوله تعالى  
 ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ قراءة العامة فاجمعوا بقطع الألف أي المصرة وشركاءكم بالنصب  
 وقرأ حاصم بن حاطب بفتح الألف وفتح اللام من جمع يجمع شركاءكم بالنصب، وقرأ  
 الحسن وابن أبي أسحاق ويعقوب فاجمعوا بقطع الألف، أي المصرة شركاءكم بالرفع فأما القراءة  
 الأولى من أجمع على الشيء إذا عزم عليه وقال القراء أجمع الشيء أهله والقراءة الثانية من أجمع  
 أبو مصعب ولا يجوز أن يكون جمع وأجمع بمعنى واحد وشركاءكم على هذه القراءة عطوف على أمركم  
 أي أجمع أمركم واجمع شركاءكم

فإن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم يقال أجمعت على الأمر وأجمعت فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب معمول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يُعطَفَ على ما قبله لأنه لا يقال أجمعت شركائي إنما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمرى فلما لم يجوز في الوار العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء الهمد والطيايسة ويجوز أن تضمير للشركاء فعلاً يصح أن يعمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم كما قال:

يا ليت زوجك قد غدا      متقلداً سيفاً ورُمحاً

يريد متقلداً سيفاً ومحتقلاً رُمحاً لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء؛ وروى الأصمعي عن نافع فأجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم فعلى هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأن يكون معمولاً به، وأما قولهم "مالك وزيدنا وما شأنك وعمرأ، فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا ههنا، لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الصمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض ولم يجر رفعه بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو<sup>(١)</sup>.

(١) ابن يعيش شرح المفصل ج ٢ من المجلد الأول ص ٤٨ - ٥



## هـ- المفعول له (لأجله) :

قال صاحب الكتاب (الزغشري): هو علة الإقدام وهو جواب لِمَ  
وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر وأدخار فلان وصبرته تأديباً له وقعدت عن  
الحرب خوفاً وفعلت ذلك أجل كذا وهي التنزيل ﴿حَذَرِ الْمَوْتَ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصلواً  
ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله وإنما يذكر علة وعذراً  
لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصلواً لأنه علة  
وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي إنما يكون حدثاً لا عيماً وذلك من قبل  
أن الفعل إما أن يجذب به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك  
وزرتك لا ابتغاء معروفتك فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال وابتغاء الرزق  
معنى يجذب بالزيارة وإما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل كقولك فعلت  
هذا حذر شرك فالخبر معنى حاصل يتوحد بما قبله من الفعل إلى دفعه،  
والمصادر معانٍ تحدث وتنقضي فلذلك كانت بخلاف العين الثابتة، وإنما وجب  
أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا في برك وقصدتك  
رجاء خيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك  
ولا تقول قصدتك لقصد ولا زرتك للزيارة لأن المفعول له علة لوجود الفعل  
والشيء لا يكون علة لنفسه وإنما يتوصل به إلى غيره، وإنما قلنا إنه علة وعذر  
لوقوع الفعل لأنه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف  
فعلت، وإنما كان أصله أن يكون باللام أن اللام معناها العلة والمرض نحو  
جئتكم لتكرمي وسرت لأدخل المدينة أي العرص من مجيء الإكرام والغرض

---

من الآية ١٩ سورة البقرة

بالسهم دخول المديية والمفعول له علة الفعل والفرص به والعمل يكون لازماً أو متتهياً في التعدي فعدي باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذاك حذار الشر وأتيتك مخافة فلان وأصله حذار الشر والمخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدي الفعل بنفسه فنصب وقد يحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال ررتك لزيد وقصدتك لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معاً فتقول في قصدتك لإكرام زيد قصدتك زيداً وأنت تريد لزيد التيسر بالمفعول به، وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup> فحذر الموت نصب لأنه مفعول له وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له أي من حروف الصواعق لأن من قد تدخل على اللام فتقول خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتداء الخبر واحتملت من حروف الشر، قال الشاعر:

يُغْضِي حِيلَةً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ      فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَهْتَسِمُ

فقوله (من مهابته) في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابته في موضع اسم ما لم يسم فاعله لأن المفعول له لا يقام مقام العاقل لئلا ترول الدلالة على العلة فاعرفه<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> من الآية ١٩ سورة البقرة

قال السمين الحلي ٧٥٦ هـ قوله تعالى ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ فيه وجان أظهرهما أنه مفعول من حله ناصبه "يجعلون" ولا يضمر بعدد المفعول من أجله، لأن الفعل يُعَلَّلُ بِعِلَلٍ. الثاني أنه منصوب على المصدر وهامه محذوف تقليدهم يحذرون حذراً مثل حذر الموت، والحذر وبعبارة مصدران حذر أي خاف خوفاً شديداً.

انظر السمين الحلي (المعجم للمصنفين في علوم الكتاب للكتوب) تحقيق د. أحمد محمد الخارم الجزء الأول ص ١٧٣.

<sup>(٢)</sup> ابن يعيش (شرح المفصل)، الجزء الثاني من المجلد الأول ص ٥٢، ٥٣.

قال صاحب الكتاب "الزغشري" «وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدرًا وفعلًا  
لفاعل الفعل المعلن ومقارنًا له في الوجود فإن فقد شيء منها فاللام كقولك  
جئتك للسمس واللين ولا كرامك الزائد وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدًا أمس»  
قال الشارح (ابن يعيش) «اعلم أنه لا بد لكل مفعول له من اجتماع هذه  
الشرائط الثلاث أما كونه مصدرًا فقد تقدم الكلام عليه لم كان مصدرًا وأما  
اشتراط كونه فعلًا لفاعل الفعل المعلن فلائنه علة وجود الفعل والعللة  
معنى يتصمته ذلك الفعل وإذا كان متضمنًا له صار كالجزم منه تفصي وجوده  
وجوده فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل داك نحو ضربته  
تقويًا له وتأديًا فكما أن الضرب لك فكذلك التقويم والتأديب لك إذ هو  
معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون للمفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن  
علة وذلك لا يجوز لأن العاقل لا يفعل فعلًا إلا لعلة ما لم يكن ساهيًا أو ناسيًا،  
وأما اشتراط كونه "مقارنًا له في الوجود" فلائنه علة المعلن فلم يجوز أن يخالفه في  
الزمان فلو قلت جئتك اكرامك الزائر أمس كان محالًا لأن فعلك لا يتضمن  
فعل غيره وإذا قلت ضربته تأديًا له وقصدته ابتغاء معروف فقد جمع هذه  
الشرائط الثلاث فإن فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه، ولم يكن بد  
من اللام فلا تقول جئتك زيدًا ولا اكرامك الزائر ولا خرجت اليوم لمخاصمتك  
زيدًا أمس وإنما تقول جئتك لزيد ولا كرامك الزائر ولمخاصمتك زيدًا أمس<sup>(١)</sup>.  
قال صاحب الكتاب (الزغشري) «وهو يكون معرفة ونكرة»<sup>(٢)</sup> وقد  
جمعهما العجاج في قوله:

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص ٥٣، ص ٥٤.

<sup>(٢)</sup> جاء للمفعول لأجله في قول العجاج معرفة ونكرة

فالنكرة قرينة مخالفة والمعرفة قوله وزعل المجرور فهو معرفة بالإضافة والقول معطوف على كل عاقر  
وكذلك نصب يصف نورًا وحشيًا بقول يركب كل عاقر لشاطئه والعاقر من الرمن الذي لا بيت  
ودلك غرضه من الصائد أو من سبع لو لزعله وسروره والزعل والمسرور المجرور -

يركب كلُّ عاقِرٍ جمهور - مخافة ورعل المحبور - والهل من تهول المبور  
 قال الشارح (ابن يعيش): «لأنما قال كذلك ردًا على من رعم أن هذه  
 المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأدياً له من قبيل المصادر التي تكون  
 حالاً نحو قتلته صبراً وأتيتته ركضاً أي صابراً وراكضاً حكى ذلك ابن السراج  
 وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر  
 ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وعورك وضارب زيد غداً في نية  
 الانفصال.

قال (أبو العباس أي المبرد): «أخطأ الرياشي أتبع الخطأ لأن يابننا هذا  
 يكون معرفة ونكرة، قال سيويه وحسن في ذلك الألف واللام لأنه ليس بحال  
 فيكون في موضع فاعل، فمما جاء فيه نكرة قول الناهية:

وحلت بهوتى فى يتاع مُنْع  
 تجال به راعى الحمولة طائرا  
 جزارا على أن لا تصاب مقادى  
 ولا نسوت حتى يمتن حراثرا  
 وقال الحارث بن هشام:

فصدت منهم والأحبة فيهم طمعا لهم بعقاب يوم مُنْصِد  
 ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى ﴿جَعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ  
 الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup> فقله حذر الموت منصوب لأنه مفعول له وهو معرفة بالإضافة  
 ومثله قول حاتم:

واغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللثيم تكرما  
 فأنى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد<sup>(٢)</sup>.

- والمبور جمع هَبْر وهو اللطش من الأرض لأنها مكن الصائد فهو يقاتها فيعدل عنها إلى كل حفر،  
 ويجوز أن يكون هَبْر أيضا مفعولا له أي يركب ذلك لعل يهوله كهول القصر على من روى القصر.  
 انظر ابن يعيش في شرحه على الفصل ج ٢ من المجلد الثاني ص ٥٤

<sup>(١)</sup> من الآية ١٩ سورة البقرة

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص ٥٤.

## و- الحال :

قال صاحب الكتاب (الزحشري): «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فصلة مثل جاءت بعد معنى الجملة ولها بالظرف شبه محاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو للمفعول وذلك قولك ضربت زيداً قائماً، يجعله حالاً من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتعريق كقولك لقيته راكباً».

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكاً وأقبل محمد مسرعاً وصبرت عبد الله باكياً ولقيت الأمير عادلاً والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولقيت الأمير في هذه الحال؛ واعتباره بأن يقع في جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله ضاحكاً فكأن سأللاً سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكاً. والحال تكون بياناً لصفة الفاعل أو المفعول. فتقول جاء زيد قائماً فتكون بياناً لصفة الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربت زيداً قائماً فتكون بياناً لصفة المفعول وقوله (يجعله حالاً من أيهما شئت) يعني إنك إذا قلت ضربت زيداً قائماً إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو المتاء وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد<sup>(١)</sup>

قال صاحب الكتاب (الزحشري) وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم قم قائماً.

وفي قوله: لا خارجاً ون في زود الكلام

ودلك قتله صبراً ولقيته فجأة. وحياناً وكفاحاً وكلمته مشافهة وأتيت به ركضاً وعثوا ومشياً وأخذت عنه سمعاً أي مصبوراً ومعاجاً ومعاناً وكذلك البواقى

(١) المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص ٥٥، ص ٥٦.

وليس عند سيبريه بقياس وأنكر أنا رجلة وسرعة وأجاز المهود في كل ما دل عليه الفعل.

قال الشارح (ابن يعيش) «اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال: أثبتته ركضاً وقتلته صبراً ولقيته فجأة وعبأنا وكلمته مشاقفة والتقدير أثبتته ركضاً وقتلته مصبوراً إذا كان الحال من الملاء فإن كان من التواء فتقديره قتله صابراً ولقيته مفاجئاً ومُعَابِئاً وكلمته مشاقفاً فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو قم قائماً والأصل قم قياماً ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال إنه حال لأنك لا تأمر بعمل من هو فيه. ومثله قوله.

على جلفه لا أشتم الدهر مُسَلِّماً ولا خارجاً من في زور كلام  
البيت للفرزدق وقوله:

ألم ترفى عاهدت ربى وإننى  
لَبَيِّنٌ رتاج قائماً ومقام  
الشاهد فيه نصب خارجاً من في زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربى لا يخرج من في زور كلام بخروجاً ويجوز أن يكون قوله ولا خارجاً حالاً والمراد عاهدت ربى غير شاتم ولا خارج أى عاهدته صادقاً وهو رأى عيسى بن عمرو، والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف المحصنات وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام إبراهيم صلوات الله عليه، والأول مذهب سيبريه وليس ذلك بقياس مطرد، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب لأنه شئ وضع موضع غيره.

وكان أبو العباس أى سرور يميز هذا في كل شئ يدل عليه الفعل فأجاز أن يقول: أنا رجلة وأنا سرعة ولا يقال أنا صرماً ولا أنا صبحكاً لأن الصرب والصبحت يسا من صروب الإتيان لأن الآتى ينقسم إتيانه إلى

سرعة وإبطاء وتوسط وينقسم إلى رحلة وركوب ولا ينقسم إلى الصرب والضحك وكان يقول إن نصب مشياً وشبهه إنما هو بالفعل ،تقدر كأنه قال أنا مشى ماشياً، والصحيح مذهب سيويه، وعليه الزجاج لأن قول القائل أنا زيد مشياً يصح أن يكون جواباً لقائل قال كيف أناكم زيد وما يدل على صحة مذهب سيويه أنه لا يجوز أن تقول أنا زيد المشى مُعرِّفاً وعلى قيس قول أبي العباس (أى المرد) يلزم أن يجوز ذلك لأنه يكون تقديره أنا زيد يمشى المشى»<sup>(١)</sup>.

قال صاحب الكتاب: «والاسم غير الصفة والمصدر مختلها في هذا الباب تقول هذا بُسراً أطيب منه وطباً وجاء المر قفيزين وصاعين وكلمته فاه إلى في وباعته يدا بيد وبعت الشاة شاة ودرهما وينت له حسابه ياباً ياباً».

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أرب متعلدة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صمات وقعت أحوالاً (يعنى بذلك أن الحال جاءت جامدة ليست مشتقة ولكنها تزول بمشتق) فمن ذلك قولهم: "هذا بُسراً أطيب منه تَمراً"<sup>(٢)</sup> فهذا مبتدأ ومُبَسراً حال وأطيب منه خبر المبتدأ ومُبَسراً ومُمرّاً حالان من المشار إليه لكس في زمنين لأن فيه تفصيل الشئ في زمان من أزمانه في زمن آخر.

وأما قولهم "جاء الثمر قفيزين وصاعين" فالمراد جاء الثمر قفيزين بدرهم وصاعين بدرهم فقولهم قفيزين حال من الثمر وكذلك صاعين فهما حالان وقعا

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص ٥٩، ص ٦٠.

<sup>(٢)</sup> الثمر قبل أن يُوطب لفضاضته وحلته بُسراً وقد أسرت النحلة وبغلة مُبَسراً، بغير هاء، كله على النسب ويُسَكَّر لا يوطب لمرها.

(انظر ابن منظور في لسان العرب باب الرء فصل الباء)

موقع المشتق مكانه قال جاء البُرُّ مُسْعَرًا أو رحيصًا والكلام جملة واحدة، ويجوز رفعه فتقول جاء البُرُّ قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حيثنذ جملتان، وربما قالوا جاء البُرُّ قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون الشمس لأنه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لأنهم إذا اعتادوا ابتياع شيء بشمس معينة من درهم أو دينار تركوا ذكره لما في نفوسهم من معرفته كقولك البُرُّ والكُرُّ<sup>(١)</sup> يستين تريد يستين درهمًا والخبز عشرة أرطال تريد بدرهم فتركوا ذكره لغلبة المعاملة منه وأما قولهم: كلمته فاه إلى في: فقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائبًا عن مشافهة فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته وتقديره كلمته مشافهة هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون فاه إلى في بإضمار جاعلاً أو ملاصقاً كأنه قال كلمته جاعلاً فاه إلى في أو ملاصقاً فاه إلى في وللمذهب الأول وهو رأى سيويه وبعض العرب تقول كلمته فوه إلى في فيرفعونه بالابتداء والخبر والجملة في موضع الحال كأنك قلت وفوه إلى في إلا أنك استعنت بإضمار العائد إليه عن الزاير ولو لا الصمير المضاف إليه لم يكن بُدُّ من الزاير. ولما بايعته يئاً بيد: فهو أيضاً من باب كلمته فاه إلى في لأنه اسم نائب عن مصدر في معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقداً أي ناقداً إلا أن معناه يختلف ولذلك لا يجوز

(١) البُرُّ الحنطة أي القمح وقال ابن جرير البُرُّ قمح من قولهم القمح والحنطة واحدة بُرٌّ والكُرُّ: مكيال لأهل العراق، والكُرُّ ستة أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً والكُرُّ واحد أكرار الطعام - ابن سيدة: يكون بالمصري أربعين يردّها قال أبو منصور الكُرُّ ستون قفيزاً، والقصير ثمانية مكأككل، والكتوك صاع ونصف، وهو ثلاث كأككات، وقال الأزهري. والكُرُّ من هذا الحساب اثنا عشر وسقاً، كل وسق ستون صاعاً. (ابن منظور لسان العرب باب الرء قصص المكاف)



في بايعته يداً بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلمته فوه إلى في لأن المراد من قولك بايعته يداً بيد التعجل والنقد وإن لم يكن بينهما قرب في المكان والمراد بقولك كلمته فاه إلى في القرب في المكان وأنه ليس بينهما واسطة فمعتلها مختلف وإن كان طريقتهما في تقدير الإعراب واحداً.

وأما قولهم: بعث الشيء شاة ودرهما فشاة نصب على الحال وصاحب الحال الشيء والعامل الفعل الذي هو بعث والشاة وإن كان اسماً جامداً فهو نائب عن الصفة لأنه وقع موقع مسعراً فلذا قلت بعث الشيء شاة ودرهماً فمعناه بعث الشيء مسعراً على شاة بدرهم .. وأجار الخليل بعث الشيء شاة ودرهم بالرفع والمراد بشاة بدرهم مشاة بدرهم ابتداءً وبغير الجملة في موضع الحال فاما إذا قلت شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالخير محذوف كما نقول كل رجل وضيعة بمعنى مع ضيعته لأن في الواو معنى مع فصح معنى الكلام بذلك، وكذلك بعث الشيء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قلر خيراً لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان.

ومثله "بينت له حسابه" باباً باباً فباباً نصب على الحال لأنه في معنى مصفياً ومرتباً، وهذه الأسماء التي في هذا الباب لا يتعذر فيها شيء ولا بد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتى تقول إلى في لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين وهكذا الباقى.<sup>(١)</sup>

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): وحققا أن تكون نكرة وهو الحال معرفة وأما (أرسلها العراق، ومررت به وحده وحلوا قضتهم بقضيضهم وفعلته

(١) ابن يعيش. شرح لفصل ج ٢ من المجلد الأول ص ٦٠-٦٢.

جهدك وطاقتك بمصادر قد تكلم بها على بية رصعها في موضع لا تعريف فيه  
كما وضع فاه إلى هي موضع شفاها وعنى معتركة ومنفردًا وعاطبةً رجاءها  
ومن الأسماء المحذو بها حذر هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء العسير،  
وتنكر ذي الحال قبيح إلا إذا قُدِّمت عليه كقولهم

### لعزة موحشا طلل قديم

قال الشارح (ابن يعيش): «إنما استحققت الحال أن تكون مكررة لأنها  
في المعنى غير ثان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكمًا قد تضمن الإخبار بمجيئ  
زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون تكررة لأنها مستفادة.  
وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل  
التكررات فمعها ما فيه الألف واللام ومعها ما هو مضاف فأما ما كان بالألف  
واللام فتتحو قولهم "أرسلها العراك".  
قال لييد:

فأرسلها العراك ولم يذرُها ولم يُشفيقْ على نغص الدُخال  
فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكًا  
وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة إذ كان في تأويل معتركة وذلك  
شاذ لا يقاس عليه:

وأما ما جاء مضافًا فتحو قولك: مررت به وحده ومررت بهم  
وحدهم فوحده مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيهاء جاء على حذف  
الزوائد كأنك قلت أوحده بمروري إيهادًا أو إيهاء في معاني موحده أي مفرد  
فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به مفردًا . . . واعلم أن وحده  
لم يستعمل إلا منصوبًا إلا ما ورد شاذًا قالوا هو نسيج وحده وغير وحده

وحيث وحده أما العُيَّير فهو تصغير عَيْر وهو الحمار يقال للرحشي والأهلي  
والجحش هو ولد الحمار وهو يقال للرجل المعجب برأيه لا يحالط أحداً في  
رأى ولا يدخل في معروفه أحد ومعناه أنه يتنرد بخدمة نفسه.  
وأما قولهم: جازوا قَضَهُم بقضيضهم أى جميعاً ولما كان معناه التكثير  
جاز أن يقع حالاً:

قال الشماخ:

أَتَقْنِي سُلَيْمٌ قَضُوهَا بِقَضِيضِهَا      تَمَسُّحٌ حَوْلِي بِالْبَقِيْعِ سِبَالِهَا

فَقَضُوهَا منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه  
على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف للمجول في موضع الحال كقولك  
مررت به وحده ومنهم من يجعل قَضُوهَا تابعاً مؤكداً لما قبله فيجري مجرى كلهم  
فيقول أتنى سليم قَضُوهَا بقضيضها ورأيت سليماً قَضُوهَا بقضيضها ومررت  
بسليم قَضُوهَا بقضيضها. ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القض وهو الكسر وقد  
يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان  
معنى قَضُوهُم وقع بعضهم على بعض.

وأما قولهم "فعلته جهلك وطلقتك" فهو مصدر في موضع الحال فهو  
وإن كان معرفة في معناه على التكثير كأنه قال فعلته مجتهداً.

وأما قولهم "مررت بهم الجماء الغفير" فهما من الأسماء التي تجيء بها  
يجمع المصادر والجماء اسم والغفير معت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم  
الكثير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غَطُّوا الأرض من كثرتهم من  
قولنا غفرت الشيء إذا غطوته ومنه المعفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه  
وينصبه على الحال لأيهما قد جعلنا في موضع المصدر كالعراك كأنك قلت  
الحرم الغفير على معنى: رت بهم جامعين عافرين (وتكثير دى الحال قبيح)

أى تنكير صاحب الحال قبيح وهو جائز مع قبحة لو قلت جاء رجل صاحبك  
لقبح مع جواره وجعله وصفاً لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة النكرة نصبتها  
على الحال وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف وإذا لم يجوز  
تقديمها صفة عُدِلَ إلى الحال وحُوِّلَ النصب على جواز جاء رجل صاحبك  
وصار حين قُدِّم وجه الكلام وبسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أن  
الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف لقبح.  
قال الشاعر:

**وتحت العوالي بالقنا مستظلة      ظباء أعارتها العيون الجائر**

لراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبتها على الحال وشرط ذلك أن  
تكون النكرة لها صفة تجرى عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في  
الحال شيء متقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحيثما تنصب على الحال ويجب  
ذلك لامتناع بقاء صفة مع التقدم؛ وأما ما أنشده من قول الشاعر:

**لعزة موحشاً ظلل قديم**

**فالييت لكثير وعجزه      صفاء كل أسحم مستديم**

والشاهد فيه تقديمه موحش على الظلل ونصبه على الحال بصف آثار  
الديار واندراسها وتعميه السحب إليها.<sup>(١)</sup>

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «والحال المؤكدة هي التي تجيء على  
أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير موداه ونفى  
الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفاً وهو زيد معروفاً وهو الحق يُسأَلُ ألا

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول من ص ٦٢، ٦٤.

تراك كيف حققت بالعطوف الأية بالمعروف والبيت أن الرجل زيد وأن الأمر  
«حق»

قال الشارح (ابن يعيش): «الحال على ضربين فالضرب الأول ما كان  
متقلاً كقولك جاء زيد راكباً فراكباً حالاً وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة إنما  
هي صفة له في حال مجيء وقد ينتقل عنها إلى غيرها وليس في ذكرها تأكيد لما  
أعبر به وإنما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر وأما الضرب الثاني فهو  
ما كان ثابتاً غير متقل يذكر توكيداً لمعنى الخبر وتوضيحاً له وذلك قولك: زيد  
أبوك عطوفاً، وهو الحق بيننا وأنا زيد معروفاً. فقولك عطوفاً حال وهي صفة  
لازمة للأية فذلك أكّدت بها معنى الآية وكذلك قوله وهو الحق بيننا أكد به  
الحق لأن ذلك مما يؤكد به الحق إذ الحق لا يزال واضحاً بيننا وكذلك قوله: أنا  
زيد معروفاً: معروفاً حال أكّدت به كونه زيداً لأن معنى معروفاً لا شك فيه.

وقال صاحب الكتاب (الزمخشري) «والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون  
اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية قالوا إلا ما شد من قولهم كلمته فوه إلى في  
وما عسى أن يحتر عليه في الندرة وأما لقيته عليه حبة وشي معناه مستقرة عليه  
جبتوشى وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مصارعاً أو ماصياً فإن  
كان مصارعاً لم يحل من أن يكون مثبتاً أو متفياً فالمثبت بعمر واو وقد جاء في  
المنفى الأمران وكذلك في الماضي ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقترنة.

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أن الجملة قد تقع في موضع الحال ولا تخلو  
الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية فمثال الإسمية قولك مررت بزيد عسى يده  
باز وجاء زيد وسيعه على كتفه أى جاء وهذه حاله ولا يقع بعد هذه (الواو)  
إلا جملة مركبة من مبتدأ أو خبر وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالاً  
كست في تصميمها صمير صاحب الحال وترك ذلك مُحَيَّرٌ بالتصميم كقولك

أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه نظيف وترك التضمين كقولك  
جاء زيد وعمرو صاحبك وأقبل بكر وعالد يقرأ، وإنما جاز استغناء هذه الجملة  
عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن التواو أخبت عن ذلك بربطها  
وما بعدها بما قبلها وأما إذا لم تذكر هناك وأو فلابد من ضمير وذلك نحو  
قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على عبد الله قلنسوة  
وأنت تريد الحال لم يجوز لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا ولو  
ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنه معقود بأوله.  
قال الشاعر:

نصف النهار الماء غامرة      ورفيقة بالغيب لا يدري

يصف عائصاً غاص في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا  
يدري ما كان منه فيقول انتصف النهار على الغائص وهذه حالة والماء في  
غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً، ومن ذلك قوله تعالى ﴿يُنشِئُ  
طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ﴾<sup>(١)</sup> والمعنى والله أعلم بنفسى طائفة  
مكم في هذه الحال.

وأما قول امرئ القيس:

وقد أفتدى والظفر في وكناتها      بمنجرب ليد الأوابد هيكل

فموضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي والظفر في وكناتها حالاً مع  
خلوها من حائد إلى صاحب الحال اكفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها في  
موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال.

<sup>(١)</sup> من الآية ١٥٤ سورة آل عمران

فأما قوله «فإن كانت الجملة إسمية فالواو» إشارة إلى أنه وقعت الجملة الإسمية حالاً فيلزم الإتيان بالواو فيها وليس الأمر كذلك إنما يدرم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى لأن الجملة كلام مستقل بنفسه معيد للمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بُدَّ فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء ريد والأمر راكب وقولنا الأمر راكب جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال.

فأما "لقيته عليه حبة وشئ" فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع حبة وشئ بالجار والمجرور وارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه وهنا لاعتماده على ذي حال.

والأمر الثاني أن يكون حبة وشئ مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الإسمية من الواو إذا وقعت حالاً، وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء ريد يصحك أي صاحكاً وضربت زيداً يركب أي راكباً. قال الله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ﴾<sup>(١)</sup> أي (ماشية).

قال الشاعر:

من تأتته تعشوا إلى ضوء ناره      نجد خير نار عندها خير موقد

والمراد عاشب ولا حاجة إلى الواو كما بين الفعل المصارع واسم

<sup>١</sup> من الآية ٢٥ سورة القصص

الفاعل من المناسبة، فاما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لأنه لا يدل على الحال لا تقوم جاء زيد سيركب. ولا لقبيل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالة عليها لا تقول جاء زيد ضحك في معنى ضاحكا فإن جئت معه بقدر جاز أن يقع حالا لأن (قد) تقر به من الحال. واعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن به قد والفعل المضارع إذا دحل عليه نافي ووقع كل واحد منهما حالا كنت مثيرا في الإتيان بولو الحال وتركها تقول جاء زيد وقد علاه المشيب وإن شئت قلت وقد علاه المشيب ومثله قول الشاعر:

ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا الثقفة السمر

فموضع قد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهله.

وذلك أن (قد) تقرّب الماضي من الحال وتلحقه بحكمه وهذه ولو الحال لأنه بدعول (قد) أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الأول من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعل المضارع إذا دحل عليه النافي جاز دعول الولا عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل.

قال الله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُم مَّصَرَفًا فِي الْخُزَيْنَةِ لِيُتَمَدَّ ذُرِّيَّتُهُمْ وَلَا يَفْضَحُوا﴾

فخشي<sup>(١)</sup> فقله لا تخاف ذركا ولا تخشى في موضع الحال فأتى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع فإذا أتى بها فلشبه الجملة المعية بالاسمية لكان حرف التمني ولم يأت به فلأنه فعل مضارع.

(١) من الآية ٢٧ سورة طه.



قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «ومن انتصاب الحال بعامل مضمَر قولهم للمرتحل راشدًا مهديًا ومصاحبًا معانًا بإضمار اذهب وللقادم مأجورًا مرورًا أي رجعت وإن أنشدت شعرًا أو حدثت حديثًا قلت صادقًا بإضمار قال وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت متعرضًا لتمكن لم يعه أي هنا منه متعرضًا».

قال الشارح (ابن يعيش) «اعلم أن الحال قد يُحذف عامله إذا كان فعلًا وفي الكلام دلالة عليه إما قرينة حال أو مقال فمن ذلك أن ترى رجلًا قد أرمع سفرًا أو أراد حجًا فتقول «راشدًا مهديًا» وتقديره اذهب راشدًا مهديًا وتقديره اذهب راشدًا مهديًا، ومثله أن تقول لمن خرج إلى سفر «مصحبًا معانًا» وتقديره اذهب أو سافر مصحبًا معانًا فدلَّت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به، ولو رفعت هذه الأشياء وقلت راشدٌ مهديٌّ ومصحبٌ مُعانٌ لكان جيدًا عربيًا على معنى أنت راشدٌ مهديٌّ ومصحبٌ معانٌ».

فالرفع بإضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى والنصب بإضمار فعل وكذلك لو رأيت رجلًا قد قدم من سفر أو حج أو زيارة لقلت «مأجورًا مرورًا» والمعنى قدمت مأجورًا مرورًا ومن ذلك أن حدث فلان بكذا وكذا قلت: صادقًا والله: لو أنشد شعرًا فتقول صادقًا والله أي قاله صادقًا لأنه إذا أنشد مكانه قد قال كذا فقلت قال صادقًا فالرفع جائز على إضمار مبتدأ كما جار في راشد مهدي ومصحب مُعانٌ ومن ذلك أن ترى رجلًا قد أوقع أمرًا أو تعرض له فتقول متعرضًا لعن لم يعنه: كأنه قال فعل هذا متعرضًا لعن أو دنا من هذا الأمر متعرضًا والعن ما عن لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل في شيء لا يعيه».

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «ومنه أخذته بنزهم فصاعدًا أو

بدرهم فزائداً أى مذهب الثمن صاعداً أو رائداً ومنه أئيمياً مرة وقيسياً أخرى كأنك قلت التحول ومنه قوله تعالى: ﴿يَلَى قَادِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> أى (تجمعها قادرين). قال الشارح (ابن يعيش): «أما قولهم أخذته بدرهم فصاعداً وبدرهم فزائداً. فصاعداً وزائداً نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً فالثمن صاحب الحال والفعل الذى هو ذهب العامل فى الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائداً تقديره أخذته بدرهم فذهب الثمن زائداً كأنه ابتاع متاعاً بالثمان مختلفة فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يكثر بعضها فى الزيادة والصعود وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحس حذف الفعل لأمن اللبس».

وأما قولهم: «أئيمياً مرة وقيسياً أخرى. فإنه منصوب على الحال وإن كان اسماً جامداً غير مشتق من حيث كان مسبوفاً والنسب يخرج منه من حيز الجعمرود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفاً والعامل فيه فعل محذوف تقديره التحول أئيمياً مرة وقيسياً أخرى أو تنتقل كأنه رأى رجلاً فى حال يكونه ويتحول من حال إلى حال لا يثبت على شئ فقال أئيمياً مرة وقيسياً أخرى والمعنى أنتخلق مرة بأخلاق نعيم وتارة بأخلاق قيس ولا تعتمد على خلق واحد منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويروجع عليها وليس بستر شدة عما يجله وإن كان بلفظ الاستفهام.

ويجوز الرفع فى قولك أئيمياً مرة وقيسياً أخرى فتقول أئيمى مرة وقيسى أخرى على معنى أنت أئيمى وقيسى أخرى فيكون مبتدأ وخبراً وجار الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفع له لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر

<sup>(١)</sup> من الآية ٤ سورة القیامة

فأما قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ \* بلى قادرين على أن نسوي بنانه<sup>(١)</sup> فانتصاب قادرين عند سيوريه بفعل مقدر تقديره نجمعها قادرين ودل على ذلك الفعل قوله تعالى ﴿أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ ونسوية البنان ضم بعضها إلى بعض؛ وذهب الفقهاء إلى أن انتصابه بإضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولاً؛ وهو قوله أيحسب الإنسان وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوي بنانه فهذا لجعله مفعولاً ثانياً ومفعولاً حسب وأخواتها وذهب بعضهم إلى أن تقديره بلى تقدر قادرين وهو ضعيف والوجه هو الأول وهو ملحق بسيوريه<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> الآية ٤٣، سورة القهامة.

<sup>(٢)</sup> ابن جوش شرح للفصل ج ٢ من المجلد الأول من ٦٤، من ١٩.

## ز- التمييز:

قال صاحب الكتاب (الرمحشري): «يقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته فمثاله في الجملة طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتقفاً شحمًا» أبرحت جازاً" وامثلاً الإناء ماءً، وفي التبريل قوله تعالى ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَقَبَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ومثله في المفرد عندى راقود علاً وظل زتاً وموان ستمًا وقصير ان بُراً وعشرون درهمًا وملء الإناء عسلًا وعلى الثمرة مثلها زئدًا وما في السماء موضع كف سحابًا، وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عمرًا وفي صارب زيدًا وضاربان زئدًا وضاربون زئدًا وضرب زيد عمرًا.

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخمر بخمر أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا فيردد المخاطب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد احتمالاته تبيينًا للفرض ولذلك سمي مميزًا وتفسيرًا.

وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتقفاً شحمًا. ألا ترى أن الطيبة في قولك طاب زيد مسداة إليه والمراد شيء من أشياءه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك. وكذلك التصيب والتقفاً يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك بحري عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما إن إبانة العشرين بكرة جنس كذلك إبانة

<sup>(١)</sup> من الآية ٤ سورة مريم.

<sup>(٢)</sup> من الآية ١٢ سورة القمر

هذه الجملة بنكرة جنس وأما المفرد فنحو ذلك عندي راقود حلاً ورطل زيتاً ومنوان سَمْنًا<sup>(١)</sup>.

فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وإما لبيان نوع الراقود إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالحقل والخمر والعسل وغير ذلك من الراقود وعاء كالحب، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً التمييز فيه لإبهام الرطل إذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطل يكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان تنبيه من أن وهو مقدار يوزن به - وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بـين وإما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع إلا ترى أنك إذا قلت عندي عشرون درهماً معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة،

واعلم أن للمميز يكون واحداً ويكون جمعاً فإذا وقع بعد عنده نحو عشرين وثلاثين ونحوها لم يكن للمميز إلا واحداً نحو قولك عندي عشرون ثوباً وثلاثون عمامة، وأما إذا وقع مُفسِّراً لغير عدد نحو هذا أقره منك عبيداً أو خيراً دللت بلفظ الجمع على معنيين للنوع وأنهم جماعة قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) الراقود: داء طويل الأسفل كهيئة الإردية يشبع فاعله يفتقر، والجمع الرواقيد معرب، وقال ابن جرير: إلا أحسبه عربياً وفي حديث عائشة: لا يشرب في راقود ولا حرق، الراقود: إناء مزوف مستطيل مقعر، وأنهى عنه كل شيء من الشرب في المنعم والجرار الفقيرة، ولكن لو للماء يوزن به ولفظ منوان والجمع أمان وهو رطلان وجمع للماء - ابن سينا لأن كمل لو ميزان والجمع أمان.

(انظر ابن منظور في لسان العرب باب الفل فلان فصل الرام وباب النون فصل الميم).

(٢) الآية ١٠٣ سورة الكهف.

فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة وإذا أفردت فهم منه النوع لا غير. ثم يشرح قول الرخشي في أنواع التمييز المصاف وغير المصاف بقوله - وأما قوله - وذلك على صريين زائل ولارم. يريد أن هذه الأشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يؤول وأنت فيه محير إن شئت أتيت به نصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخففت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية تقول هذا راقود عللاً ورطل سمناً وأوقية ذهباً تثبت التنوين وتنصب المميز وإن شئت حذف التنوين وخففت فقلت راقود علل ورطل سمناً وأوقية ذهب لأن التنوين نون التثنية أنت هي حذفها وإثباتها محير تقول: عدى منوان سمناً ورطلاً عسلاً تنصب سمناً وعسلاً بعد النون ولك حذفها والخميس نحو مواء سمناً ورطلاً عسلاً، وأما اللام فمحور نون الجمع في نحو عشرين وثلاثين إلى التسعين النون فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون فيه وإصافته إلى المميز. (و كذلك التمييز بعد الإضافة يقع لازماً) نحو ملء الإناء عسلاً وعنى الثمرة مثلها لأن المصاف والمضاف إليه ما هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير فلم يجر أن تقول ملء عسلاً ولا مثل زيد أى أنه يرى أن التمييز بعد الإضافة لا يتبع مضافاً إليه ولكن يكون منصوباً نصباً لازماً.

قال صاحب الكتاب (وتفسيره المصرد أكثره فيما كان مقدراً ليلاً كقفيران أو وزناً كموان أو مساحة كموضع كف أو عدداً كعشرون أو مقياساً كملوّه ومثلها، وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم ويحه رجلاً والله دره فارساً وحسبك به ناصراً).

قال الشرح (ابن يعيش): «تفسير المصرد أكثر ما يجى بعد المقادير والمقدار هو المقابل للشيء يعدله من غير زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أصرب

قليل وموزون وممسوح ومعدود فالكيل نحو قولك مكوكان دقيقاً وقصيران بُراً  
 والموزون موزان ممماً وطلان عسلأ والممسوح بلغت أرضنا خمسين جريباً<sup>(١)</sup> .  
 وما في السماء موضع كف سحاباً والمعدود نحو عشرين درهماً  
 وكلها محتاجة إلى إبانيتها بالأنواع لأنها تقع على أشياء كثيرة فإذا قلت  
 مكوكان احتمل أن تكون حنطة أو شعيراً أو غيرهما مما يكال وإذا قلت موزان  
 احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل وقوله "وقد يقع فيما ليس  
 إياها" يريد أن التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقداراً من المقادير المذكورة نحو  
 قولهم: ويحه رجلاً والله ذره فارساً وحسبك به ناصراً: فويحه من المصادر التي  
 لم ينطق لها بفعل ومعناه الزحم وعلى ذره فارساً جملة اسمية ومعناه المدح  
 والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصراً فهذه الأشياء مبهمة لأنه لا يعلم المدح  
 من أي جهة فالتكرة فيها منصوبة على التمييز وهي للمدوحة في المعنى ونحوه  
 هذا أشجع الناس فارساً. إذا أردت أنه هو للمدح بالشجاعة والمضاف إليه  
 المحرور ههنا بمنزلة النون في عشرين والتوين في رجل في سعه الإضافة إلى  
 الميمر كما منعت النون في عشرين والتوين في رجل من ذلك والتقدير ويحه  
 من رجل وعلى ذره من فارس وحسبك من ناصره<sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> الجريب من الطعام والأرض مقدار معلوم الأزهرية الجريب من الأرض مقدار معلوم الخراج  
 والساسنة، وهو عشرة أقدرة، كل قير منها عشرة لعشراته فالحشر حرة من مائة جرة من الجريب  
 وقيل، والجريب مكال قدره أربعة أقدرة والجريب: قدر ما يوزع فيه من الأرض، قال ابن جريد لا  
 أحسبه جريباً، والمجمع أجربة وجربان

ونقل الجريب: للزراعة، عن كراع (انظر ابن منظور في لسان العرب - باب الجاء)

<sup>(٢)</sup> ابن جيب: شرح تفصيل الجزء الثاني من المجمد الأول ص ٧٠ ص ٧٢.

## ح- المنصوب على الاستثناء:

قال صاحب الكتاب (الرمحشري): «المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى به إلا من كلام موجب وذلك جاءني القوم إلا زيداً».

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناء هن الأمر يثنى إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناول الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فإذا قلت قام القوم إلا زيداً تبين بقولك إلا زيداً أنه لم يكن داعلاً تحت الصلر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل أي إخرجه من أن يتناوله الصلر فإلا تخرج الثاني مما دخل في الأول.

فأما قول صاحب الكتاب أي (الرمحشري): «المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى به إلا من كلام موجب وذلك جاءني القوم إلا زيداً» فإنه على ما ذكر وذلك أن المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوب أبداً فلا يجوز غيره من الإعراب وهو ثلاثة أشياء.

ما استثنى به إلا من كلام موجب وإلا أم حروف الاستثناء هي المستولية على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالمرجح من الكلام ما ليس معه حرف نفى والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجب مثبت لأنه ليس بمتنفي ولا جار مجزئ النفي بأن يكون معه حرف نفى أو استفهام ومثبت من حيث إنه قد وقع فالمستثنى من الموجب منصوب أبداً نحو قولك أتاني القوم إلا زيداً ورأيت القوم إلا زيداً ومررت بالقوم إلا زيداً ليس فيه إلا النصب.



قال صاحب الكتاب: 'وبعدا وخلا بعد كل كلام وبعضهم يحرك بحلا  
وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيوريه ولا للمرد.

قال الشارح (ابن يعيش): ومن ذلك المستثنى بخلا وعدا، فإن المستثنى  
بهما لا يكون إلا نصيبا سواء كان الاستثناء من موجب أو منى نقول قام  
القوم خلا زيدًا وعدا عمرًا وما قام أحد خلا زيدًا وعدا عمرًا وما فعلهما  
مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفي وبعد للنفي موجب مثبت وإنما كان  
المستثنى بهما منصوبًا لأنهما فعلان ماضيان وفاعلهما مضمرة مستقر فيهما  
لا يظهر في تنية ولا جمع. فتقول قام القوم خلا زيدًا وعدا الريدس وكذلك  
عدا والتقدير خلا بعضهم زيدًا وعدا بعضهم زيدًا وخلا بعضهم الريدس وعدا  
بعضهم الريدس وكذلك في الجمع والفاعل للمضمر المقدر بالبعض موحد أبدًا  
وإن كان المستثنى منه مثنى أو مجموعًا لأن البعض يقع على الاثنين والجمع على  
حسب المستثنى منه فانتصاب ما بعدهما بأنه مفعول فاما خلا فإنه فعل لازم  
في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة ولما عدا فهو فمتعد في أصله من  
عداه الأمر يعلوه إذا جاوزه وإنما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهما جحدًا لما  
فيهما من معنى المجاورة والخروج عن الشيء فجرتا في هذا المكان بحرى ليس  
ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو للرفع في التقدير كما كان كذلك في  
ليس ولا يكون.

وبعض العرب يجعل خلا حرف خفض فيغمص المستثنى على كل  
حال كما أن حاشي كذلك فيكون لفظها مشتركًا بين الحرف والفعل فإن  
اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها  
وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه، وأما عدا  
فهى فعل ولم يحك سيوريه ولا أبو العباس للمرد فيها الحرفية وإنما حكاهما أبو  
الحسن الأعمش فعدها مع خلا مما يُحَرَّ.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري)، «فأما ما عدا وما عدا فلا فليصوب ليس إلا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاعلي القوم أو ما جازوني عدا زيداً وعدا زيداً وما عدا زيداً قال ليبد»

### ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وليس زيداً ولا يكون زيداً وهذه أفعال مضمرة فاعلوها.

قال الشارح (ابن يعيش)، «أما (ما خلا وما عدا) فلا يقع بعدهما إلا منصوب لأن ما فيها مصدرية فلا تكون صلتها إلا فِعْلاً وفاعلاً مصدر مقرر بالبعض على ما تقدم وما وما بعدها في موضع مصدر منصوب فإذا قلت قام القوم ما خلا زيداً وما عدا بكرًا كأنك قلت خلَّوْ زَيْدٌ وَعَثُوْ بِكَرٍ كأنك قلت قام القوم مجاوزتهم زيداً وذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا رجع عروته على بدته ونظائره كثيرة.

فأما ما قول ليبد.

### ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى أليت ظاهر. وكذلك الاستثناء بليس ولا يكون، ولا يكون المستثنى بهما إلا منصوباً متقيماً كان المستثنى منه أو موحياً وذلك قولك في الموجب قام القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً وتقول في المنفى ما قام القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً وانتصاب المستثنى منه بأنه خير ليس ولا يكون واسمها مضمرة، تدبر ليس تعقبهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً ولا يظهر هذا الاسم المقرر على ما تقدم في عدا لأن هذه الأفعال أليت في الاستثناء عن ألا فكما لا يكون بعد إلا هي الاستثناء الاسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلا اسم واحد لأنها في معناه.

والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أصمرت الفعل  
وهو المصمر المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل وما ذهب إليه  
البصريون أمثل لأنه أقل إصمارة فكان أولى

قال صاحب الكتاب (الزحشرى) «وما قُدِّم من المستثنى كقولك ما  
جاءنى إلا أخاك أحد

قال:

**وما لى إلا آل أحمد شيعه وما لى إلا مشعب الحق مشعب**

قال الشارح (ابن يمش). «هنا هو الوجه الثانى من الرجوع الثلاثة  
التي لا يكون المستثنى فيها إلا منصوباً وذلك المستثنى إذا تقدّم على المستثنى  
منه نحو قولك ما جاءنى إلا زيداً أحد وما مررت إلا زيد بأحد.

وأما لزوم النصب فى المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه  
وجهان البديل والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد النصب  
جائز على أصل الباب فلما تقدم امتنع البديل الذى هو الوجه الراجح لأن البديل  
لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما  
يكون بدلاً منه فتعين النصب الذى هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من  
يسميه أحسن القبيحين.

فأما (قول الشاعر الذى أنشده) فإن البيت للكميت ومشعب الحق  
طريقه والشيعة الأعوان والأحزاب والأصل فما لى شيعة إلا آل أحمد وما لى  
مشعب إلا مشعب الحق

قال صاحب الكتاب (الزحشرى) «وما كان استناراً منقطعاً كقولك

ما جاءني أحد إلا حماراً وهي اللة الحجازية ومنه قوله عز وجل ﴿لَا عَاصِمَ  
 الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾<sup>(١)</sup> وقولهم ما راد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرر  
 قال الشارح (ابن يعيش): «هذا الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه  
 إلا منصوباً وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول ويسمى (المقطوع)  
 لانقطاعه منه إذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل  
 استثناء الشيء مما هو من جنسه لأن استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما  
 لولاه لتأوله الأول ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق.

فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتأوله اللفظ وإذا لم يتأوله اللفظ فلا  
 يحتاج إلى ما يخرج منه إذ اللفظ إذا كان موضوعاً بإراء شيء وأطلق فلا يتأول  
 ما مخالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بصريق الحمار والحمل على لكن في  
 الاستدراك.

تقول (ما جاءني أحد إلا حماراً وما بالدار أحد إلا وتدا فهذا  
 المستثنى وما كان مثله منصوب أبداً وذلك لتعذر البديل إذ لا يبدل في الاستثناء  
 إلا ما كان بعضاً للأول وإذا امتنع البديل تعيّن النصب على ما ذكرناه في  
 الاستثناء المقدم.

وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما نصب فيه مختار والآخر  
 واجب فالأول نحو قولك ما جاءني أحد إلا حماراً وما بالدار أحد إلا دابة بهذا  
 وشبهه فيه منهيان من أهل الحجاز وهي اللة الفصحى وذلك نصب  
 المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال.

<sup>(١)</sup> من الآية ٤٣ سورة هود.

ومن ذهب بنى تميم وهو أن يحيروا فيه البديل والنصب فالنصب على أصل الباب والبديل على التأويلين أحدهما إنك إذا قلت ما جاعني أحد إلا حمار فكأنك قلت ما جاعني إلا حمار ثم ذكرت أحداً تركيذاً فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الحركة فيه بين الأحدين والحمار وهي الحيوانية مثلاً أو الشبيهة ويكون تقديره ما جاعني حيوان أو شيء أحد أو غيره إلا حمار، والثاني من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاعك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحبثك الضرب.

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى ﴿مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> وكسوف يرضى<sup>(٣)</sup> ومنهم من يقرؤونها بالرفع يجعلون اتباع الظن علمهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده، ومنه قول الشاعر:

ويلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> من الآية ١٥٧ سورة النساء.

<sup>(٢)</sup> الآيات (١٩، ٢٠، ٢١) سورة الليل.

<sup>(٣)</sup> هذا البيت من شواهد سيرته وقد استشهد به في كتابه مرتين - وما بهما هي المرة الثانية التي استشهد به لرفع اليعافير والعيس بدلاً من الأنيس على الاتساع والمجاز إذ جعلها أنيساً وعجزر بهما للنصب والرفع والنصب لفتان أم هو تميم مريضونه وأما أهل المحازر فسميونه واليعافير أولاد الفلجاء وأحبها يعفور والعيس مقر الوحش وأصل العيش فياض سميت به القبر لياضها وأصله من الإبل فاستعير للقبر وهذا البيت من أرجوزة جبران العمود ذكره العيسى

وأما الضرب الثاني وهو مالا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (من الآية ٤٣ سورة هود كما ذكرنا من قبل).

فمن في موضع نصب لأنه من غير الجس لأن عاصم فاعل. ومن رحم معصوم أي من رحم الله والفاعل ليس من جس المفعول ومهم من يجعله استثناء متصلاً فيكون عاصم فاعلاً بمعنى مفعول أي ذو عصمة. نحو قوله تعالى ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾<sup>(١)</sup> أي مدفوق وقوله تعالى ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> أي مرضية - ومنه قول الشاعر:

أنا شِرُّ لَازِلَتِ يَمِينُكَ أَشْرَةً<sup>(٣)</sup>

أي مأشورة أي مقطوعة وهو ضعيف لأنه خلاف الظاهر وإنما يُصار إلى مثله ما لم يوجد عنه منلوحة، ويجوز أن يكون متصلاً من وجه آخر وذلك أن يكون مَنْ رَحِمَ هو الله تعالى لأنه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> من الآية ٦ سورة الطارق

<sup>(٢)</sup> من الآية ٢١ سورة الحاقة

<sup>(٣)</sup> استشهد ابن يعيش بهذا الشاهد على أن فاعلاً يأتي بمعنى مفعول وأثر الخشب للتشابه شقّه والأشربة للشجرة.

<sup>(٤)</sup> في تركيب الاستثناء لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم محمد المفسرون في ذلك. مثال الإمام فخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ في معانيه الغيب المكنون للشيخ ٢٤٠، ص ٥٣٦ وفيه سؤال، وهو أن الذي رحمه الله معصوم، فكيف يحس استثناء المعصوم من العاصم وهو قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ وذكروا في الجواب طرق كثيرة منها

١ - لا عاصم اليوم من عذاب الله إلا الله الرحيم وتقدم لا فرق من الله إلى الله، وهذا التأويل في غاية الحسن.

٢ - أنه بمعنى المعصوم.

٣ - أن مَنْ هنا استثناء منقطع والمعنى لكن من رحم الله معصوم.

ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب "ما راد إلا ما نقص وما نفع إلا ما صر" فما الأولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب وهي زاد ضمير يعود إلى مذكور وكذلك هي نفع والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الصر أقام النقصان مقام الزيادة والصر مقام النفع كما يقال الجرع رآد من لا زاد له.

فهنا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة تخميم وغيرهم لتعذر البديل إذ لا يمكن فيه تقليل حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه. قال صاحب الكتاب (الزحشرى): «والثاني جائز فيه النصب والبديل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيدٌ وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجزئاً والاختيار البديل. قال الله تعالى ﴿هَٰذَا قَوْلُهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ولما قوله عز وجل ﴿إِلَّا أَمْرًا تَكُنْ﴾<sup>(٢)</sup>، فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال الشارح (ابن يعيش) «قوله الثاني يريد النوع الثاني من القسمة الأولى وهي الأنواع الخمسة وهذا المستثنى من كل كلام غير موجب تام» وغير الموجب ما كان فيه حرف نافية أو استفهام أو نهي نحو قولك ما جاءني من أحد إلا زيداً

- وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٢٢٦٧، ص ٢٢٦٨ أن من رجم ومن موضع نصب استثناء منقطع ويجوز أن يكون في موضع رفع على أن عائداً على معصوم ومن أحسن ما قيل فيه أن تكون من في موضع ورفع بمعنى لا يحسم اليوم من أمر الله إلا الراسم أي إلا الله وهذا اختيار الطبري.

(١) من الآية ٦٦ سورة النساء.

(٢) من الآية ٨١ سورة هود.

(٣) من الآية ٨١ سورة هود.

وهل في الدار أحد إلا زيداً ولا يقم أحد إلا زيد فهذا يجوز في المستثنى فيه  
التنصب والبدل أما النصب فعلى أصل الاستثناء. وأما البدل وهو الوجه فعلى  
أن تجعل زيداً بدلاً من أحد فيصير التقدير ما جاءني إلا زيداً لأن البدل يحل محل  
البدل منه ألا ترى أن قولك مررت بأخيتك زيد وإنا هو بمنزلة مررت بزيد  
لأنك لما نحييت الأخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ما جاءني أحد إلا زيداً وما  
رأيت أحداً إلا زيداً وما مررت بأحد إلا زيداً وإنا كان البدل هو الوجه لأن  
البدل والتنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد من المعنى وفي البدل  
فضل مشاكته ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى، وكان الكسائي والفرّاء يجعلان  
ما جعله سبويه ههنا بدلاً من قبل العطف، وقال (أبو العباس ثعلب) كيف  
يكون بدلاً وأحد متفى وما بعد إلا مرجح والواجب أنه يدل من في عمل  
العامل فيه وذلك أنا إذا قلنا ما جاءني أحد فالرفع لأحد هو جاءني وإذا لم  
نذكر أحداً وقلنا ما جاءني إلا زيد فالرفع لزيد هو جاءني أيضاً فكل واحد من  
أحد وزيد يرتفع بجاءني إذا أفردته فإذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع الأول منهما  
بالفعل لأنه يتصل به ويكون الثاني تابعاً له كما يتبعه إذا قلت جاءني أخوك  
زيد إذ الفعل لا يكون له فاعلان، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا  
يخرجهما عن البدل لأنه ليس من شروط البدل أن يعد في موضع الأول إذا قدر  
زواله بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي  
رتب فيه وقد يقع في العطف والصيغة نحو ذلك وهو أن يكون الأول ما جاء  
والثاني منفياً فالعطف نحو جاءني زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو ورأيت  
زيداً لا عمروً فالثاني معطوف على الأول وهما مختلفان في المعنى من حيث  
النفي والإثبات وكذلك تقول في الصيغة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم  
مخصوص لأنه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي وإذا جار ذلك في  
العطف والنعت جاز مثله في البدل لأنه مثلهما من حيث هو تابع.



فأما قوله تعالى ﴿وَمَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> فمشاهد على اختيار البديل في  
التمهي وذلك لإجماع القراء على رفع قليل إلا أهل الشام فإنهم نصبوه على أصل  
الباب.

وأما قوله تعالى ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾<sup>(٢)</sup> فإن الجماعة قرؤوا بالنصب إلا أبا  
عمر وأبو كثير فإنهما قرأاً أمرًا نَكَ بالرفع وإنما كان الأكثر النصب ههنا لأنه  
استثناء من موجب وهو قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾<sup>(٣)</sup> ولم يجعلوه من أحد لأنها لم  
يكن مباحاً لها الالتفات ولو كانت مستثناة من المنهي لم تكن داعلة في جملة  
من نهى عن الالتفات ويدل على أنه لم يكن مباحاً لها الالتفات قوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ  
مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على أنها كانت

<sup>(١)</sup> من الآية ٦٦ سورة النساء

قال ابن الجوزي م ٨٢٣ هـ في تجميع التيسير في قراءات الأئمة العشرة ص ١٠٤، ص ١٠٥ "أبو عمرو  
إلا قليلاً منهم بالنصب ويقف بالألف واليهون بالرفع ويقفون بغير ألف وقال ابن خالويه م ٣٧٢ هـ في  
اللمعة في القراءات السبع تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ص ١٢٤، ص ١٢٥ قوله تعالى ﴿وَمَا فَعَلُوهُ إِلَّا  
قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ تفرد أبو عمرو بنصبه والرفع وجه القراء لأن من شرط الاستثنى إذا أتى بعد موجب نصب،  
وإذا أتى بعد منفي رفع؛ فقال القراء (في معاني القرآن ج ١ ص ٦٠) بحثاً له. إنما نصب لأنه أراد ما  
فعلوه إلا قليلاً لأن إلا عنده مركبة من إن ولا كما كانت (لولا) مركبة من لو ولا.  
وقال غيره هو منصوب بفعل مضمر محذوف (استثنى) قليلاً منهم وهذا احتجاج فيه نقص الوهم لأنه  
يدخل عليه ما يفسده.

<sup>(٢)</sup> من الآية ٨١ سورة هود

<sup>(٣)</sup> من الآية ٨١ سورة هود

<sup>(٤)</sup> من الآية ٨١ سورة هود

قال ابن الجوزي في تجميع التيسير في قراءات الأئمة العشرة (أبو كثير وأبو عمرو إلا أمرًا نَكَ بالرفع  
وكذا روى الأصبهاني عن أبي حمزة واليهون بالنصب.

وقال ابن خالويه في اللامعة في القراءات للشيخ ص ١٩٠ "إلا أمرًا نَكَ" يقرأ بالرفع والنصب واللمعة لمن  
رفع أنه استثنى من قوله ولا يلتفت منكم أحد على أنها بدل من أحد واللمعة لمن نصب أنه استثنى  
من قوم أسر بأهلكت أي استثنى من (أهلك).

داخلة تحت البهي دغورهم، وأما من قرأ بالرفع فقراءة صعبة وقد أنكرها أبو  
عبيد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها عسى أن يكون اللفظ سهياً والمعنى  
على الخير كما جاء الأمر بمعنى الخير كقوله تعالى ﴿فَلْيُمْدِدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا﴾<sup>(١)</sup>  
ألا ترى أنه لا معنى للأمر بها وإنما المراد منه الرحمن مدداً ومنه قوله تعالى  
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٢)</sup> وهو كثير في كلامهم

قال صاحب الكتاب (الزحشري). «والثالث مجرور أبداً وهو ما  
استثنى بغير وحاشا وسوى ومساء والجرد يميز النصب بحاشا»  
قال الشارح (ابن يعيش): «أصل الاستثناء أن يكون بدلاً وإنما كانت  
إلا هي الأصل لأنها حرف وإنما ينقل الكلام من حدٍّ إلى حدٍّ بالحروف كما  
نقلت ما في قولك ما قام زيد من الإيجاب إلى النفي وكذلك حرف الاستفهام  
ينقل من الخبر إلى الاستعبار في قولك أتمام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل  
من النكرة إلى المعرفة فعلى هذا تكون إلا هي الأصل لأنها تنقل الكلام من  
العموم إلى الخصوص، وتكفي من ذكر المستثنى منه إذا قلت ما قام إلا زيد  
وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشافهة بينهما فمن  
ذلك غير وسوى وحاشا.

فأما غير، فمحمولة على إلا ومشبهة بها لأن غيراً يلزمها أن يكون  
ما بعدها على خلاف ما قبلها هي النفي والإثبات لا ترى أنك إذا قلت مررت  
بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيدا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت  
ما مررت بغير زيد لكان الذي نفى عنه المرور ليس بزيد.

<sup>(١)</sup> من الآية ٧٥ سورة مريم.

<sup>(٢)</sup> من الآية ٢٨ سورة مريم.

ولم يطرأ المرور عن زيد فلما كان في غير مسماة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل إلا لما بعدها حملت عليها وجعلت سى وما أصيقت إليه بخبرلة إلا وما بعدها إلا أن ما بعد غير لا يكون إلا محمولا (أى مجرورا) لأنها تلزم الإضافة لمرط إيهامها.

وأما (سوى) فظرف من ظروف الأمكنة ومعناه إذا أضيف كمعنى مكانك فإذا قلت جاءنى رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أى فى موضعك وبدل منك فتتصب سواك على كل حال لأنه ظرف، وما بعد سوى مجرور إلا أن بين غير وسوى قرنا وذلك أن سوى لا تضاف إلى معرفة وهى باقية على تنكيرها، وكما كانت غير كذلك لأن سوى ظرف فإضافته كإضافة خلفك وقدامك موجب لذلك أن يكون معرفة.

وأما (حاشا) فهى حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو ما بعده فى موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء كما أن حتى حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أنا أنى القوم حاشا زيد وما أنا أنى القوم حاشا زيد والمعنى سوى زيد.

ورغم (الغراء) أن حاشا فعل ولا فاعل له وأن الأصل فى قولك حاشا زيد حاشا لزيد فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفصوا بها وهذا فاسد لأن الفعل لا يخلو من فاعل، وذهب (أبو العباس المبرد) إلى أنها تكون حرف جر<sup>١</sup> كما ذكر سيبويه وتكون فعلا ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشياء ومنها أنه يتصرف فتقول حاشيت أحاشى.

قال النايقة :

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقوام من أحد<sup>(١)</sup>

<sup>١</sup> الشاهد فى البيت ما ذهب إليه (المبرد) من أكاثر النحاة البصريين أن حاشا كما تكون حرفا تكون فعلا بلسان تصرّفها فى مثل هذا البيت الصريح للتصديق (يشبهه) يعود إلى النعمان بن بشير محمود النابغة واليت من قصيدة له يمدحه ويعتقر له -

والتصرف من خصائص الأفعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول  
حاشا لزيد قال الله تعالى ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> ولو كان حرف جر لم يدخل على  
مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو  
حاش لله. وليس القياس في الحروف الحذف إنما ذلك في الأسماء نحو أخ ويد  
وفي الأفعال ما حكاه أبو عمرو الشيباني وعمره أن العرب تخفص بها وتنصب،  
وحكى أبو عثمان المارني عن أبي زيد قال سمعت أهرابيا يقول اللهم اعمر  
لي ولم سمع حاشا الشيطان وابن الأصبع فنصب بحاشا فإذا يكون حالها كحال  
علا.

وقال أبو إسحاق (أى الزجاج) حاشا لله فى معنى براءة الله مأخوذ  
من قولهم كنت فى حشا فلان أى فى ناحيته فإذا قال حاشا لزيد فمعناه تباعد  
فعلهم وصار فى حشا منه أى فى ناحيته كما أنك إذا قلت قد تنحى معناه قد  
صار فى ناحية منه.<sup>١</sup>

- انظر البهاري في خزنة الأدب ج ٢ ص ٤٤، والأبهرى في الإتصاف ج ١ ص ٢٧٨.

<sup>(١)</sup> من الآية ٣١ سورة يوسف

وقال ابن الجوزى فى غير التيسير فى غرائب الألف العشرة ص ١٢٧ (أبو عمرو حاش لله فى الحريد  
بالألف فى الرسل فإذا حذف حلتها لتماماً لمعنى)

وقال ابن خالويه فى المحجة فى القراءات السبع ص ١٩٥ قوله تعالى ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ يُقْرَأُ بِأَلِفٍ  
فِي آخِرِهِ وَصَلًا وَزَقْفًا، وَيُحْلَفُ فِي لُوحِيهِ مَعًا فَالْحُفَّةُ لِسَانِيهَا، أَنَّهُ أَعْلَهُ مِنْ قَوْلِكَ حَاشَى  
يُحَاشَى وَالْحُفَّةُ بِنِ حَذَفَ أَنَّهُ أَكْتَنَى بِالْفَتْحَةِ مِنَ الْأَلِفِ حَلَفُهَا وَأَنِيعَ فِيهِ عَطْفُ السَّرَادِ وَمَعْنَاهَا هَاهُنَا  
مَعَادُ اللَّهِ وَهِيَ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ كَمَعَى اسْتَشَى

قال ابن النانم (أبو الحسن محمد بن ابن مالك) ٦٨٦ هـ فى شرح ألفية ابن مالك ص ٣٠٩ وأما حاشا  
ممثل علا إلا فى دخول (ما) عليها فيشتى بها بحور، نحو قلوا حاشا لزيد ومنصوب بحر قاموا  
حاشا ريداً فاجر على أنها حرف، والنصب على أنها فعل، غير متصرف، والمستثنى معروضة، وصحى ما  
سوى الفاعل، كما فى النصب بعد علا ولا فرق بينهما إلا أن علا تدخل عليها ما (وحاشا) لا تدخل  
عليها ما

قال صاحب الكتاب (الزحشرى): «والرابع جائز و البحر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرئ القيس:

ولا سيما يوم بلطرة جلجل. ويروى مجروراً ومرهوعاً وقد روى فيه النصب».

قال الشارح (ابن يعيش): «لا سيما كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمختفوض فمن خفض (أى جَرَّ) جعل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها بإضافة إلى إليها كأنه قال ولاسى زيد أى ولا مثل زيد ومن رفع جعل (ما) بمعنى الذى ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ مخذوف والمعنى سى الذى هو زيد وهو العائد إلى الذى والمعنى منصوب بلا وليس عبنى لأنه مضاف إلى ما بعده ولا يبنى ما هو مضاف لأن المبنى مشابه للحروف ولا يصح إضافة الحروف وتثنية مى (مَيَّان) ولا يستثنى بسيما إلا ومعه جَحْدُ (أى نفس) لو قلت جاءنى القوم سيما زيد لم يجوز. حتى تأتى بلا ولا يستثنى بلا سيما إلا فيما يراد تعظيمه

فأما بيت امرئ القيس:

ألا رُبَّ يومٍ كانَ ونَهْنُ صالحٍ      ولا سيما يومُ بدارةٍ جُلْجُلٍ<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> البيت لامرئ القيس والشاهد في البيت أن بعد لا سيما يجوز فيه الرفع والبحر وقد ذكر الرواة أنه يروى بالمركات الثلاث في يوم.

قال ابن هشام "يجوز في الاسم الذى يقع بعد لا سيما البحر والرفع مطلقاً ويجوز النصب أيضاً إذا كان مكرة وقد روى بهن".

وقال الثوري: ويروى ولا سيما يوم ويوم بالبحر والرفع فمن حره جعل ما زائدة للتوكيد وهو المريد ومن رفعه جعل ما بمعنى الذى وأضمر مبتدأ والمعنى لا سيما هو يوم وهذا أتبع جحداً لأنه حذف اسماً منفصلاً من الصلة

انظر هامش ٢ ص ٩٦ من شرح ابن يعيش على المفصل ج ٢ من المجلد الأول.

فإنه قد روى بحر يوم ورفعه وقد روى منصوباً (يرمأ) على الطرف وهو قليل شاد.

قال صاحب الكتاب (الرمحشري): «والخامس جاز على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاء في إلا زيد وما رأيت إلا زيداً وما مررت إلا بريد:

قال الشارح (ابن يعيش): «إذا استثنيت إلا من كلام معنى غير تام وذلك بأن يكون ما قبل إلا محتاجاً إلى ما بعدها ومثال ذلك: ما جاءني إلا زيد وما رأيت إلا زيداً وما مررت إلا بريد وما ذهب إلا عمرو فهذا لا يكون فيه إلا الرفع لأن الفعل المرفوع لما بعد إلا أن يعمل فيه والأصل أن تقول ما جاءني أحد وما ذهب أحد لو شيء ليصح معنى الاستثناء لأن الاستثناء تخصيص صفة عامة على ما ذكرنا إلا أنك حذفت الفاعل استثناء عنه لعموم النفي وأنت تريد ولسنا نعتي أنه مضمرة وأن المذكور بعد إلا بدل منه وإنما نعني أن المعنى على ذلك ولما حذفت ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنعى لم يجوز ترك الفعل بلا فاعل لو ما يتوب عن الفاعل فلم يكن بُد من إسناد هذا الحديث إلى محدث عنه وشغل هذا الفعل بشيء يرتفع به كما لم يكن بُد من شغل الفعل بالمفعول.

قال صاحب الكتاب (الرمحشري): «وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتخير فيه البدل والنصب في غير الموجب، وقالوا إنما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالطرف لإبهامه».

قال الشارح (ابن يعيش) «لما كانت إلا حرفاً لا يعمل شيئاً ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها تحطى عمل ما قبلها إلى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيداً وما مررت إلا بريد (وعمر) اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواء لأن إضافتها إليه لازمة

فصار الإعراب الواجب للاسم الواقع بعد إلا حاصلاً و نفس غير مراد استثيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو قام القوم إلا زيداً وكذلك إذا كان الثاني مقطوعاً ليس من جنس الأول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول إلا حماراً وكذلك إذا قلتمته على المشتق منه نحو قولك ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني إلا زيد أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرقع والنصب كما كان ذلك جائزاً مع إلا قال صاحب الكتاب (الرخشري). وقد دخل عليه إلا في الوصفية وفي التنزيل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup> أي غير الله ومنه قوله .

### وكل أحد مفارقة أخوه لغفرو أهلك إلا الفرقان

ولا يجوز إعراله مجرى غير إلا تابعاً لو قلت لو كان فيهما إلا ٤٤ الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجوز وشبهه سيبريه بأجمعين. قال الشارح (ابن يعيش): وقد حملوا إلا على غير في الوصفية، فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس إياها لو من صفته كصفتة ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأول فنقول جاءني القوم إلا زيداً فيجوز نصبه على الاستثناء ورفع على الصفة للقوم وإذا قلت ما أتاني أحد إلا زيد جاز أن يكون إلا وما بعدها بدلاً من أحد وجاز أن يكون صفة بمعنى غير .

قال الله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٢)</sup> والمراد غير الله فهذا

<sup>(١)</sup> من الآية ٢٢ سورة الأنبياء.

<sup>(٢)</sup> من الآية ٢٢ سورة الأنبياء.

لا يكون إلا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء لأنه يصير في تقدير لو كان فيهما إلا الله نفسدنا وذلك فاسد لأن لو شرط فيما مضى فهي محذورة إن في المستقبل وأنت لو قلت إن أتاني إلا زيد فلو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة إلا الله لجاز، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معدى يكرب :

وكل أخ مفارقة أخوه      نَعْمَرُ أهلك إلا الفرقدان<sup>(١)</sup>

فإلا وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولو جعلته وصفاً لأخ لخص وقال إلا الفرقدين لأن ما بعد إلا في الوصف يكون إعرابه تابعاً لإعراب ما قبلها والمراد كل أخ مفارقة أخوه غير الفرقدين فإيهما لا يفرقان في الدنيا كافرقي الأعمرين، واعلم أنه لا يجوز أن تكون إلا صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع

- قال مكى بن أبى طالب في مشكل إعراب القرآن تحقيق د. حاتم الضامن ج ٢ ص ٤٧٨ : إلا في موضع غير وهي نعت لآلهة عند سيويه والكسائي تقدير غير الله فلما وُضِعَتْ إلا وضع غير إعراب الاسم بعدها كإعراب غير وقال الفراء في معاني القرآن ج ٢ ص ٢ إلا بمعنى سوى وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٤٣٦٩ (طبعة الشعب) من قوله تعالى لو كان آلهة غير الله معبودون نفسدنا. قال الكسائي وسيويه إلا بمعنى غير فلما جعلت إلا في موضع غير إعراب الاسم الذي بعدها بإعراب غير

وحكى سيويه: لو كان معنا رجل إلا زيد فلنكأ، وقال الفراء إلا هنا من موضع سوى، وللحق: لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسد أهلها وقال غيره: أي لو كان فيهما آلهة نفسد لتكثيراً لأن أحدهما إن أراد شيئاً والأخر صبه كان أحدهما عاجز

<sup>(١)</sup> استشهد الزعزعي بهذا البيت برفع إلا صفة لكل كما تقع كعمو وتفسير البيت وكل أمر غير الفرقدين مفارقة أخوه والفرقدان تكتبة فرقة وهو النجم الذي يهتدى به

انظر سيويه في الكتاب ج ١ ص ٣٧٢ وهامش ٢ من شرح ابن عيسى على المنفصل ج ٢ من المجلد الأول ص ٨٩



إما نكرة مفعلة وإما فيه الألف واللام لتحريف الجنس لأن هـ هو الموصع الذي  
يجتمع فيه هـ وغير فتقارضا ولم تكن بمنزلة هـ في غير هـ الموضع لأنهما  
لم يجمعوا فيه لو قلت مررت برجل إلا زيد على معنى غير زيد لم يجوز لأن  
إلا موصوعة لأن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيد بعضا لرجل فامتنع  
لذلك

وقوله «لا يجوز إجرؤه بحرى غير إلا تابعا» يريد أن إلا وما بعدها إنما  
تكون صفة إذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصوف فيه وإقامة  
الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لأن غيرا اسم متمكن تعمل فيه العوامل  
فيجوز أن يقام مقام الموصوف فإذا قلت مررت بمثلك وإن كان تقديره برجل  
مثلك فليس يحفضه هنا بحكم التبعية بل بالحرف الخافض (أى الجار) وكذلك  
إذا قلت قام غيرك فارتقاعه بالفعل فيه كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره...  
قال صاحب الكتاب (الزحشرى) والمستثنى يحذف تخفيفا وذلك قولهم  
ليس إلا وليس غير.

قال الشارح (ابن يعيش) قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير وذلك مع  
ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المخاطب بمراد  
المتكلم وذلك قولك: ليس غير وليس إلا. والمراد ليس إلا ذاك وليس غير ذاك  
ولو قلت بدل ليس لا يكون إلا لو لم يكن غير لم يجوز فإذا قالوا ليس إلا وليس  
غير فإنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المخاطب نحو ما جاءنى إلا زيد  
والمراد ما جاء أحد إلا زيد ومثل ذلك ما منهم إلا قد قال ذاك يريد ما منهم  
أحد إلا قد قال ذاك وإذا قلت ليس غير فاسم ليس مستتر فيها على ما تقدم  
وغير الخير وهى متعصبة وإنما لما حذف فيها ما أضيفت إليه وقطعت عن  
الإضافة بيت على الضم تشبيها بالغايات.

وقال أبو الحسن الأخفش (أى الأخفش الأوسط) إذا أضفت غير  
فقلت غيرك لو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءني ريد ليس  
غيره وليس غيره بالرفع والنصب فإذا رفع فعلى أنه اسم ليس وأضمر الخبر  
كأنه قال ليس غيره صحيحاً وإذا نصب فعلم أنه الخبر وأضمر الاسم كأنه قال  
ليس الجائي أو ليس إلا غيره وإذا لم يضيفها أجاز في غير الفتح والضم تقول هي  
رأيه ليس غير بالضم والفتح.<sup>(١)</sup>

### التعقيب على شرح ابن يعيش في باب المنصوبات:

عرض ابن يعيش لشرح من الزمخشري في كتابه المفصل بصورة  
واضحة وكان يعرض لآراء الملمستين (البصرة والكوفة في ذلك) ولكنه كان  
يرجح رأى البصريين غالباً ويخطئ رأى الكوفيين في كثير من المواضع وفي  
بعض المسائل كان شرحه واضحاً وفي بعض المسائل الأخرى يعتمد على  
التأويل والجدال وفي مبحث التمييز كان عليه أن يقسم التمييز إلى ملفوظ  
وملحوظ ولكنه أعرض لهذا المبحث بصورة غير واضحة.. ومن مزايا شرحه أنه  
يفسر الشواهد النحوية التي استشهد بها الزمخشري في كتابه المفصل فإذا كان  
الشاهد من التخريل العزيز يعرض للقراءات القرآنية المعتمدة فيها وإذا كان  
الشاهد من الشعر فإنه يشرح معنى البيت ويوضح الشاهد فيه.

<sup>(١)</sup> ابن يعيش شرح للمفصل ج ٢ من المجلد الأول من ص ٨٧ إلى ص ٩٦

### ثالثاً: المجرورات:

وفي باب المجرورات عرّض الزمخشري وشارحه ابن يعيش لمسائل هذا الباب وبدأ بالإضافة ولم يبدأ بحروف الجر .

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار و غلام زيد وعاتم فضة» .

قال الشارح (ابن يعيش): «لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنها إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من وإلى وعن وعلى ونحوها من حروف الإضافة وإنما قيل لها حروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلتها إلى الاسم المجرور بها ومعنى إصافتها معنى الفعل لإيصاله إلى الاسم فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ فالعامل حرف الجر أو معناه أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد في الدار فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في وأما المقدر فنحو علام زيد وعاتم فضة فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره علام لزيد وعاتم من فضة لا يفلك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود والحرف المذكور لما ساءل الجر .

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «إضافة الاسم إلى الاسم على صريين معنوية ولعظية والمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك دار عمرو أو تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام. كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وأبيه وسيدته وعمله أو بمعنى من كقولك عاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج.

قال الشارح (ابن يعيش): «واعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتناول منه مرلة التثنية: وهذه الإضافة على صريين إضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط. فالإضافة اللفظية مستذكر بعد، وأما الإضافة المعنوية فإن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أي الخالصة يكون المعنى فيها موافقاً للفظ "وإذا أضفته إلى معرفة تعرف وذلك نحو قولك غلام زيد فعلام نكرة ولما أضفته إلى زيد اكتسب منه تعريفاً وصار معرفة بالإضافة وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصاً ومخرج بالإضافة عن إطلاقه لأن غلاماً يكون أصم من علام رجل ألا ترى أن كل غلام رجل وليس كل غلام غلام رجل. وهذه الإضافة المعنوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهي اللام ومن فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام كان معناه الملك والاختصاص وقلت قولك مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له أي يملكها أبوه وابنه وسيله والمراد أب له وابن له وسيد له أي كل واحد مستحق مختص بملك والغالب الاختصاص لأن كل ملك اختصاص. وإذا كانت الإضافة بمعنى من: كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوبٌ خمرٌ وعاتمٌ حديدٌ وسوارٌ ذهبٌ لأن العاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخبز وغيره

والسوار يكون مكون من الذهب وغيره فيبين نوعه بقوله من عجز ومن حديد  
ومن ذهب»<sup>(١)</sup>

قال صاحب الكتاب «واللفظية أن تصاف الصفة إلى مفعولها كقولك  
هو ضاربٌ زيد وراكبٌ فرس بمعنى ضاربٌ زيدًا وراكبٌ فرسًا أو إلى فاعلها  
كقولك زيد حسن الوجه ومعمورٌ الدار وهذا جائلٌ الوشاح بمعنى حسنٌ  
وجهه ومعمورةٌ داره وجائلٌ وشاحها ولا تعيد إلا تخفيفًا في اللفظ والمعنى كما  
هو قبل الإضافة ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف  
بها مفصلة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه.

قال الشارح: «الإضافة اللفظية أن تصيف اسمًا إلى الاسم لفظًا والمعنى  
على غير ذلك ويقال لها غير محضة إنما يحصل ثم اتصال وإسناد من جهة اللفظ  
لا غير وذلك ضربان أحدهما اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك  
قولك هذا ضاربٌ زيدٌ غدا إذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين  
والنصب لما بعده نحو هذا ضاربٌ زيدًا وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه  
فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التعفيف وتخفص ما بعده  
وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالإضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب  
به إنما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الأول نكرة وإن كان مضافًا إلى معرفة  
لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك كقول هذا رجل ضاربٌ زيدٌ  
غداً كما تقول هذا ضاربٌ زيدًا غداً، لأن التنوين المقدر حكمًا كالمرجود لفظًا  
ولو لا تقدير الانفصال لما جرى وصفًا على النكرة.

قال صاحب الكتاب (الزحشرى): ونقول في اللفظية مررت برجل

<sup>(١)</sup> ابن يعيش شرح لمصطلح ج ٢ من المجلد الأول ص ١١٢، ص ١١٨، ص ١١٩

لحس الوجه ويهد الجائلة الوشاح وهم الضارب زيد وهم الصارب زيد قد  
الله تعالى ﴿وَالْحَقِيمِ الضَّارِبُ﴾<sup>(١)</sup> ولا تقول الصارب زيد لأنك لا تميد فيه خفة  
بالإضافة كما أفدتها هي المثني والمجموع وقد أجازوه الفراء وأما «الصارب الرجل  
فمشبه بالحسن الوجه».

قال الشارح (ابن يعيش): «وقد جاءت الألف واللام فيما إصافته  
لغظية قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهد الجائلة الوشاح وساع ذلك من قبل  
أن الإضافة لا تكسوها تعريفاً من حيث كان الية فيها الانفصال إذ التنوين  
مراد والمضاف إليه هي نية المرفوع إذ كان فاعلاً في المعنى فلما كانت الإضافة  
لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيصاً لم يمتنع دخول الألف واللام إذ احتيج إلى  
التعريف كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة وقالوا: هذان الضارب  
زيد والصاربون زيد: قال الله تعالى ﴿وَالْحَقِيمِ الضَّارِبُ﴾<sup>(٢)</sup> لما كانت الإضافة  
مفصلة والية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أصيب إليه وكان بيان  
إصافته وإثبات النون وقضيه مما بعده من حيث التشكيك فلما لم يقع التعريف  
بالإضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من  
الألف واللام وأفادت الإضافة ههنا صرباً من التخفيف بحذف التنوين والنون  
في هذا ضارب زيد عدداً والضارب زيد والصاربون زيد فأما نصارب زيد فإنه  
لا يجوز لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كما بمعنى الذي وكان  
الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صنة له فيلزم إعماله فيما بعده ولا فرق  
بين الماضي في ذلك وغيره إذ كان التقدير في الصارب الذي صرب فلذلك»

<sup>(١)</sup> من الآية ٣٥ سورة الحج

<sup>(٢)</sup> من الآية ٣٥ سورة الحج

عمل عمله. وإنما جازت الإضافة في قولك هما الصاربان والصاربان يريد. لما يحصل بالإضافة من التخفيف بحذف النون فأما إذا قلت الصارب يريد فهو تعبير له عن مقتضاه من الأعمال من غير فائدة لأنه لم يحصل بالإضافة تخفيف لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة «أما القراء فإنه أجاز ذلك نظراً إلى الإسمية وأن الإضافة لعظمية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعاً من الإضافة والقياس ما ذكرناه»<sup>(١)</sup>.

قال صاحب الكتاب (الزحشرى): «كل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فقيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال

يا رب مثلك في النساء ضريبة

الهم إلا إذا شهِر المضاف بمغايرة للمضاف إليه كقوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> أو بمثله.

قال الشارح (ابن يعيش): «قد تقدم القول أن المضاف يكسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة إذا كانت الإضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المضاف ولم تتعرف بذلك الإبهام الذي فيها وأنها لا تختص واحداً بعينه وذلك: غير ومثل وشبهه، فهذه نكرات وإن كُنَّ مصافات إلى معرفة وإنما نكرهن معانيهن وذلك لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ألا ترى أن كل من عداه فهو غير وجهه

<sup>(١)</sup> لتبصر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول من ١٢٢، من ١٢٣

<sup>(٢)</sup> من الآية ٧ سورة الفلق.

المماثلة والمشابهة غير محصورة فإذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك هي طرقت  
وهي لوتك وهي علمك ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء  
فلذلك من الإيهام كانت تكرات فلذلك هذه الأشياء كانت مصافات بمعنى  
اسم الفاعل في موضع مفاير ومماثل ومشابه كأن المماثلة هي قولك مررت  
برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل  
إذا أصيب وهو للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت  
برجل غيرك فأما قوله:

يَا رَبُّ مَثَلَكُ فِي الْفَسَاءِ غَرِيبَةٌ      بِيضَاءُ قَدْ مَنَعَتْهَا بِطَلَاقٌ<sup>(١)</sup>

وقد تكون هذه الأشياء معارف إذا شهر المصاف بمعايرة المضاف إليه  
أو بمماثلته. فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف فإذا قال القائل مررت برجل  
مثلك لو شبهك وأراد النكرة فمعناه بمشابهة أو بمماثلتك هي ضرب من ضروب  
المماثلة وللشافعية وهي كثيرة غير محصورة وإذا أراد المعرفة قال مررت بعبد الله  
مثلك فكان معناه المعروف بشبهك أي العالب عليه ذلك، ونحوه قوله تعالى  
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> هذا شاهد لأبي محمد القمي أنشد سيبويه والشاهد فيه قوله رب مثلك حيث أدخل رب على مثل  
مع كونها مضافة ورب لا تدخل إلا على نكرة وهذا دليل أن (مثلاً) وإن أصبحت فب نزال نكرة  
وذلك لأنها وما كان في معناها ثوب متاب للفعل كما هي مصا<sup>١</sup> إلى ما بعدها والفعل نكرة كونه  
ضمرت بحره في المعنى على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتكون نافية مررت برجل بشبهك  
وكتلك مررت برجل غيرك لأنه محتمل مررت برجل ليس بك أو بخيرك ومثله مررت برجل حسبك  
من رجل لأنه في معنى كافك من رجل وهلك من رجل

<sup>(٢)</sup> من الآية ٧٠٦ سورة الفاتحة

قد وضع النحاة والمفسرون معنى غير هذا وإعرابها كما يلي  
قال الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٨ يخفض وير لأنها نعت للذين لا للهاء واليمين من عليهم لأنها قد  
أصبحت إلى اسم فيه ألف ولا هم وليس بمصمود له، ولا الأول أيضاً بمصمود له، وهو في الكلام-



لأن المراد بالدين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفار فهما مختلفان  
ومحور مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد، وأما شبهك فمعرفة بما  
أضيف إليه وذلك لأنه على بناء فعيل وفعيل بناء موصوع للمبالغة فكأنك قلت  
بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات.

قال صاحب الكتاب (الزنجشري): والأسماء المضافة إضافة معوية على  
ضربين لازمة للإضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير  
ظروف فالظروف نحو مرق ونمت وأمام وقدام وعطف ووراء وتلقاء وتجاه  
وحذاء وحنة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون.

قال الشارح (ابن يعيش): قد تقدم أن الإضافة على ضربين لمعية  
ومعوية، فالمعوية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى كذلك نحو غلام زيد  
وثوب بحر واللفظية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب  
زيد غدا فهذه إضافة لفظية لا غير أن للمعنى ضارب زيدا غدا فما كان من  
الإضافة كذلك فإنها لا تقع لازمة لغيره لأنها إنما تضاف لضرب من التخفيف  
والية غير الإضافة وما كان منها معتوبا فهو على ضربين يكون لازما وغير  
لازم وذلك أن من الأسماء ما يلزم الإضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل

---

معتزلة قولك لا أمير إلا بالصادق غير الكاذب، كأنك تريد من يصدق إلا على التكرار وغيره في  
ملعب مكرة غير موقفة، ولا تكون نعتا إلا لمرة غير موقفة وقال مكى بن أبى طالب م ٨٤٢٧ هـ من  
مشكل إعراب القرآن ج ١ ص ٢٢ (غير المغضوب عليهم) غير اسم متهم إلا أنه أقرب لزومه الإضافة  
وعصمه على البدل من الذين لو على التبع لم يد لا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم معرو بحرى  
المكرة معجاز أن تكون غير نعتا لم ومن أصل غير أنها مكرة وإن أصبحت إلى معرفة لأنها لا تدل على  
شيء معين وأخرى الآراء من غير للمغضوب عليهم ولا الصالحين أن للمغضوب عليهم والصالحون النصارى.  
ويرى الإمام غير الذى الراى أن الأولى أن يحمل للمغضوب عليهم على كل من أعطى من والأعمال  
الظاهرة ومن الصالحين على كل من أعطى من الاعتقاد (انظر التفسير الكبير للراى ج ١

ص ٣١٨

مفردًا وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذنة. فهذه الظروف تلزم الإضافة وإنما لزم الإضافة هذه الأشياء لأنها أمور نسبية فإن فوقًا يكون بالنسبة إلى شيء فوقًا وتحتًا بالنسبة إلى شيء آخر وكذلك أمام ومائرها فليزمتها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة، وقال أبو العباس المبرد إنما لزم هذه الظروف الإضافة لعدم إفادتها مفردة ألا ترى أنك إذا قلت جلست خلفًا فالحطاب يعلم أن كل مكان لابد أن يكون خلفًا لشيء فإذا أضعته عرف وجعل منه فائدة، وقال الكوفيون إنما لزم الإضافة لأنها تكون أحيانًا عن الاسم كما يكون الفعل خيرًا عن الاسم إذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج إلى فاعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظروف الإضافة ليسد المضاف إليه مسد ما يطلبه المفعول ويدل عليه، فإذا أفردت وقبل قام زيد خلفًا وذهب عمرو قدامًا فهو عند البصريين نصب على الظروف كما يكون مصافًا نحو قام قدامك وذهب خلفك إلا أنه مبهمة مكورة كأنك قلت قام خلفًا غيره وذهب قدام شيء ومع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفًا إلا مضافة وإذا أفردت صارت أسماء وكانت هي تقدير الحال كأنه قال قام متأخرًا وذهب متقدمًا وفائدة الخلاف تظهر في الخبر عند البصريين تقول زيد خلفًا وعمرو قدامًا فيكون خيرًا لما يكون مضاف والكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلف أي متأخر قدام أي متقدم ويكرهون الخبر مفردًا هو الأول كما تقول زيد قائم.

ومن ذلك "عند ولدن ولدى" وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزم الإضافة لليان إذ كانت مبهمة لأنها لا تختص مكانًا معينًا لأن القرب والمجاورة أمر إضافي إذ الشيء يكون قريبًا من شخص بعيدًا من آخر

وهي لا ابتداء العاية في الزمان والمكان وذلك قولك: من دبدب لالة العصر إلى وقت كذا ومن لدن الحائط إلى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمنذ الذي هو ابتداء عاية المكان. وهي عند لغتان عِدَّة، وعند، بفتح العين وكسرهما،

و(لَدُنْ) في معنى عند إلا أن عند معربة وَلَدُنْ مبنية وهي لدن ثمان لغات يقال لَدُنْ وَلَدَا وَلَدْنِ وَلَدُ وَلَدْنِ وَلَدْنِ وَلَدُ فَأَمَّا لَدُنْ فهو الأصل لكثرة وررود التنزيل به، وأما لدى فلغة قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس في ألفها إلا تكون أصلاً فأما لتقلبها مع للضمير ياء فعلى التشبيه بآلف على وإلى وأما لَدُ بالضم فمحمولة من لَدُنْ فإن قيل: "و لم يثبت لَدُنْ ولم تكن مُعَرَّبَةٌ كَعِدَّة قِيلَ لما لم يتحولوا بلدن حضرة الشيء والقرب منه ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف للوضوح بإزاء معنى لا يتجاوزها فثبت لذلك كيناه.

وأما عند فتوسعوا فيها ولوقعوا على ما يحصرتك وما يبعد وإن كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مال وإن كان غائباً في بلد آخر فلما دخلها من التمكن والتصرف ما ذكرناه فارتقت الحروف فأعربت لذلك<sup>(١)</sup>

ونلاحظ بذلك أن الزمخشري وابن يعيش بعدان (لدى) مبنية، وأدخلاها في (لدن) ولكن هذا رأى لم يقبله جمهور النحويين فلدى عندهم معربة لا مبنية.<sup>(٢)</sup>

والحق أن ما ذكره (ابن يعيش) (في عند وَلَدُنْ وَلدى) لا يروى الظماً، ويحتاج إلى إيضاح تذكره كما يلي:

<sup>(١)</sup> ابن يعيش شرح المفصل ج ٢ من المجلد الأول ص ١٢٧، ص ١٢٨

<sup>(٢)</sup> الرصافي شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٣.

أ- (عِنْدَ) «طرف مكان أو زمان معرب مُبْهَم غير متصرف ومعناه فى اللغة حضور الشيء ودُورُهُ وفيه ثلاث لغات (عِنْدَ وَعِنْدَ وَعِنْدَ) بكسر العين فى الأولى وهو اللغة الفصحى والثانية فتح العين والثالثة صم العين (أى فاء الكلمة)»<sup>(١)</sup>.

وهى طرف مكان أو زمان بحسب ما تضاف إليه تقول عبد البيت وعند الليل. وذكروا أنه لا يستعمل إلا ظرفاً ولا يتصرف قيل لأنها لا تُخَصَّر موضعاً وتكون مضافة غالباً ولكنهم قالوا إنه قد يتصرف فى موضع واحد وهو أن يقول القائل الشيء بلا علم "هذا عندي كذا وكذا فيقال أولئك عندي؟؟ زعموا أنه فى هذا الموضع يراد به القلب وما فيه معقول من اللُب.<sup>(٢)</sup> ولكن سيويه وعيره يرون أن (عِنْدَ) لا يستعمل إلا ظرفاً.

قال سيويه: «ولو قلت ما ريدُ عند قرمتنا ولا عندنا كان النصب ليس غير ألا ترى أنك لو قلت ولا عندنا بكسر (الدال) لم يكن لأن عند لا تستعمل إلا ظرفاً وإنما أردت أن تخبر أنه ليس عندكم»<sup>(٣)</sup>.

وتستعمل عند (لمجرد الحكم) دون نظر لظرفية أو غيرها كقولهم عندي مال، لما هو محصرتك ولما عاب عشت وتُحَرَّ (يمين) وحلها مثل غيرها من الظروف غير المتصرفة قالوا لكثرة استعمال (من) وسعة مواضعها وعموم تَصَرُّفِهَا فتقول (جئت من علمه) ولا يجوز أن تقول جئت إلى عِلْمِهِ لأن المنهى غاية معروفة وليس (عِنْدَ) موضعاً معروفاً.<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> هو منظور لسان العرب باب الدال، وقارن بالمصباح بشر باب العين

<sup>(٢)</sup> للمصريين السابقين باب الدال وباب العين

<sup>(٣)</sup> سيويه الكتاب (طبع دار القلم) تحقيق العلامة عبد السلام محمد هارون ج ٢ ص ٦٨

<sup>(٤)</sup> المُتَرَدِّدُ لِلتَّصَبُّبِ تحقيق العلامة محمد عبد الخالق عزيمة ج ٤ ص ٣٤

وتكون (عد) اسم فعل تقول عندك الكتاب أى حذء (وعندك)  
تُحذَرُه شيئاً بين يديه أو تأمره أن يتقدم<sup>(١)</sup>

ب- (لُذْنُ): وهو طرف مبنى للزمان والمكان غير متصرف فهو لأون عاية  
زمان أو مكان مثل لذن- صباح اليوم أو من لذن حكيم ونستخدم مع  
(من) ولا تفارقها إلا نادراً وفيه لغات مشهورة هي لُذْنُ بفتح اللام وصم  
الذال وَلُذْنُ بفتح اللام والذال وَلُذْنُ بفتح اللام وسكون الذال لُذْنُ بصم  
اللام وسكون الذال وَلُذْنُ بفتح اللام والذال وَلُذْنُ بفتح اللام  
وصم الذال وحذف النون- وَلُذْنُ بفتح اللام وسكون الذال وحذف النون  
وَلُذْنُ بصم اللام وسكون الذال.<sup>(٢)</sup>

وهى تزدى معنى القرب مثل (عند) ولكنها مبيبة ولذلك قالوا: إنها  
تنفق مع (عند) فى وجوه وتختلف عنها فى وجوه.  
أما ما تنفق معها فهى:

١- لذن تكون بمعنى عند إذا كان المحل محل ابتداء وعاية.

٢- لذن وعد (طرف مبهم صالح للزمان والمكان).

٣- معنى لُذْنُ وعد شدة القرب.

٤- لا يدخل على لُذْنُ وعند من حروف الجر إلا (من)

ويختلفان فى وجوه منها:

١- تستعمل (لُذْنُ) لما هو ملك للشخص إذا كان حاصراً فقط أمّا عند

فتمستعمل فيما حصر أو غاب فتقول عندى مال كثير سواء أكان المال

حاصراً أم غالباً ولا تقول لذن مال كثير إلا إذا كان حاضراً.

<sup>(١)</sup> سيويه الكتاب ج ١ ص ٢٤٩.

<sup>(٢)</sup> السيوى شرح كتاب سيويه ج ١ ص ٢١٢، وقارن بالرصى فى شرح للكلمة ج ٢ ص ١١٣.

٢- تستعمل (لَدُنْ) في الموجد فقط وتستعمل (عِنْد) للموجد والمعاني  
تقول إن هذا الرأي عدى صواب ولا تقول هو لدنى صواب. وتقول  
عند فلان غير وما عنده غير.

٣- إن لَدُنْ مبنية إلا في لغة قبس أما (عِنْد) فمعربة عند الجميع<sup>(١)</sup>.

٤- إن (لَدُنْ) يجوز إضافتها إلى الجمل وعند لا يجوز أن تضاف إلى جمل  
مطلقاً فلك أن تقول رأيت فلاناً من لدن كان يطلب العلم معي، ولا  
يجوز أن تقول رأيت عدى كان يطلب العلم.

٥- لا تخرج (لَدُنْ) عن الظرفية أما عند فقد تخرج عن الظرفية مثل قولهم  
هذا عدى كذا فنقول أولك عند؟

٦- تستخدم (عند) في الإغراء والتحذير فنقول عندك الكتاب عى حده  
وفي التحذير قال سيويه وكذلك (عندك) إذا كنت تحذره من بين  
يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدم<sup>(٢)</sup> وتؤدى (عند) معنى الظل مثل قولك  
أنت عدى صادق أى فى ظلى وتؤدى معنى الحكم مثل قولك هذا  
الرأى عدى أفضل من غيره أى فى حكمى أما (لَدُنْ) فلا تستعمل  
فى هذه المعانى<sup>(٣)</sup>.

٧- تكون (لَدُنْ) (فَصْلَةٌ) أما (عند) فيصح أن تقع موقع الخبر تقول جاء  
زيد عندي والشعر من عند القاهرة ولا تقول من لدن القاهرة. وقد  
جاء (لَدُنْ) فى التنزيل العزيز مصافاً فى جميع مواقعه وقد أضيف إلى  
اسم ظاهر فى آيتين كريمتين وجاء مضافاً إلى ضمير فى آيات كثيرة

(١) ابن مالك. تسهيل الفوائد ص ٩٤.

(٢) سيويه: الكتاب ج ٢ ص ٢٤

(٣) الزركشى البرهان فى علوم القرآن ج ٤ ص ٢٩٠ وانظر ابن هشام فى معنى اللب ص ١٦٨.

وعاد الصمير إلى لفظ الجلالة إلا في آية واحدة في سورة الكهف عاد  
إلى الخصر عليه السلام.<sup>(١)</sup>

ج. (لدى) وهو طرف مكان أو زمان مَبْهُمٌ وهناك جماعة كثيرة من النحويين  
يجعلونه بمعنى عند لا بمعنى لَدُنْ وبعضهم يجعلها تقارب لَدُنْ ولذلك قال  
بعضهم هي لغة في لَدُنْ<sup>(٢)</sup> وهو معرب عند جمهور النحويين وخالف  
الرمحشمرى (وابن يعيش) حيث أدخل (لدى في لَدُنْ) وجعل (لدى مبنية مثل  
لَدُنْ.

ولكن هذا مردود عند جمهور النحويين<sup>(٣)</sup>.

ولا تُجَرُّ (لدى) بخلاف (عِنْدَ وَلَدُنْ)

قال ابن الشجرى (عِنْدَ أُمَكُنْ من لدى في وجهين:

١- أنها تكون ظرفاً للأعيان وللأشياء - تقول هذا القول عندي صواب

وعند فلان علم به ويحتج ذلك في لدى

٢- إنك تقول عندي مال وإن كان غائباً عنك ولا تقول لدى مال إلا إذا

كان حاضراً.<sup>(٤)</sup>

وزعم بعضهم أنه لا فرق بين لدى وعند ولكن الأولى ما ذكرناه، وإنما

أضيفت (لدى) إلى ضمير لم تقلب الألف في لغة بني الحارث بن كعب تسوية

بين الظاهر والمضمّر. يقولون لَدَا وَلَدَاك وعامة العرب تقيها ياء يقولون

(لديك ولديه) فرقوا بين الظاهر والمضمّر لأن المضمّر لا يستقل بنفسه بل يحتاج

إلى ما يتصل به فقلبت الألف ياء ليتصل به المضمّر<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> وهي من الآية (٦٥) سورة الكهف وهو قوله تعالى ﴿عند بلغت من نسي عرساً﴾

<sup>(٢)</sup> الرضى شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٢، وابن مالك في تسهيل القوائد ص ٩١.

<sup>(٣)</sup> انظر ابن يعيش في شرح المفصل ج ٢ ص ١٢٨ وابن مالك، تسهيل القوائد ص ٩٢.

<sup>(٤)</sup> ابن الشجرى. الأمالي ج ٢ ص ١٢٢

<sup>(٥)</sup> كبرّد، المقنص ج ٢ ص ١٢٢.

قال ابن يعيش: "ومن الظروف بين ووسط وسوى ومع ودون" كلها  
تلتزمها الإضافة.

فأما (بين) فهو ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى وسط ولذلك يقع  
عبراً عن الجثة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمال بين القسوم وهي توجب  
الاشتراك من حيث كان معاً وسطاً والشركة لا تكون من واحد وإنما تكون  
بين اثنين فصاعداً نحو المال بين الزيدين والدار بين القوم فإذا أضعتها إلى واحد  
وعطف عليه بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لأن الواو لا توجب قريناً  
ولو أثبت بالماء قللت المال بين زيد وعمرو لم يحسن لأن المقاء توجب الترتيب  
وفصل الثاني من الأول<sup>(١)</sup>

فأما قول امرئ القيس :

### بين الدخول فحومل

فقد عابه الأصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالقاء أن الدخول  
وحومل مريضان يشتمل كل واحد منهما على أماكن كالشام والعراق فلو  
قلت عبد الله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول لثم الكلام وصلاح كما  
تقول سرنا بين الشام والمراد بين مواضع الشام فعلى هذا قال بين الدخول أي  
بين مواضع الدخول ثم عطف بالقاء فقال فحومل.

<sup>(١)</sup> لتصبح ما ذكره ابن يعيش عن (بين) قول (الذين في اللغة يكون معنى للفرقة ويكون معنى الورد مل،  
فهو من الأضداد يقال بأن بين بيتاً وبيتاً.

انظر التلخيص في تهذيب الصحاح باب الفون وابن منظور في لسان العرب باب الفون.  
ويستعمل ظرف مكان متصرف مرة منصوباً على القرينة ومرة بالدلالة القرينة للفراق أو التوصل.  
ولا يستعمل (بين) ظرف مكان إلا فيما كان له مسافة مثل للصنع بين البائين أو ماله عند اثنين  
فصاعداً مثل بين الرجلين وبين القوم - ويستعمل بمعنى وسط مثل قولك جلست بين القوم أي وسطهم  
يسكون السبب وتركيب (بين) تركيباً مَرَّجاً فهي على فتح الجزأين مثل قولك للحمويين سهلت همزة  
(بين بين) انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٤٨



وأما (وسط) فيكون اسماً وظرفاً فإذا أردت الظرف أسكنت السين وإذا أردت الاسم فتحت فتقول وَسَطُ رَأْسِكَ وهذا إذا أُخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت ونصبت لأنه ظرف وتقول وَسَطُ رَأْسِكَ صُلْبُ فتحت السين ورفعت لأنه اسم ظرف وتقول حضرت وَسَطَ الدار بغيراً يسكون السين كأن الهمزة بعض الوسط وتقول ضربت وَسَطَهُ لأنه مفعول به.

وأما سوي وسواء مقصوراً ومملوذاً. فمعنى واحد وذلك أنك إذا قلت عندي رجل سوي زيد فمعناه عندي رجل مكيان زيد أي يسد مسدله ولزم الإضافة لأن معناه معنى غير.

وأما (مع) فهو ظرف من ظروف الأمكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسم أنه إذا أقرد نُونٌ فيقال جاءا معاً وأقبلوا معاً وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معه أي من عنده وليو كانت أداة لكات باكنة الآخر على حَدِّ هَلْ وَقَدْ وَهَلْ إِذْ لا علة توجب الفتح وربما ذهب بها منذهب الحرف فَسُكِّنَ آخرها.

قال الشاعر:

فَرِيضِي بِذِكْمٍ وَهَوَايَ مَعَكُمْ      وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا مَا<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> ليت قيل أنه للراعي وقال العيني هو من قصيدة طرير يمدح فيها هشام بن عبد الملك، والريش يستعمل في اللبس الفاعل أو المال كالأمر به هنا القوة والاستعداد وقوله لما بكسر اللام - أي وقتاً بعد وقت ولتراد أنها متقطعة قليلة - وكلام الشارح يفهم منه أن تسكن العين في معكم ليس للضرورة وحلت خلاف ما ذهب إليه سيوطي حيث ادعى أن التسكين ضرورة لا لغة، وهو مرفوده بأن ذلك لغة جميع وهم بطن من تغلب ابن وائل وعامة ربيعة.

ولتوضيح ذلك تقول إن "مع" اسم يدل على ضم الشيء إلى الشيء ومعناه المصاحبة ولا تكون ظرفاً إلا إذا نصبت فإذا كانت مفعولة خرجت عن الظرفية وصيحت على الحال تقول جاءوا معاً وقيل هي ظرف أيضاً (انظر للراعي في المحلى الثاني ص ٣٧) أما (مع) الظرفية فهي التي تضاف وتدل على معنى الاصطحاب أو وقته =

لما اعتقد فيها الحرفية سكنتها والقياس فيها أن تكون مبهية لمرط وبهامها  
كَلْدُنٌ وحيث وإنما أُعْرِبَتْ ونُصِبَتْ على الظرفية لأنهم تصرّفوا فيها على حد  
تصرّفهم في عند فيقولون معنى مالٌ أى هو في ملكي وإن كان عالياً كما يقال  
عدى مال

وأما (دون) فلها معنيان أحدهما الظرفية في معنى المكان تشبيهاً  
بالمكان فيقال ريد دون عمرو في الشر وفي الخير ونحو ذلك جعل هذه الأشياء  
منازل يعلو بعضها بعضاً كالأماكن التي بعضها أعلى من بعض وجعل بعض  
الناس في موضع من الشرف أو من العلم وهذه لا تكون إلا ظروفاً منصوبة.  
والموضع الآخر (لدون) أن تكون اسماً صفة بمعنى حقير ومستزذل  
فتقول ثوبٌ ثوبٌ أى ردى ويقال هذا دونك أى حقيرك ومستزذلك ويمكن  
أن يكون هذا القسم هو الأول واستعمل اسماً توسعاً لصرب من التأويل<sup>(١)</sup>

= والمعروف فيها فتح العين (مع) وحكى الكسائي عن ربيعة (وغم) تسكين العين يقولون مَعَكِيمَ وَمَعَا  
يسكون العين ورحم ابن النحاس وبلغني أن الساكن العين حرف وهو مردود بإجماع النحويين (تنظر  
بلالتي رصف بلالتي ص ٣٩٤)

ورحم سيبويه أن تسكين العين في مع ضرورة الشعر ولكن النحويين يأنون ذلك ويقولون إنها لغة  
ربيعه ونعيم (تنظر للمعنى في الجنى اللطى ص ٣٠٧)

<sup>(١)</sup> ابن يعيش. شرح للعصل ج ٢ ص ٢٩ (من العهد الأول) وتوضيح استعمال (دون) عند النحويين لأن ما  
ذكره (ابن يعيش) يحتاج إلى تعقيب (وله وصح ذلك أبو البقاء) معنى الكللاب القسم الثاني باب  
الفعال قالوا إن (دون) ظرف مكان مبهمة حكى فرق ويؤدى معنى (جند) ولكنه يُنبى عن فسر أى  
قرب كثير وانعطاف قليل

ولقد ذلك في قرهم (أدنى مكلاً من الشيء) وتقول هذا (دون) ذلك على ظرف أى اقرب منه، ثم  
اتسع فيه واستعمل في الخطاط المحسوس ثم استعير منه لتفاوت هي المراتب المعنوية تشبيهاً بها بالمراتب  
المحسوسة وشاع استعماله فيها أكثر من استعماله في الأصل وله معان كثيرة منها معنى (قيل) تقول  
دون النهار فقال ومعنى ورده تقول هو أمير على ما دون بيكة أى ورده ويكون بمعنى تحت يقال هو  
دونه أى تحته ويكون بمعنى (غير) يقال هذا دون ما ذكرت كأنه أدلة استثناء ويستعمل للاختصاص =

قال صاحب الكتاب (الزنجشري) وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير  
وييد وقيد وقدا وقاب وقيس وأي وبعض وكل وكلا ودو ومؤنثه ومشاه  
ومجموعه وأولوا وأولات وقَدْ وقط وحسب، وغير اللازمة نحو ثوب ودر  
وفرس وغيرها مما يضاف في حال دون حال.

قال المشرح (ابن يعيش): «اعلم أن من الأسماء أسماء غير ظروف  
تضاف إلى ما بعدها وهما على ضربين لازمة للإضافة وغير لازمة فاللازمة نحو  
مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما (مثل وشبه)  
فبمعنى واحد (وغير وييد) بمعنى واحد ((قيد وقدا وقاب وقيس) بمعنى مقدار  
الشيء يقال بيني وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى ﴿قَابَ  
قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾<sup>(١)</sup> وقيس رمح بمعنى قدر رمح فهذه الأسماء وكلها تلزم  
الإضافة ولا تفارقها وإذا أفردت كان معناها على الإضافة ولذلك لا يحسن  
دخول الألف واللام عليها فلا يقال للثل ولا الثمبه ولا الكل ولا البعض لأن  
ذلك كالجمع بين الألف واللام ومعنى الإضافة من جهة تضمنها معنى الإضافة  
فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها وذلك من قبل أن مثلاً يقتضي مماثلاً وشبهاً  
يقتضي مشبهاً به وكذلك سائرهما من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير  
لا تذكر إلا مع المقدر به، وكذلك أي وبعض وكل وكلا الإضافة فيها لازمة.  
أما (أي) فإنها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من

---

مقطع الشركة تقول هذا إلى حوتك أو من حوتك أي لا حق لك فيه ولا يصيب ويحصل اسم فعل  
بمعنى عند تقول حوتك الكتاب أي حله ولا يصح استعماله مع باء التكلم فلا تقول حوتي الكتاب.  
وتحصل دون اسم لا ظرفاً بمعنى ردي تقول هذا رجل دون أي حميس.  
<sup>(١)</sup> من الآية ٩ سورة النجم.

حيوان وغيره فافتقر إلى الإصافة للإيضاح كافتقار الموصول إلى الصلة وهي بعض ما أضيفت إليه فإذا قلت أى القوم كانت من القوم وإذا قلت أى الثياب فلزوم الإضافة لذلك.

(وبعض) يعيد البعضية فهو يقتضى الشئ المبعوض.

(وكل) اسم لأجراء الشئ فهو يقتضى الجراً.

(وكل) اسم مفرد عندنا معناه التثنية ولا يدل بلقطه على جنس ذلك للمثنى فلمت إضافته إلى جنسه ليعلم نحو جاءنى كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيداً للمثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فتلزم إضافتهما إلى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيد له وليست اسماً شائعاً بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فإنها لا تلى العوامل ولا تكون إلا تأكيداً فاستغنت عن الإضافة.

ومنها (فوق) التى بمعنى صاحب فإنك تقول هذا رجل فوق مال ورأيت رجلاً ذا مال ومررت برجل ذى مال أى صاحب مال. وتقول فى التثنية هذان رجلان ذوا مال وأصله ذوان وإنما حذف نونه للإصافة فى النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوى مال ومررت برجلين ذوى مال وتقول فى الجمع هؤلاء رجال ذوو مال ورأيت رجالاً ذوى مال ومررت برجال ذوى مال وأصله ذوون وذوين لأنه جمع سلامة وإنما حذف نونه للإصافة.

وتقول فى المؤنث (ذات) نحو هذه امرأة ذات جمال ومال والتثنية ذواتا قال الله تعالى ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾<sup>(١)</sup> والجمع ذوات ولولوا أيضاً جمع سلامة والواحد ذو.

<sup>(١)</sup> الآية ٤٨ سورة الرحمن

قال الله تعالى ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى ﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾<sup>(٢)</sup> ولعلنا نرى في قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> جاء الجمع ههنا على غير واحدة المستعمل بقياس واحدة أل.

ومن ذلك (قَدْ وَقَطَ وَحَسِبَ) كلها بمعنى واحد إلا أن قَدْ وَقَطَ مبنيان على المسكون وَحَسِبَ معربة وهو اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع متصرفاً.

واشتقاق (قد) من قلدت الشيء واشتقاق قط من قططت الشيء إذا قططته وإنما لُزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر وفعل الأمر لا يدخله من فاعل فإذا قلت قلدك وقطك فكأنك قلت اكتف واقطع والماعل مضممر وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدنى وقطنى وأما الإضافة غير اللازمة ففي أكثر الأسماء نحو توب ودار وغيرهما من الأسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب إرادة المتكلم<sup>(٤)</sup>.

قال صاحب الكتاب. وتضاف أسماء الرمان إلى الفعل قال الله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ونقول جئتك إذا جاء زيد وأتيك إذا حضر البسر وما رأيته منذ دخل الشتاء ومذ قدم فلان وقال.

<sup>(١)</sup> من الآية ٢٣ سورة النمل.

<sup>(٢)</sup> من الآية ١ سورة طه.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٤ سورة الطلاق.

<sup>(٤)</sup> ابن يعيش شرح للفصل ج ٢ ص ١٢٩، ص ١٣١ من اللسان الأول.

<sup>(٥)</sup> من الآية ١١٩ سورة المائدة.

## حَفَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ حَفَّتْ<sup>(١)</sup>

وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضًا كقولك أتيتك رمان الحجاج أمير  
وإذا الخليفة عبد الملك، وقد أضيف الملكان إليهما في قولهم اجلس حيث اجلس  
زيد وحيث زيد جالس

قال الشارح (ابن يعيش): «قد تقدم القول أن الإضافة إلى الأفعال مما  
لا يصح لأن الإضافة يبنى بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص  
على حسب محصور المضاف إليه في نفسه والأفعال لا تكون إلا تكررات  
ولا يكون شيء منها أخص من شيء فامتنعت الإضافة إليها لعدم جملتها إلا  
أنهم قد أضافوا أسماء الرمان إلى الأفعال فقالوا هذا يوم يقوم زيد وساعة يذهب  
عمرو وقال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿يَوْمُ  
يَوْمُ النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال الشاعر:

<sup>(١)</sup> قيل هو لشبيب من جعل حين وقع في الأسر مع أمه نور بنت عمرو بن كلثوم وقيل هذا البيت لجعل  
بن نائلة وكان قد أسر بنت عمرو بن كلثوم وركب بها الفأور طما (تعدت عن ديار أهلها تلهفت  
عليهم واشتاقهم وحّت إليهم غنى ذلك يقول جعل).

## حَفَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هَذَا حَفَّتْ وَيَدُ الْقِي كَانَتْ نَوَارٌ أُجِنَتْ

وهذا - بفتح الفاء وكسرها مع تشديد النون وقال الكسر ردياً وهي عند جمهور العربيين اسم إشارة  
للعرب وعند ابن مالك للجهد وعند صاحب الكتاب بمرقة لمعى النوى.  
انظر هامش ٣ من شرح ابن يعيش ص ١٥ ج ٣ من المجلد الأول وانظر ابن هشام في معنى الليب ج ٢

ص ٦٥٥

<sup>(٢)</sup> من الآية ١١٩ سورة المائدة.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٦ سورة الطعن.

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت أنا أضح والشيب وازع<sup>(١)</sup>

وأصاف الحين إلى الفعل الماضي، فقال قوم الإضافة إما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له مرحلة الفعل المسمى مصدرًا وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قروهم

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه<sup>(٢)</sup>

وكقوله تعالى ﴿مَسَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْنَاهُمْ أَمْ لَمْ تَنْذِرْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> والمراد الإنذار وعدم الإنذار.

قالوا واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء للملازمة بين الفعل وبينه وذلك أن الزمان حركة العاك والمفعول حركة الفاعل ولاقتزان الزمان بالحدث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالإضافة ولما كان الفعل لا يُنْعَكُ من الفاعل صارت الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد الفعل نفسه، وقال قوم إنما أضيف الزمان إلى الفعل لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فالزمان أحد مدلولي الفعل فساعت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل.

<sup>(١)</sup> هذا البيت للشافعي والشاهد فيه إضافة حين وهو ظرف زمان إلى عاتبت والقرواية عند سيوريه يفتح حين قال: كأنه جعل حين وعاتبت اسمًا واحدًا وقال الأهل: وينالها أي حين معه أي الفعل على الفتح لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء للفرقة دون الأفعال والمفعول فلما خرجت هنا عن أصلها بنى الاسم.

انظر تعليقات الأهل على كتاب سيوريه ج ١ ص ١٢٥ طبعة بروك ١٢٩٩ هـ انظر ديوان الناجية ص ١١٠ وابن عقيل في شرحه على الألفية ج ٢ ص ١٢ وخزانة الأدب للبعددي ج ٢ ص ١٥١، وليس هشام في معنى الشيب ج ٢ ص ٥٧٢

<sup>(٢)</sup> هو مثل عربي والشاهد فيه أن الفعل يحمل محل المصدر أي أن الفعل يسمع للقرى بأن وأصده أن يسمع أي سماعتك انظر ابن هشام في معنى الشيب ج ١ ص ٣٠٦، ص ٤٧٢

<sup>(٣)</sup> من الآية ٦ سورة البقرة.

ورغب قوم إلى أن الإضافة إما هي إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر فقالوا هذا يوم يقوم زيد كما قالوا رأيت يوم زيد أمير وزمن أمير غالب وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد المصدر فإذا قلت هذا يوم يقوم زيد لو يوم زيد قائم فلما ت زيد يوم قيام زيد فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل ومدلولاتها معان وإن كانت تتركب من الأعيان والمعاني والارمنة تكون ظروفاً للمعاني دون الأعيان نحو قولك القتال اليوم ولو قلت زيد اليوم لم يصح للملابسة إذا بين الزمان والمعنى طاهرة، والإضافة تصح بأدنى ملابسة فإذا قلت "أنتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة" والمعنى زمنًا كان ظرفاً لإمارة الحجاج وخلافة عبد الملك فالإضافة في الحقيقة إما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة إذ الإضافة لا تجوز إلى مالا تجوز إضافته، وقد رد (ابن درستويه) القول الأول وقال الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده. ويدللك على ذلك أن موضع الجملة خفضٌ، بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان محموصاً أو كان مفتوحاً في موضع الخفض فالإضافة إلى الجملة والمراد مدلولها الذي هو الحدث.

وأما قول صاحب الكتاب "وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل" فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعل للعمم ن الفعل لا بد له من فعل لا أنه أراد أن الزمان مضاف إلى الفعل مفرداً من الفاعل والذي يدل على ذلك قوله فيما بعد. وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضاً؛ فقوله أيضاً دليل على ما قلناه

فأما "إذ وإذا" فطرف الزمان أيضاً ويضافان إلى الجمل كسائر أسماء الزمان إلا أن غيرهما من أسماء الزمان الباب فيه إضافته إلى المفرد



نحو صمت يوم الجمعة وصليت يوم الخميس. وإضافتها إلى الجملة على طريق الجواز والتأويل (وإذا وإذا) لا تضافان إلا إلى الجمل (فإذا) تضاف إلى الجملتين الفعلية والاسمية نحو جئتكَ إذ زيد قائم وإذا قام زيد.

وإذا لا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو "أتيتك إذا احمر البسبر" وإذا طلعت الشمس (فأما منذ) فهي في نفسها لا تضاف (ألبيته) لأنها تكون على صريين حرف واسم فإذا كانت حرفاً كانت بمعنى الحاضر وكانت الإضافة فيها أبعد وكان ما بعدها مخفوضاً بمعنى في نحو قولك ما رأيته منذ الليلة أي في الليلة، وإذا كانت اسماً كانت بمعنى الأمد وكان مرفوعة بالابتداء وما بعدها خبرها فهي لا تكون مضافة ألبيته فإذا قلت ما رأيته منذ دخل الشتاء ومنذ قام زيد فالتقدير ما رأيته منذ زمن قام زيد لو وقت قام زيد. فالزمن والوقت مضاف إلى الفعل قولهم منذ كان كذا فليس يريد أن (منذ) مضافة إلى الفعل وإنما المراد أن المضاف إلى الفعل للزمن المخفوف والذي يقع بعد منذ خبر المبتدأ وذلك أنك إذا قلت ما رأيته منذ كان كذا وكذا فتقديره منذ زمن كان كذا لأنه كان يلزم لو أضفتها إلى الفعل أن تكون ظرفاً<sup>١</sup>.

ومنذ لا تستعمل إلا مبتدأة ولذلك منعوا جواز الإخبار عنها.

<sup>١</sup> ابن يعيش. شرح للنفس ج ٣ من الجزء الأول ص ١٥ ١٧

**الفصل الثالث**  
**من شرح ابن يعيش على المفصل**  
**للزمخشري**

(في القسم الثاني "الأفعال")



## القسم الثاني (في الأفعال)

عرض ابن يعيش في القسم الثاني -الأفعال- لمباحث مهمة فقد بدأ بتعريف الفعل وأنواع الأفعال (ماض- مضارع -أمر) وعلامات كل فعل ثم خصّ المضارع بالتفصيل فعرّض للمضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم ثم تحدث عن فعل الأمر ثم انتقل إلى الفعل المتعدي واللازم والمبني للمجهول وأفعال القلوب والأفعال الناقصة.

وقد اخترنا من شرحه في الأفعال بحثين مهمين وهما نعم وبئس وما في معناهما وفعلًا التعجب

### ١- نعم وبئس وما في معناهما:

قال صاحب الكتاب "الزحشرى": هما نعم وبئس وضعا للمدح العام والذم العام وفيهما أربع لغات فعل بفتح الهمزة وكسر العين بوزن حميد وهو أصلهما قال الساعون

### نعم الساعون في الأمر الجبر

وفعل وفعل بفتح الهمزة وكسرهما وسكون العين وفعل بكسرهما وكذلك كل فعل أو اسم على فعل ثانيه حرف حلق كشهد وفعل يستعمل ساء استعمال بئس قال الله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَذَبُواْ بِآيَاتِنَا﴾<sup>(١)</sup>.

قال الشارح (ابن يعيش):

اعلم أنّ نَعَمْ وبئس فعلاّن ماضيان فَنَعَمْ للمدح العام وبئس للذم العام والذي يدلّ أنهما فعلاّن أنّك تضمّر فيهما وذلك أنه إذا قلت نعم رجلاً ريد

<sup>(١)</sup> من الآية ١٧٧ سورة الأعراف

ونعم علامة علامك لا تُضْمِرُ إلا في الفعل وربما برز ذلك الضمير واتصل  
 بالمفعول على حد اتصاله بالأفعال قالوا نعماً رجلين ونعموا رجالاً كما تقول  
 صرباً وصربوا، حكى ذلك الكسائي عن العرب ومن ذلك أنه تدحفاً تاء  
 التانيث الساكنة وصللاً ووقفاً كما تلحق الأفعال نحو نعمت الجارية هند  
 وبست الجارية جاريته كما تقول قامت هندٌ وقعدت، وأيضاً فإن آخرهما  
 مبي على الفتح من غير عارضٍ عرص لهما كما تكون الأفعال الناصبة كذلك  
 إلا أنهما لا يتصرفان فلا يكون منهما مضارع ولا اسم فاعل والعلة في ذلك  
 أنهما تَضَمُّنا ما ليس لهما في الأصل وذلك أنهما نُقِلَا من الخبر إلى نفس المدح  
 والدم والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف  
 خرجت عن بابها ومُنِعَتْ التصرف كليس وحسى، هذا منذهب البصريين  
 والكسائي من الكوفيين، وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن  
 واحتجوا لذلك بمفارقتهما الأفعال بعلم التصرف فإنه قد تدخل عليهما حروف  
 الجر وحكوا ما زهد بنعم للرجل وأنشد الحسن ابن ثابت:

أَنْتَ بِنِعَمِ الدَّارِ يُؤَلَّفُ بَيْتُهُ      أَخَافُ قِلَّةَ أَوْ مَعْدَمِ الْمَالِ مُصْرِمًا<sup>(١)</sup>

وحكى الفراء أن أعرابياً بشر بمولودة فقيل له بنعم المولودة مولودتك  
 فقال والله ما هي بنعم المولودة<sup>(٢)</sup> وحكوا يا نعم المولى ونعم النصير، فتدأروهم

<sup>(١)</sup> هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت رضى الله عنه ومطلعها:

ألم نسأل الربيع الجديد التكلماً      يمدفع أشداخ فبرقة أظلمها

والشاهد في البيت قوله (بنعم المولى) فقد دخل حرف الجر على محذوف أى يقول فيه نعم المولى  
 محذوف القول وبقي للمعنى عنه. (انظر ديوان لحسان بن ثابت ص ٧٧).

<sup>(٢)</sup> جاء عند شرح الألفية رواية أخرى لما ذكره الكرميرون إلا للكسائي قول الأعرابي والله ما هي بنعم المولى  
 نصيرها بكاء وبرها سرقة وزلجوا شاهدنا أعرابي يقول بنعمهم بنعمة السير على نفس المعير انظر  
 لخصري في حاشيته على ابن حنبل ج ٢ ص ٤٢

إليه دليل على أنه اسم، والحق ما ذكرناه وأما دخول حرف الجر فعلى معنى الحكاية، والمراد أليست بحار مقول فيه نعم الجار، وكذلك اليواقي، وأما النداء فعلى تقدير حذف المنادى والمعنى يا مَنْ هو نعمة المولى ونعمة النصير

وفيها (أربع لغات) نَعَمْ<sup>(١)</sup> على زنة حَمِيدٌ وَعَلِيمٌ وهو الأصل ونَعِم بكسر الفاء والعين ونَعَم بفتح الفاء وسكون العين ونَعَم بكسر الميم وسكون العين وليس ذلك شيئاً يختص هذين الفعلين وإنما هو عمل فى كل ما كان على فَعَل مما عينه حرف حلق اسما كان أو فعلاً نحو فَعَلِدَ وشَهِدَ فإنه يسوغ فيهما وفى كل ما كان مثلهما أربعة أوجه، والمنة فى ذلك أن حرف الحلق يستقل إذا كان مستقلاً وإخراجه كالتَهَوُّع<sup>(٢)</sup> فلذلك آثروا التضعيف فيه وكل ما كان أشد تسفلاً كان أكثر استثقلاً فمن قال نَعِم (ويُس) بكسر العين وفتح الفاء فقد أتى بهما على الأصل وقد قرأ (فَنِعِمَّا هِيَ)<sup>(٣)</sup> ابن عامر وحزمة والكسائي والذي يدل على أن هذا البناء هو الأصل أنه يجوز فيه أربعة أوجه.

وقد يستعمل (سَاء) استعمال بئس بمعنى الذم فيقال ساء رجلاً زيد كما تقول بئس رجلاً زيدٌ فيكون فى ساء صميم مستتر يفسره الظاهر كما يكون فى بئس وهو من ساءه الشيء يسوءه ضد سره فإذا نقلته إلى معنى بئس نقلته إلى فَعَل بضم العين وصار لازماً بعد أن كان متعدياً فيصير تقديره سَوُّهُ

<sup>(١)</sup> نَعِم: بفتح الفاء وكسر العين معناه فى الأصل نَعَم وهى ولا تستخدم للمدح فهى أصل للمعنى.

<sup>(٢)</sup> التَهَوُّع: يقال تهوَّع القمى تكلفه.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٢٧١ سورة البقرة.

قال ابن الجزرى: تغيير النيسور فى قراءات الأئمة العشرة ص ٩٦ (ابن كثير وورش وحفص وبقرب فنعما هنا وفى النساء ٥٨ بكسر اللون والعين ومالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر اللون وإعطاء حركة العين ويجوز إسكانها وبذلك ورد النصير عنهم وبه قرأ أبو جعفر والأول تقيس واليهقون بفتح اللون وكسر العين.

مثل فقه وشرف وإما قُلَيْتُ الرُّوْلُ أَلَمْ أَلْتَحَرِّكْهَا وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهَا عَلَى حَدِّ  
 (طال) قال الله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا﴾<sup>(١)</sup> وقال قوم: لك أن  
 تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب نَعَمْ وَهِيَ فتحوها إلى فَعُل فتقول علم الرجل  
 زيد وحاد الثوب توبة وطلب الطعام طعامه وإذا تعجبت فهر مثل نعم للرجل  
 زيد فمدح وأنت متعجب، وحكى عن الكسائي أنه كان يقول في هذا قَضُو  
 الرجل ودَعُو الرجل إذا أجاد القصاء وأحسن الدعاء قال الله تعالى ﴿كَبُرَتْ  
 كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وكل ما كان من ذلك بمعنى نعم وهى يجوز نقل حوكة وسطه إلى  
 أوله وإن شئت تركت أوله على حاله وسكت وسطه قال صاحب الكتاب  
 (الزحشرى): «فاعلها إما مظهر معرف باللام أو مضاف إلى المعرف، وإما  
 مضمّر مُمَيِّزٌ بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح  
 أو الذم وذلك قولك نعم المصاحب أو نعم صاحب القوم زيد وهى العلامة  
 غلام الرجل بشر ونعم صاحب زيد وهى غلاما بشر»

قال الشارح (ابن يعيش): «قد ثبت عما ذكرناه كون نَعَمْ وهى فَعْلَيْنِ،  
 فإذا كانا فعلين فلا بد لكل واحد منهما فاعل ضرورة انعقاد الكلام واستقلال  
 الفاعلة وفاعلهما على ضربين (أحدهما) أن يكون الفاعل اسماً مظهراً فيه  
 الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام (والصرب الآخر) أن يكون  
 مضمراً فيفسر بنكرة منصوبة مثال الأول نعم الرجل عبد الله وبست المرأة هند

<sup>(١)</sup> من الآية ١٧٧ سورة الأعراف.

<sup>(٢)</sup> من الآية ٥ سورة الكهف.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٦٩ سورة قلماء.

والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو نعم علام الرجل عمرو وبش صاحب المرأة بشر، فالألف واللام هنا لتعريف الجنس وليست للعهد إنما هي على حد قولك أهلك الناس الدرهم والديبر وأتخاف الأسد والذئب ولست تعنى واحداً من هذا الجنس بعينه إنما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَبِي خُسْرٍ﴾<sup>(١)</sup> ألا ترى أنه لو أراد مقيماً لما جاز الاستثناء منه بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٢)</sup> ولو كانا للعهد لم يحز وقوعه فاعلاً لنعم لو بحس لو قلت نعم الرجل الذي كان عبداً أو نعم الذي في الدار لم يحز وقول صاحب الكتاب «وفاعلهما إما مطهر معرف باللام أو مصاف إلى للمعرف به، يريد تعريف الجنس لا غير وإما إطلاقه فليس بالجيد (فإن قيل) ولم لا يكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلا جنساً قيل لوجهين (أحدهما) ما يحكى عن الزجاج أنهما لما وضعاً للمدح والذم العام جعل فاعلهما عاماً ليطابق معناه إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض لأن الفعل إذا أسند إلى عام عم وإذا أسند إلى خاص عحص.

(الوجه الثاني) أنهم جعلوه جنساً ليدل أن المملوح والممدوح مستحقان للمدح والذم في ذلك الجنس فإذا قلت نعم الرجل زيداً أعلمت أن زيداً المملوح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم، وإذا قلت نعم المقطريف زيد دللت بذكر المقطريف أن زيداً ممدوح في انطرف من أجل انطرف لو قلت نعم زيد لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد

(١) الآية ٢ سورة القصص.

(٢) من الآية ٣ سورة القصص.



المدح لأن لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ولفظ زيد أيضاً لا يدل إذا كان اسماً علماً وضع للفرقة بينه وبين غيره فأسد إلى اسم الجنس ليدل أنه مدح أو مدموم في نوع من الأنواع، والمصاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام يعمل نعم وبس فيها كما يعمل في الأول وإنما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين إذا كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع لأنهم يقصدون بهما الاحتواء على الأشخاص وهما في هذا الحكم واحد.<sup>(١)</sup>

والثاني هو ما كان فاعله مضمراً قبل الذكر فيفسر بكرة منصوبة نحو قولك نعم رجلاً زيد وبس غلاماً عمرو ففي كل واحد من نعم وبس فاعل أضمير قبل أن يتقدم ظاهر فلزم تفسيره بالكرة ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له والأصل في كل مضمير أن يكون بعد الذكر والمضمر ههنا الرجل في نعم رجلاً والغلام في بس غلاماً استعنى عنه بالكرة المنصوبة التي فسرتها لأن كل مبهم من الأعداد إنما يفسر بالكرة للمنصوبة ونصب الكرة هنا

(١) ما ذكره ابن يعيش في أن (آل) التي تدخل في فاعل نعم وبس لغوم الجنس فيه خلاف بين النحويين قال السيوطي في جمع المراجع ج ٢ ص ٨٥ هي أي آل التي فاعلها جنسية عند الجمهور بالليل عدم لحوقها أثناء حيث الفاعل مؤنث في الأصح وبخلاف على هذا فتدل للجنس حقيقة فاجتس كله هو للمدح أو للموم وللخصوم به مرد من أفرادهم منرج تحت وقد ذلك بمالفة في إثبات المدح أو لقم للجنس الذي هو مبهم فلا يتوهم كونه طارئاً على للخصوم وقيل تعليته إليه بسببه وقيل قصد جعله عاماً لطابق الفعل لأنه عام في المدح ولا يكون الفعل عاماً والفاعل عاماً وقيل للجنس محاذراً فجعل للخصوم جميع الجنس بمالفة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه وقال قوم هي مهنية تعية لما تقول اشترت اللحم ولا مره الجنس ولا مهوراً تقديم وأريد بذلك أن يقع إيهام ثم يأتي التفسير بحله شخصياً بذكر وقال أبو إسحاق بن ملكون وأبو منصور البهليلي وأبو عبد الله الشلوين الصغير عهية شخصيه والمعهود هو الشخص للمدح والموم وثلاثها هو رأى ابن مالك يجوز إذا تأول بالجامع لأكثر الاتصال الثلاث في المدح والقم بخلاف ما إذا قصد به التخصيص من إقامة الفاعل مقام الجنس لأر تخصيصه ما في ذلك.

على التمييز وفيل على التشبيه بالمفعول لأن الفعل فيه ضمير فاعل وإنما خصوا  
بهذا أبوا معية

وقد جاء فاعل نعم وبس على غير هذين المنهيين قالوا نعم غلام  
رجل زيد فرفعوا بنعم التكررة المضافة إلى مالا ألف ولا لام فيه رعم الأعمش أن  
بعض العرب يقول دك وأشد الحسن بن ثابت وقيل هو لكثير بن عبد الله  
النهشلي:

فَنَعَمْ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ - وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِثْمَانُ بْنُ عَقَانَا<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على منسوبه  
لأن المرفوع بنعم وبس لا يكون إلا دالاً على الجس.  
قال صاحب الكتاب (الزحشرى): وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين  
المميز تأكيداً فيقال نعم الرجل رجلاً زيد  
قال جرير:

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا      فَنَعَمْ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا<sup>(٢)</sup>

(١) اعطى العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم منهم السويدي إنه لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف  
بأبي الغيرة وقال العيني: وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه، وقال جماعة هو لحسان بن ثابت  
الأنصاري قال البغليدي: وقد راجعت ديوان حسان فلم أجده، وسبه أبو حاتم إلى لؤس بن مغيرة.  
ويستشهد بهذا البيت على أنه قد جاء قليلاً فاعل نعم بكرة مضافة إلى مظهرها وهذا رأى الأعشى  
وجماعة كثيرة من الكوفيين وأبي السراج ومنع ذلك عامة النحويين إلا في الضرورة (انظر هامش ١  
من شرح ابن عيش على لفصل ج ٧ ص ١٣١).

(٢) هذا البيت من قصيدة جرير مدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان والبيت في النيهان  
١٣٥ وانظر البغليدي في عزلة الأدب ج ٤ ص ٨-١٠

وشرح ابن عقيل على الأغنية ج ٢ ص ٤٧ وابن هشام في معنى اللبيب للشاهد رقم ٨٤٣ ج ٢ ص ٥١٦.  
والاستشهاد بالبيت على أنه قد عي بعد الظاهر تميز للتوكيد وقد ذكرنا ابن عيش أن (زاداً) هنا ليس  
تميزاً ولكنه يصح أن يكون معزلاً به لتزود والتقدير تزوداً زاداً مثل زاد أبيك فيا فما تقدم صوته  
عليها نصيبها على الحال ويجوز أن يكون معزلاً مطلقاً مؤكناً محذوف الزوائد وهو قول القراء ويجوز  
أن يكون تميزاً وقد رجح ابن هشام في معنى اللبيب ج ٢ ص ٥١٦ أن زاداً مفعول به أو مفعول مطلق  
إن أريد به التزود

قال الشارح (ابن يعيش): «قد اختلف الأئمة في هذه المسألة فمنع سيويه ذلك وأنه لا يقال نعم للرجل رجلاً زيد: وكذلك السبي إلى وأبو بكر بن السراج وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي واحتج في ذلك سيويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر وأيضاً فإن ذلك ربما لوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك إذا رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت التكررة بعد ذلك أدنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن التكررة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك، وحجة المبرد في الجوار الغلو في البيان والتأكيد والأول أظهر وهو الذي لزمه لما ذكرناه فأما بيت جرير وهو تزود مثل الخ فإنه أنشده شاهداً على ما ادعى من جوار ذلك فإنه رفع الزاد المعرف بالألف واللام بأنه فاعل نعم وراى أيك هو المخصوص بالمدح وزاداً تميز وتفسير والقول عليه أنا لا نسلم أن زاداً منصوب يتنعم وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير تزود زاداً مثل زاد أيك فينا فلما قلتم صفتها نصبتها على الحال ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكداً محذوف الزوائد والمراد تزود تزوداً (أي أنه نائب عن المفعول المطلق لأنه مقص منه بعض حروفه فقال تزود زاداً مثل ترضاً وضوءاً) وهو قول القراء ويجوز أن يكون الزاد تميزاً لقوله مثل زاد أيك فينا كما يقال لي مثله رجلاً، وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السراج وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياساً.

قال صاحب الكتاب (الريشيري): وقوله تعالى ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾<sup>(١)</sup> نعم فيه مسند إلى الفاعل المضمر وميمه ما وهي تكرة لا موصولة ولا موصوفة والتقدير فنعم شيئاً هي.

<sup>(١)</sup> من الآية ٢٧١ سورة البقرة =

قال الشارح ابن يعيس . «اعلم أن ما قد تستعمل بكرة تامة غير مرصوفة ولا موصولة على حد دعورها هي التمعجب نحو : "ما أحسن ريداً" والمراد شيء أحسنه ولذلك من الاستعمال قد يُفسرُ بها المضمير في باب نعم كما يُفسرُ بالكرة المحضة فيقال نعم ما ريد أي نعم الشيء شيئاً زيد، وقوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(١)</sup> فما هي بمعنى شيء وهي بكرة في موضع نصب على التمييز مبنية للمضمر المرتفع بنعم والتقدير نعم شيئاً هي أي نعم الشيء شيئاً هي فهي ضمير الصدقات هو المقصود بالمدح.

ومثله قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup> فما في موضع نصب تمييز للمضمر ويعظكم به صفة للمعصوم بالمدح وهو مخوف والتقدير نعم الشيء شيئاً يعظكم به أي نعم الوعد وعظاً يعظكم به.

وحذف الموصوف على حد قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾<sup>(٣)</sup> والمعنى قوم يحرفون وقوله تعالى ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى

- ولكن ما ذكره ابن يعيس أن ما هنا بكرة تامة في محل نصب تمييز فيه خلاف عند المحققين فقد قال ابن عثيمين في شرح على الألفية (انظر شاشة الحصري) عن (ما) في الآية الكريمة السابقة ج ٢ ص ٤٢ ويعطف في ما هذه فقال قوم هي بكرة منصوبة على التمييز وماعل نعم ضمير مستتر وقيل هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا ملغى ابن عثيمين ونسبه إلى سيوريه.

أجاز ابن هشام في معنى اليب ج ١ ص ٢٢١ أنها معرفة تامة عامة وهي للقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدم اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى أي نعم الشيء هي<sup>(١)</sup> من الآية ٢٢١ سورة البقرة.

<sup>(٢)</sup> من الآية ٥٨ سورة النساء وقال المعكيري في البيان ج ١ ص ١٨٤ وهي ما ثلاثة لوجه أنها بمعنى الشيء معرفة تامة ويعظكم صفة موصوف محذوف هو للمعصوم بالمدح والثاني أن ما بمعنى الذي وما بعدها صلتها ومرتبها رفع فاعل نعم والمعصوم محذوف والثالث ما بكرة موصوفة والفاعل مضمر.

<sup>(٣)</sup> من الآية ٤٦ سورة النساء.

التفريق<sup>(١)</sup> أى قوم، وكان الكسائي يحير نعم الرجل يقوم وقام وعندك والمراد رجل يقوم ورجل قام ورجل عندك ومع ابن السراج من ذلك وأباه واحتج بأن الفعل لا يقوم مقام الاسم وإنما تقام الصفات مقام الأسماء لأنها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، وإن جاء من ذلك شيء فهو شاذ على القياس فسييله أن يخفض ولا يقاس عليه.

قال صاحب الكتاب (الرحمى): «وفى ارتفاع المخصوص مذهبنا (أحدهما) أن يكون مبتدأ خبره ما تقدمه من الجملة كان الأصل زيد نعم الرجل. (والثاني) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فالأول على كلام والثاني على كلامين:

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أن المخصوص بالمدح والذم عبد الله مثلاً من قولك نعم الرجل عبد الله وفى ارتفاعه وجهان (أحدهما) أن يكون مبتدأ وما تقدم من قولك نعم الرجل هو الخبر وإنما أخر المبتدأ والأصل عبد الله نعم الرجل كما تقول مررت به للمسكين تريد المسكين مررت به، وأما الراجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شاعراً ينتظم الجنس كان عبد الله داخلاً تحته إذا كان واحداً منه فارتبط به والقصد بالعائد ربط الجملة التى هى خبر المبتدأ ليعلم أنها حديث عنه فصار دخولها تحت الجنس بمنزلة الذكر الذى يعود عليه فأجروا الذكر المعنوى مجرد الذكر اللفظى.

وإنما أخر المبتدأ وحقه أن يكون متقدماً لأمرين:

(أحدهما) أنه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام فى دخولها معنى زائد فكلمنا أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها.

<sup>١</sup> من الآية ١١ سورة التوبة

الأمر الثاني، أنه كلام يجري مجرى المثل والأمثال لا تغير وتحمل على  
العاطفها وإن قاربت اللحن.

والوجه الثاني من وجهي رفع المخصوص أن يكون عبد الله في قولك  
نعم الرجل عبد الله خير مبتدأ محذوف كأنه لما قيل نعم الرجل فهم منه ثناء  
على واحد من هذا الجنس فقيل من هذا الذي أنشئ عليه فقال عبد الله أي هو  
عبد الله وهذا من المبتدآت التي تقدر ولا تظهر فعلى الوجه الأول يكون نعم  
للرجل له موضع من الإعراب وهو الرفع بأنه خير عن عبد الله ويكون الكلام  
جملة واحدة من مبتدأ وخبر وعلى الوجه الآخر يكون جملتين جملة أولى فعلية  
لا موضع لها من الإعراب وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الأولى وليست  
إحداهما متعلقة بالأخرى تعلق الخبر كما كانت الأولى كذلك فالأولى على  
كلام واحد والثانية على كلامين.

قال صاحب الكتاب (الرحمشرى) وقد محذوف للمخصوص إذا كان  
معلومًا كقوله عز وجل ﴿نَعِمَ الْعَبْدُ﴾<sup>(١)</sup> أي نعم العبد أيوب وقوله تعالى ﴿فَنَعِمَ  
الْمَاهِدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أي نعم الماهدون نحن.

قال الشارح (ابن يعيش): الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم  
للبيان، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحده إذا تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدل  
عليه وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز مخلوقًا قال الله تعالى ﴿نَعِمَ الَّذِي دُونَهُ  
أَوْ أَدْنَى﴾<sup>(٣)</sup> والمراد أيوب عليه السلام ولم يذكره لتقدم قصته وقال تعالى

<sup>(١)</sup> من الآية ٣٠ سورة ص ومن الآية ٤٤ سورة ص

<sup>(٢)</sup> من الآية ٤٨ سورة الطهيات

<sup>(٣)</sup> من الآية ٣٠ سورة ص ومن الآية ٤٤ سورة ص

﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾<sup>(١)</sup> أى نعم الماهدون بحس وقال تعالى  
﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أى نحن وقال تعالى ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> أى  
دارهم وقال تعالى ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾<sup>(٤)</sup> أى عقباهم وقد جاء مذكوراً قال  
تعالى ﴿يَسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾<sup>(٥)</sup> فأن يكفروا فى موضع رفع بانه  
المعصوم بالذم أى كفرهم، وهى جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنه  
مرفوع بالابتداء وما تقدم الخبر لأن المبتدأ قد يحذف كثيراً إذا كان فى اللفظ  
ما يدل عليه وأما حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعد فاعرفه  
قال صاحب الكتاب (الزحخشري): ويؤنث الفعل ويثنى الإسمان  
ويجمعان نحو قولك نعمت المرأة هيداً وإن شئت قلت نعم المرأة وقالوا هذه الدار  
نعمت البلد لما كان البلد الدار كقولهم من كانت أمك.  
وقال ذو الرمة:

أَوْ حُرَّةٌ ضَيْطَلٌ بِثَجَاءٍ مُّجْفَرَةٍ      دَعَائِمُ الزُّورِ نَعِمَتْ زُورِقُ الْبِلَادِ<sup>(٦)</sup>

(١) الآية ٤٨ سورة الفريجات.

(٢) من الآية ٢٣ سورة الرسالات.

(٣) من الآية ٣٠ سورة النحل.

(٤) من الآية ٢٤ سورة الرعد.

(٥) من الآية ٩٠ سورة البقرة. وكان المعكرو فى البيان ج ١ ص ٥١ قبل المعصوم بالذم علوف تقديره  
اشترى (بشئ أو كفى) وفأن يكفروا قيل هو فى موضع جر بعد لا من لواء من به رقيق هو مبتدأ أو هو  
المعصوم بالذم.

(٦) هما طيبت من قصيدة لدى الرمة مدح بها بلال ابن أبى ربيعة والحرة الكريمة، والضيطل الطويلة للحق،  
ويشجاء عظيمة السنام، والحجرة العظيمة الجلب ودعائم الزور قرانها وصمها ياتها عظيمة القوائم وكسى  
من دلت بدعائه الزور والزور أعلى الصدر وانتصب دعائم الزور على التشبيه بالمعقول به فهو من-

وتقول نعم الرجلان أحواك ونعم الرجال بخوتك ونعمت المرأتان هـ ودعد  
ونعمت النساء بنات عمك

قال الشارح (ابن يعيش) اعلم أن نعم ونعمس إذا وليها مؤنث كنت  
مُخَيَّرًا في إلحاق علامة التأنيث بهما وتركها فتقول "نعمت الجارية هند،  
ونعمت الأمة جاريته وإن شئت قلت نعم الجارية هند ونعمت الأمة جاريته،  
فإن قيل فمن أين حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم ونعمس إذا وليها مؤنث  
ولم يحسن ذلك في غيرهما من الأفعال قيل أمّا من ألحق علامة التأنيث فأمره  
ظاهر وهو الإيهان بأنه مسند إلى مؤنث قبل الوصول إليه كما يكون في سائر  
الأفعال. وقيل إنما حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم ونعمس إذا وليها المؤنث  
من قبل أن المرفوع بهما جنس شائع مجرى مجرى جمع والفعل إذا وقع بعده  
جماعة للمؤنث جاز تذكر الفعل كقوله تعالى ﴿وَقَالَ رَسُولُ فِي الْمَدِينَةِ﴾<sup>(١)</sup> فصار  
قولك نعم للمرأة بمنزلة نعم النساء فهذا حسن التذكير في هذين الفعلين ولم  
يحسن في غيرهما من الأفعال وتقول «نعم الرجلان أحواك ونعم الرجال

---

سباب الحسن للرجل وقيل انتصابه على التمييز، وهو ضعيف لأنه معرفة، والتمييز لا يكون معرفة  
والشاهد في البيت على أنه قد يؤنث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً وإن كان الفاعل مذكراً فإنه  
في هذا البيت قد أنت نعم مع كونه مسنداً إلى برزق فليدرك سبب ذلك لأنه أراد التثنية وهي  
مؤنثة فانت على المعنى

(انظر شرح ابن يعيش على تفصيل العهد الثاني ج ٧ ص ١٣٧ وهاش ١ ص ١٣٦ ج ٧.  
<sup>(١)</sup> من الآية ٤٠ سورة يوسف وما ذكره ابن يعيش هنا فيه وهم وليس لأن الفعل يجوز تذكيره وتأنيثه إذا  
كان الفاعل اسم جمع وهو ما ليس به مفرد من لفظه أو ليس به مفرد مثل قوم وغلك وليل وأيامك والخب  
أو كان الفاعل اسم جنس جمعي مثل قومه تعالى ﴿فَقَالَ الْأَعْرَابُ﴾ من الآية ١٤ سورة الحجرات أما  
إذا كان الفاعل جمع مؤنث حقيقي مثل المذمبات والطلقات، فهذا يجب التأنيث تقول خفرت الطالبات  
ولا يجوز حصر الطالبات.



إخوتك» فالرجلان فاعل نعم وهو جنس وليست الألف واللام للعهد والمراد نعم هذا الجنس إذا مَيَّزُوا جماعة جماعة وكذلك تقول نعمت المرأتان ههنا ودعد ونعمت النساء بسات عَمَّكَ وإذا قلت نعم رجلين أو نعم رجلاً كان منصوباً على التمييز والفاعل مضمَر كقولك نعم رجلاً وهذا إنما يصلحه ويقسده التقدير والاعتقاد فإذا اعتقد في الألف واللام العهد امتنع ذلك لأن فاعل نعم وهم لا يكون عاصياً وإن اعتقد فيهما الجنس والمشمول جاز وعلى ذلك نقول نعم العمر عمر بن الخطاب وهم الحجاج حجاج بن يوسف تجعل العمر جسماً لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج فما عرفه.

قال صاحب الكتاب (الزحشرى): وحبنا مما يناسب هذا الباب ومعنى حَبَّ صار محبباً جداً (وفيه لفتان فتح الحاء وضمها)

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أن حبنا تقارب في المعنى نعم لأنها للمدح كما أن نعم كذلك إلا أن حبنا تفضلها بأن فيها تقريباً للمذكور من القلب وليس كذلك نعم، وحبنا مركبة من فعل وفاعل فالفعل حب وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من ولوا واحد وفيه لفتان حييت وأحييت. وأحييت أكثر في الاستعمال وحبنا لزم طريقة واحدة وهو لفظ الماضي وفاعله ذا وهو من أسماء الإشارة يستعمل هنا مجزئاً من حرف التنبيه وذلك لأنهم لما ركبوا الفعل والفاعل وجعلوهما شيئاً واحداً لم يأتوا بحرف التنبيه لئلا يفيد ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وليس ذلك من كلامهم وجعلوا ذلك الاسم مفرداً مذكراً إذا كان المفرد أخف والمذكر قبل المؤنث فهو. كالأصل له فلذلك تقول حبنا زيد وحبنا هند وحبنا الزيدان وحبنا الزيدون ولا يقال حبنا في المؤنث ولا حبنا - قال الشاعر:

## يا حَبِذا القُمرَاء والليل الساج وطُوقٌ مثل مُلأ الفساج<sup>(١)</sup>

ودلك من قبل أن حبذا لما ركب الفعل فيه مع الماعل لم يجوز تأنيث الفعل ولا تثنيته ولا جمعه لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك والذي يدل أنهما بيا وجعلاً شيئاً واحداً أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين ذا بشئ ولا يقال حب في الدار ذا ولا حب اليوم ذا. فإن قيل لم خص حبّ بالتركيب مع ذا من بين سائر الأسماء قيل لأن ذا اسم مبهم ينعت بالأجناس وحكم حب هنا كحكم نعم مركبوه مع ذا لينوب عن أسماء الأجناس إذ لا ينعى إلا بها والنعت والمنعوت شيء واحد أيضاً فإن ذا مبهم فصار بمنزلة المصمر في نعم.

ولذلك قُسر بالكرة كما يُفسر في نعم فنقول حبذا رجلاً كما تقول نعم رجلاً فقياسهما واحد فلما صار حبذا في الحكم كلمة واحدة غلب عليها بعض جانب الأسمية واعتقدوا أنه اسم له موضع من الإعراب وموصعه هنا رفع بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبر وليس في العربية فعل وفاعل جعلاً في موضع مبتدأ إلا حبذا لا غير فإن قيل ولم غلب ههنا معنى الإسمية فيه قيل لأن الاسم أقوى من الفعل والفعل أضعف فلما رُكبا وجعلاً شيئاً واحداً غلب

<sup>(١)</sup> الشاهد في هذه البيت أنه جاء باسم الإشارة مرفوعاً مذكراً مع - ان اعتبرت سببه (حبذا) إلى ستمره فقد ذكرت اسم الإشارة مع أن الاسم مؤنث بالالف الممدودة، وإن اعتبرت المعطوف مع المعطوف عليه كنت قد وجدت وإن كان في البيت الاستشهاد لتوحيد اسم الإشارة وإقرانه مع أن الاسم في حكم المثنى.

وفي البيت شاهد آخر في رأى الكوميين وعلى رأسهم للمركب أن حبّ هنا اسم لدخول حرف التثنية عليه ولكن رُدّ ذلك بأن يا هنا لتثنية وليست للتثنية مثل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ من الآية ٢٦ سورة يس

جانب الاسم لقوته وضعف الفعل واستدلوا على إسميته بكثرة مداته نحو قولهم يا حبيذا قال الشاعر:

يا حَبِيْذا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِيْذا ساكن الرِّيَّانِ مَنْ كانا<sup>(١)</sup>

وقال آخر:

يا حَبِيْذا القَمَرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجِ وَطُرُقُ قُلُوبِ مُلَاءِ السَّاجِ<sup>(٢)</sup>

وهو كثير ومنهم من غلب جانب الفعل ويجعل الاسم كالمفعول ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل.

فإذا قلت حبيذا زيد فحبيذا فعل وزيد فاعل ودا لغز وإنما علبوا جانب الفعل هما لأنه أسبق لفظاً ويدل على ذلك أنهم قد صرفوه فقالوا لا يحبذه بما لا ينفعه والأول أمثل وقولهم لا يحبذه كأنهم اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة كقولهم حملل في حكاية الحمد لله وسبحل في حكاية سبحانه الله فهذان وجهان عربيان كما قرى ومنهم من لا يقلب أحدهما على الآخر ويجريهما على ظاهرهما وهو المذهب المشهور فيجريهما بحرى نعم وبس ويكون حبّ فعلاً ماضياً وذا فاعل في موضع رفع والاسم الأخير يرتفع من حيث يرتفع بعد نعم - من الوجهين المذكورين فيكون زيد مثلاً من قولك حبيذا زيد إما مبتداً وحبيذا الخبر كما كانت في نعم - كذلك وإما أن يكون في موضع خبر مبتداً

<sup>(١)</sup> البيت بخرير بن عطية لقي مطعها

بأن الخليل ولو طومت ما بانا وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

والريان اسم لعدة جبال منها جبل في بلاد بني عامر ومنها جبل أسود عظيم في بلاد طبرستان وقد وردت النار عليه أبصرت من مسيرة ثلاثة أيام وقيل هو أطول جبال أجم وأجاء يعني جرير في هذه الأبيات والشاهد في البيت هو من يرى أن (حبيذا) اسم بديل مداه بقوله (يا حبيذا) وقد ذكرنا من قبل أن يا هـ ليس للتداه ولكنها المتيه من فخر بن عبد الشاهد ص ١٣٦.

محذوف أى هو زيد ويضاف إليه الوجه الذى ذكرناها هو أن يكون خبر حيدا على رأى من يجعل حيدا مبتدا وأن يكون فاعلاً على رأى من يجعل حيدا فعلاً ويلغى الاسم الذى هو ذا وأن يكون بدلاً من ذا فقد صار ارتضاع زيد فى قولك حيدا زيد من خمسة أوجه:

وقوله (حيدا) (كما يناسب هذا الباب) يعنى باب نعم ويمن لما فيها من معنى المدح والمبالغة.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «وهذا الاسم فى مثل إيهام الضمير فى نعم ويمن ومن ثم فُسِّرَ بما فُسِّرَ به فقيل حيدا رجلان كما يقال نعم رجلا زيد غير أن الظاهر فُصِّلَ على المضمَر بأن استمعوا معه عن التفسير فقيل حيدا زيد ولم يقولوا نعم زيد لأنه كان لا ينفصل للمخصوص عن الفاعل فى نعم وينفصل فى حيدا».

قال الشارح (ابن يعيش): «قد تقدم القول أن ذا من حيدا يجرى مجرى الجنس من حيث إيهامه ووقوعه على كل شئ كما كان المضمَر على شريطة التفسير كذلك ولذلك فُسِّرَ بالتركبة فقيل حيدا زيد ولا يجوز ذلك فى نعم فلا تقول نعم زيد وأيضاً فإنه ربما ألبس فى نعم لو فعل ولا يلبس فى حيدا وذلك أن حب فعل عمل فى ذا واستوفى ما يقتضيه فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعاً لا يشكل بأن يترهم أنه فاعل لأن المفعول لا يكون له فاعلان وليست نعم كذلك لأن فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى ضمير فلو لم تأت به - سر وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعاً بجاز أن يظن طان أنه فاعل نعم وأنه ليس فى نعم فاعل وهذا معنى قوله ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل يعنى فى نعم فاعرفه.<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> ابن يعيش: شرح للفصل ج ٧ ص ١٣٨ ١٤٢

## (٢) فعلا التعجب:

قال صاحب الكتاب (الزحشرى): «هما نحو قولك ما أكرم زيداً وأكرم يزيد ولا يتيان إلا بما ينشأ منه أفعل التفضيل ويتوصل إلى التعجب مما لا يجوز بناؤه من غير ما يتوصل به إلى التفضيل إلا ما شذ من نحو ما أعطاه وما لولاه للمعروف ومن نحو ما أشبهها وما أمته وذكر سيره أنهم لا يقولون ما أهبطه استثناء عنه بما أكثر قالته كما استغفروا بركت عن وحررت».

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله وذلك للمعنى كالدعش والخيرة مثل ذلك أنا لو رأينا طائراً يطير لم نتعجب منه لجرى العادة بذلك ولو طار فهو ذى جناح لوقع التعجب منه لأنه خرج عن العادة وهى سبب الطيران ولهذا للمعنى لا يصح التعجب من القديم سبحانه لأنه عالم لا يخفى عليه شيء».

وأما قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿قُلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> بضم التاء فتأويله على رد الضمير إلى النبى صلى الله عليه وسلم أى قُلْ بَلْ عَجِبْتَ

<sup>(١)</sup> من الآية ١٢ سورة الصافات.

قال المعمرى فى البيان فى إعراب القرآن ج ٢ ص ٢٠٥ (بل عجب) بفتح التاء على الخطاب، وبضمها، قيل لغو عن النبى صلى الله عليه وسلم، وقيل هو عن الله تعالى، والمعنى عجب عباده، وقيل المعنى أنه بلغ حدا يقول القائل فى مثله عجب. وقال ابن جرير فى تفسيره فى قراءات الأئمة العشرة (ص ١٧٠) حمزة والكسائى وخلف بل عجب بضم التاء والباقر بن فتح وقال ابن عثارة فى المحجة فى القراءات السبع ص ٣٠١ (بل عجب) بقرأ بضم التاء وفتحها فالمحجة لمن ضم أنه من إخبار الله تعالى عن نفسه ودليكه قول النبى صلى الله عليه وسلم «عجب ربكم من أكلكم وقروحكم» (أخرجه أبو حنيفة فى غريب الحديث ج ١ ص ١٢٠ وانظر للكشاف فى تخرجه - أحاديث الكشاف ج ٤ ص ٣٧) -

ويسخرون أو أنه أخرج مخرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيماً لأمره  
وتصخيماً له وإنما قال فعلاً التعجب بلفظ التثنية والتعجب فعل واحد لأنه يكون  
بلفظين (أحدهما) أفعل ويسى على الفتح لأنه ماض نحو أكرم وأخرج.

(والثاني) أفعل به وينى على الوقف لأنه على لفظ الأمر

**قأما الضرب الأول:** وهو أفعل فلا بد أن يلزمه ما من أوله فتقول ما  
أحسن زيداً وما أجمل عاتداً وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر فما اسم مبتدأ  
في موضع رفع وهي ها اسم غير موصول ولا موصوف بمعنى شيء كأنك  
قلت شيء أحسن زيداً ولم ترد شيئاً بعينه إنما هي مبهمة كما قالوا شيء جاء بك  
أى ما جاء بك إلا شيء ونحو قوله تعالى ﴿فَتَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(١)</sup> أى نعم شيئاً هي ولما  
أريد بها الإبهام جعلت بغير صفة ولا صفة بدلو وصفت بما دون غيرها من  
الأسماء قيل لإبهامها والشيء إذا أبهم كان أمهم لمعناه وكانت النفس متشوقة  
إليه لاحتتماله أموراً فإن قيل فإد قلتهم أن تقدير ما أحسن زيداً شيء أحسنه  
وأصاره إلى الحسن فهلاً يستعمل الأصل الذى هو شيء فالجواب أنه لو قيل شيء  
أحسن لم يفهم منه التعجب لأن شيئاً وإن كان فيه إبهام متكاملة فيه ولو قال  
شيء أحسن زيداً كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لأن  
الشيء قد يستعمل للقليل وأما أفعل في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا

- قالعجب من الله عز وجل إنكار لأفعالهم من إنكارهم البحث ، سخر ياتهم من القرآن، وازد بهم  
بالرسول حركات على الله ونمرقا وعادونا ، وتكثيراً بهذا العجب من الله عز وجل والفرق بينه وبين  
عجب للمعروف أن المعلوم لا يحب إلا عند نظرة إلى ما لم يكن في علمه، وإلا جاءت العادة بخلافه  
فهو ما رأى من ذلك مصعب من ذلك وقد جاء في القرآن العظيم ما يتأرب معنى فذلك كقول  
تعالى ﴿وَمَكْرُؤُهُمْ﴾ من الآية ٤٥ سورة آل عمران واللمحة لمن فتح فحه جعل الشاء للشيء  
صلى الله عليه وسلم.

<sup>(١)</sup> من الآية ٢٧١ سورة البقرة

يستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يكون مثله مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل فلا تقول في ما أحسن زيد (ما يحسن زيداً ولا نحوه من أنواع التصرف، وقد خالف الكوفيون في ذلك وزعموا أن أفعال في التعجب بمنزلة أفعال في التفضيل (أي أنهم يرون أفعال في التعجب اسم لا فعلاً) واحتجوا بجماد تصغره نحو قوله:

يا ما أميلج فزلاًنا شدن لنا من هزلاًنا تكن الضال والسفور<sup>(١)</sup>

والأفعال لا يصغر شيء منها قالوا وأيضاً فإنه تصح عينه في التعجب نحو ما أقوله وما أبيعه وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء نحو زيد تقوم من عمرو وأبيع منه ولو كان فعلاً لاعتل بقلب عينه ألفاً نحو أقال وأباع ولحق ما ذهب إليه البصريون وذلك لأمر منها أنه قد يدخل عليها نون الوقاية نحو ما أحسنني عندك وما أظرفني في عيذك وما أعلمني في ظنك ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم فتقول أعلمني ألا تقول معلمني وتقول ضربني ولا تقول ضاربني.

وأما قولهم قلنني وقطنني فشاذ أيضاً مع أنهم قد قالوا قدي من غير نون ولم يقولوا في التعجب ما أحسنني فافترق الحال فيهما والذي حسن دخول نون الوقاية في قدي وقطنني كونهما أمراً في معنى اكتف واقطع.

<sup>(١)</sup> ينسب هذا البيت للفرجاني، ولطى بن محمد العريفي، وللحسين بن عبد الرحمن المري، أما الباعري في دمه ص ٢٩ فقد نسب ذلكم الكامل للقطبي ورواه «من هزلاًنا تكن الضال والسفور» وانظر ليس يعيش في شرح للفصل ج ٥ ص ١٦٥، ص ١٣٦ والأثيري في الإيضاح في مسائل الخلاف ج ١ ص ٨١ والبيضاوي في عزلة الأدب ج ١ ص ٤٥ وابن هشام في مفتي الذهب ج ٢ ص ٧٦٠ الصاعد رقم ١٠٦١ والشاهد في البيت قوله (يا أميلج) حيث استدل به الكوفيون أن أفعال التفضيل اسم لأنه يُصغَر والأفعال لا تصغر ولكن البصريون ردوا ذلك وقالوا إن صيغة (أميلج) هنا ليس مفعولاً بها التصغير فلم يصغروا الفعل لأنهم أرادوا الفاعل كأنهم يقولون إدا قلت ما أميلج زيد أي زيد مليح.

(الأمر الثاني) أنه ينصب المعارف والتكرات نحو قولك ما أحسن زيداً  
وما أجمل غلاماً اشتريته وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا تكرة على التمييز نحو  
زيد أكثر منك مالاً وأكرم منك أباً ووقفت زيد أكثر منك المال والعلم لم يميز  
ولما جار ما أكثر علمه وما أكبر سنه دل على ما قلناه من أنه فعل  
الأمر.

الأمر الثالث: أنه مبني على الفتح من غير موجب دل على ما قلناه  
وأما الجواب عما تعلق به الكوفيون أما عدم التصرف فلا يدل على أهميته لأن  
ثم أفعالاً لا ريب فيها وهي غير متصرفة نحو عسى وليس والذي مع فعل  
التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس له في الأصل وهو الدلالة على معنى  
رائد على معنى الفعل وهو التعجب والأصل إفادة المعاني إنما هو الحرف فلما  
أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى في متاع تصرف مجراها.

وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على  
ضريين: أحدهما ما راد وسواء كانت على الثلاثة أصلاً أو غير أصل والآخر  
الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب لأن فعلها رائد على الثلاثة أصلاً وغير  
أصل فو زدت عليه همرة التعدى لخرج عى بناء أفعل وقد قالوا ما أعطاه  
الدرهم وأولاه لسخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيوريه لا يميز منه  
إلا ما تكلمت به فالتعجب من فعل قياس مطرد ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما  
ورد عن العرب وزعم الأخفش أي (الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة) إن  
ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل وأفعل وتفعل لأن أصلها ثلاثة  
أحرف وقاسه على ما أعطاه وما أولاه كأنه يهدف الزوائد ويرده على الثلاثة  
وتابعه (أبو العباس المبرد) عني ذلك وأجازه وذلك ضعيف لأن العرب لم تقل  
ما أعطاه إلا والمفعول للمعطى لأنه منقول من عطوت وعطوت للأخذ..



وكذلك ما أولاه إما هو للمولى لا لمن ولي شيئاً وإما ساغ وذلك فى أفعال عدد  
سيبويه ودون غيره من الأبنية للزيد فيها لأن أفعال أمره ظاهر مولا ظهور المعنى  
وعدم اللبس لما ساغ التعجب منه وأما غيره من الأفعال المرید فيها من نحو  
اقتطع وانقطع واستقطع فلو تعجبا بشئ منها بحذف الريد لم يعلم أى المعانى  
يرید وكذلك لو وقع التعجب من اضطرب وقيل ما اضطربه لم يُعلم أصارب هو  
أم مضطرب فى نفسه.

وأما الألوان والعيوب فتحو الأبيض والأصفر والأحمر والأعور فلا  
يقال ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفر إذا أريد البياض والصفرة فإن أريد كثرة  
البياض والصفر جاز وكذلك لا تقول ما أسود فلاناً من السواد الذى هو اللون  
فإذا أردت السود جاز وكذلك ما أحمره إن أردت الحمرة لم يحجز وإن أردت  
البلادة جاز وذلك لأن أفعالها تزيد على الثلاثة من نحو أبيض وأصفر وأحمر  
وأسود وإبيض وإصفر وإحمر وإسود وكذلك العيوب الخلقية لا يقال فى  
شئ منها ما أعوره ولا ما أحوله لما ذكرناه من أن أفعالاً زائدة على الثلاثة فهى  
كالألوان نحو أعور وأحول وأعوار وإحوال<sup>(١)</sup>.

وإذا أريد التعجب من شئ من ذلك فحكمه فى التعجب أن تبنى أفعال  
من الكثرة أو القلة أو الشك أو نحو ذلك ثم توقع الفعل على مصادر هذه  
الأفعال كقولك ما أكثر دحرجة زيد وما أشد حمرة عمرو وما أقل حوله وإما

(١) وملاحظ أن ابن يمشى لم يذكر بعض الأفعال التى لا يصاغ منها التعجب وذلك مثل الأفعال المنية  
للمجهول والأفعال للثنية أو الأفعال للملحمة مثل نعم وهى ويدع ويلز أو الأفعال غير القابلة  
للتفاوت مثل فات وفى وحدث وجوز بعض النحاة للتعجب من الناقص قال ابن الأثيرى تقول ما  
أكثرن عبد الله قائماً. وجوز ابن مالك من لبيى للمجهول إذا أس فليس مثل ما أرهاه من زهى وما  
أجبه من حب وجوز الكمالى وهشام والأعشى من القامات مثل أعوره وزاد الألوان نحو ما أحمره.

نظر السيوطى فى جميع النواحي ج ٢ ص ١٦٦

بنيت أفعال من هذه الأشياء خاصة من أجل أن المتعجب منه لا يحس من كثرة  
أو قلة أو شدة عارضة عما عليه العادة ولذلك وجب التعجب فتكون هذه  
الأشياء ونحوها عبارة عما لا يمكن التعجب منه من الأفعال إذ كانت الأفعال  
كلها غير متعكة من هذه المعاني كما غير بكان عن الأحداث كلها.

قال صاحب الكتاب (الرمحشري): وما أكرم برئيد فليل أصله أكرم  
ريد أي صار ذا كرم فاقده كأغد البعير أي صار ذا غلة إلا أنه أخرج من لفظ  
الأمر ما معناه الخير كما أخرج على لفظ الخير ما معناه الدعاء في قولهم رحمه  
الله والباء في مثلها في قوله تعالى ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾<sup>(١)</sup>

قال الشارح (بن يعيش): «اعلم أن هذا الفعل منقول من أفعال التي  
للضرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم أنجز الرجل إذا صار  
ذا مال فيها التحاز وأغد البعير إذا صار ذا غلة فكذلك لما أرادوا التعجب  
من الكلام والحسن نقلوه إلى أكرم وأحسن ثم تعجبوا منه بصيغة الأمر فقالوا  
أكرم وأحسن اللفظ لفظ الأمر في همزته وإسكان آخره ومعناه الخير ما نقل  
هنا نظير النقل في ما أكرم ريداً ألا ترى أنك ما عديته بالهمزة إلا بعد أن نقلته  
إلى أعمل التي معناها المبالغة لأن التعجب لا يكون إلا فيما قد ثبت واستقر حتى  
فاق أشكائه وأخرج عن العادة فلا يقال لم أنفق درهماً ما أكرمه ولا لم  
ضرب في ما أصريه وما يقال ذلك لم قدّم تكرار الفعل منه حتى صار  
كالطبيعة والعريضة وذلك قولك يا ريد أكرم يعمر ويا هند أكرم يعمر ويا  
رجلان أكرم يعمر وكذلك جماعة الرجال والنساء.

---

<sup>(١)</sup> من الآية (٨١، ١٣٢، ١٧١) سورة النساء ومن الآية ٣ سورة الأحزاب ومن الآية ٤٨ سورة  
الأحزاب

قال الله تعالى ﴿أَسْمِعْهُمْ وَأَنْصِتْ﴾<sup>(١)</sup> والمعنى ما أسمعهم وما أبصرهم  
 وجدت لفظ للفعل وذكرته لأنك لست تأمر المخاطبين الذين تحدثهم  
 ولا تسألمهم أن يكرموا أحداً إنما تخبرهم أن عمراً كريم وقولك يا زيد إنما هو  
 تنبيه له على استماع كلامك وحديثك والفعل الذى هو أكرم ليس لزيد  
 فيتأنت بتأنيته ويتذكر بتذكره ويثنى له ويجمع وإنما هو لعمرو والمجرور بالباء  
 فموضعه رفع (أى فاعل) والباء زائدة على حد زيادتها فى قوله تعالى ﴿وَكُفَىٰ  
 بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> والمراد وكفى الله الذى يدل على ذلك أنك إذا أسقطت الباء  
 ارتفع الاسم قال الشاعر:

### كفى الشيب والاسلام للمرأة ذاهياً<sup>(٣)</sup>

وإنما قلنا إن المجرورات فى أحسن يزيد هو الفاعل لأنه لا فعل  
 إلا بفاعل وليس معناها يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالباء وهو الذى قد  
 كرم وحسن فاللفظ محتمل والمعنى عليه ولزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب  
 بمخالفة سائر الأعيان.

<sup>(١)</sup> من الآية ٢٨ سورة مريم

<sup>(٢)</sup> من الآية ٨١، ١٣٢، ١٧١ سورة النساء ومن الآية ٣ سورة الأحزاب ومن الآية ٤٨ سورة الأحزاب.

<sup>(٣)</sup> هذا مصرع بيت لسعيم عبد بنى المسطحى وصارده:

### عمرة وذاع إن تجهزت غادياً

والشاهد فى البيت قوله وكفى شيب: حيث ارتفع الاسم الظاهر وهو الشيب بالفعل (كفى) فدل  
 ذلك على أن الباء التى تكون فى الاسم التى يأتى بعد (كفى) مقل قوله تعالى (وكفى بالله شهيداً)  
 من الآية ١٦٦ سورة النساء ٧٩ سورة النساء ومن الآية ٤٨ سورة الأحزاب ليست إلا زائدة والاسم  
 الذى بعده فاعل مرفوع بحصة مقصورة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف يهمل الزائد.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) واختلفوا في ما هي عند سيويه  
غير موصولة ولا موصوفة وهي مبتدأ ما بعده خبره وعند الأخفش موصولة  
صلتها ما بعدها وهي مبتدأ محذوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام  
كأنه قيل أي شيء أكرمه:

قال الشارح (ابن عيش): «قد تقدم القول في ما هذه التي للتعجب  
وأن مذهب سيويه والتحليل فيها أنها (اسم تام) غير موصول ولا موصوف  
وتقديرها بشئ والمعنى فيها بشئ حسن زيداً أي جعله حسناً وهي في موضع  
مرفوع بالابتداء وأحسن فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى ما  
وريداً مفعول به والجملة في موضع الخبر كما تقول عبد الله أحسن ريداً وأم  
الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسماً تاماً غير استفهام ولا جراً فاضطرب مذهبه  
فيها فقال وهو المشهور من مذهبه أنها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها من  
قولك أحسن ريداً الصلة والخبر محذوف وتقديره الذي أحسن ريداً شئ وعليه  
جماعة من الكوفيين واحتج من يقول ذلك بقولهم حسبك فهو اسم مبتدأ لم  
يؤت به بحر لأن فيه معنى الهمي فكانت ما كذلك وحكى ابن درستويه أن  
الأخفش كان يقول في ما هي التعجب معنى الذي إلا أنه لم يأت لها بصلة وهي  
يقول هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة وذلك لما أريد فيها من الإبهام  
والعمل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر وهذا قريب من هذب الجماعة

وكان ابن درستويه يذهب في (ما) هذه إلى أنها نتي يستفهم بها في  
قولك ما تصنع وما عندك فهي بمنزلة من وأى في الإبهام قال وانما وضع هذا  
في التعجب لأجل أن التعجب فيه إبهام وذلك أن التعجب إنما يكون فيما  
جاور الحد المعروف ومخرج عن العادة وصار كأنه لا يطلع وصفه ولا يوقف  
على كنهه فقولك ما أحسن ريداً في المعنى كقولك أي رجل ريد إذا عيت أنه

رجل عظيم أو حليل ونحو ذلك وهو مذهب الفقهاء من الكوفيين إلا أن الفقهاء كان يذهب إلى أن الفعل بعدها اسم حقه أن يكون مصاعفاً إلى ما بعده والمذهب الأول وما ذكره من أن ما استفهام فيعيد جذاً لأن التعجب نحو محض يحسن في جوابه صدق أو كذب والتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت ما استفهاماً لم يسع فيها صدق أو كذب لأن الاستفهام ليس يخبر فاعرفه.<sup>(١)</sup>

وفي القسم الثالث في الحروف عرض ابن يعيش لمعنى الحروف وتكلم عن حروف الإضافة وحروف الجر ومعانيها وذلك في الجزء الثامن من شرحه على المفصل.

وفي منتصف الجزء التاسع عرض ابن يعيش للقسم الرابع في المشترك فقد عرض لبعض المباحث الصرفية والعرض منه ومعه وأقوات القسم ثم عرض لمسائل تخفيف الحمزة وزيادة الحمزة وفي الجزء العاشر من شرحه عرض لبقية مسائل الزيادة في بعض الحروف مثل زيادة الهاء والسين واللام والإبدال ومسائله ثم عرض مسائل الاعتلال وعظم شرحه بمبحث الإدغام فتحدث عن مخارج الحروف وصفاتها وتفصيل مباحث الإدغام.

ويبقى شرح المفصل لابن يعيش موسوعة نحوية يستفيد منها الباحث في تفصيل المسائل النحوية والصرفية بصورة يسيرة.

<sup>(١)</sup> ابن يعيش: شرح المفصل ج ٧ ص ١٤٤ إلى ص ١٤٩

ونلاحظ أن (ابن يعيش) المصنف لولا للمستف (العاشر) لم يعرض لأسلوب التعجب في اللغة وقد استعملت العرب تراكيب معينة للتعجب ومنها (سبحان الله) أي أرى الله وأتزه من كل صيب والله دهر فارساً أي عمله وحسبك يزيد رجلاً وما لك من قائد وقائد من رجل وهكذا من رجل وكيف ومن وما دهم في الاستفهام إذا أراد بها التعجب مثل قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ من الآية ٢٨ سورة البقرة وقوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ الآية ١ سورة قها و﴿أَلَيْسَ﴾ الآية ٢١ سورة طه.

## المصادر والمراجع



## المصادر والمراجع:

### القرآن الكريم

الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧ هـ) :

- ١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين  
طبع بتحقيق جوتولد فايل في لندن ١٩١٣ م، ثم حققه محمد عيسى  
الدين عبد الحميد- الطبعة الرابعة المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة ١٣٨٠ هـ-  
(١٩٦١ م)

٢- البيان في غريب إعراب القرآن

- تحقيق د. طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا- دار الكتاب  
العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٩ م.

٣- لمع الأدلة في أصول النحو

- حققه سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧ هـ-  
١٩٥٧ م، ونشره د. عطية عامر بيروت ١٩٦٣ م.
- ٤- نزعة الألباء في طبقات الأدباء

- طبع القاهرة ١٢٩٤ هـ، ونشره د. عطية عامر في استكهولم ١٩٦٦،  
ونشره محمد أبو العصل إبراهيم مطبعة نهضة مصر ١٩٦٠ م (ط أولى) ١٩٦٧  
(ط ثانية).

ابن الباذش (أحمد بن علي) ت ٥٤٠ هـ

الإقناع في القراءات السبع تحقيق د. عبد المجيد قطامش دمشق ١٤٠٣ هـ.

البغدادي (عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣ هـ) :

- خرانة الأدب ولب لباب لسان العرب طبع بولاق ١٢٩٩ هـ، وطبع  
المطبعة السلفية بالقاهرة ١٤٣٧ هـ وتحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٧٩-



١٩٨٦م وبشرته دار صادر، بيروت، د ت وبهامشه المقاصد النحوية في شرح  
الآلية للعبى.

البنا اللماطى (أحمد بن محمد البنا اللماطى) م١١١٧هـ :

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر بشر ياشراف على محمد  
الصباغ ١٣٥٩هـ، وحققه د. شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية  
مصر، وعالم الكتب - بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

ابن الجزوى (محمد بن محمد بن على بن يوسف الجزوى م٨٣٣هـ) :

١- تجميع التيسر في قراءات الأئمة العشرة

حقيقه وعلق عليه عبد الفتاح القاضى، ومحمد الصادق القمجلوى، طبع  
وكالة الصحف العالمية (فرع مطبعة النهضة الجديدة) ونشر دار الرعى بحلب  
الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢- تقريب النشر في القراءات العشر

تحقيق إبراهيم عطوة عوض (الطبعة الأولى) ١٣٨١هـ.

٣- غابة النهاية في طبقات القراء

نشر باعتناء برجسوامر وأعد فهارسه لوتوبرنسل، مطبعة السعادة  
١٩٢٢-١٣٥٢هـ. والطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠هـ،  
والطبعة الثالثة - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢-١٩٨٢هـ.

٤ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين.

تحقيق الدكتور عبد الحى الفرماوى - الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٥ - النشر في القراءات العشر -

تصحيح ومراجعة على محمد الصباغ مطبعة مصطفى محمد - القاهرة د.  
ت وحققه د. محمد سالم محيسن ط. مكتبة القاهرة د.ت

ابن جنى (أبو الفتح عثمان بن جنى) م ٣٩٢هـ :

١ - الخصائص :

تحقيق محمد علي البحار ني ثلاثة أجزاء - طبع دار الكتب ١٩٥٢ -  
١٩٥٦ م. وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ط. ثلاثة مزيطة ومقطعة ١٩٨٦ م.

٢ - سر صناعة الإعراب

تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزغراف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ الجزء الأول فقط وحقق بقية الأجزاء  
الدكتور/ حسن هنلاوي - دار القلم دمشق ط ١٩٨٩ م.

٣ - المختضب في تعيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها

تحقيق د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي على السبلي  
ناصف، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٢٨٦هـ

٤ - المنصف شرح كتاب التصريف للمازني

تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين طبعة أولى ١٣٧٣ هـ -

١٩٥٤ م.

أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن علي ابن حيان الأندلسي  
الغرناطي ت ٧٤٥ هـ

لارتشاف العرب من لسان العرب - تحقيق الدكتور/ مصطفى السبلي -

مكتبة الخانجي ط أولى ١٩٨٩ م القاهرة وحققه د. رجب عثمان محمد ومراجعة

د. رمضان عبد التواب (خمسة أجزاء) الناشر مكتبة الخانجي ط أولى ١٤١٨ -

١٩٩٨ م

ابن خالويه (الحسين بن أحمد) م ٣٧٠ هـ:

١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم

طبع مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٩٠ ١٩٤١ م وطبعه مصورة عنها

- طبع مؤسسة الإيمان بيروت د.ت.

٢- الحجة في القراءات السبع

تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم مطبعة دار الشروق الطبعة

الثانية ١٣٩٧ هـ. ونشر مؤسسة الرسالة بيروت- الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ-

١٩٩٠ م.

٣- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه

نشره برجسته اسر- المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤ م- لجمعية

المستشرقين الألمانية

الخضري (محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري م ١٢٨٧ هـ):

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (م ٧٠٨ هـ) لألفية ابن مالك

(م ٦٧٢ هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة

الأخيرة ١٣٥٩-١٩٤٠ م.

ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر م ٦٨١ هـ):

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

ط. نهضة مصر ط أولى ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م وتحقيق د إحسان عباس دار

صادر بيروت د.ت

الخليل ابن أحمد الفراهيدي أو (الفراهيدي) في ١٧٥ هـ:

كتاب العين- حقق الجزء الأول د. عبد الله درويش مطبعة العاني

بغداد ١٩٦٧ م وحقق بقية لأجزاء د إبراهيم السامرائي ود مهدي المخزومي

دار الرشيد - بغداد ١٩٨٠ ١٩٨٦ م.

ابن دريد (محمد بن الحسن بن دريد) م ٣٢١ هـ.

جمهرة اللغة (معجم) نشرة مجلس دائرة المعارف بجيدر آباد الدكن -  
الهند - تحت صدارة السيد حسين البگرامي، وتصحيح محمد نجيب السورتى  
والمستشرق سالم الكرنكوى ط أولى ١٣٤٤-١٣٥١ هـ، وأعيد طبعه  
(بالأوفست) مكتبة المثنى بعداد ١٩٧٢ م.

الرازى (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ابن على التيمى  
البكرى الرازى الشافعى م ٦٠٦ هـ :

مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، المطبعة الشرقية القاهرة ١٣٠٨ هـ -  
وطبع بالقاهرة ١٣٨٩ هـ ونشرته دار الفيد العربى بالقاهرة ١٤١٣ هـ -  
١٩٩٣ م.

الرضى الاسرايادى (رضى الدين محمد بن الحسن) م ٦٨٦ هـ :

شرح الكافية المطبعة العامرة بالآستانة ١٢٨٥ هـ وطبع الشركة  
للصحافة العثمانية ١٣١٠ هـ وحققه د. يونس حسن صمر منشورات جامعة  
قارونس - ليبيا ١٩٧٨ م ونشر دار للكتب العلمية بهروت لبنان - ط ١  
١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م وهى مصورة عن طبع شركة الصحافة العثمانية ١٣١٠ هـ.  
رمضان عبد التواب (ذكره) :

فصول فى فقه العربية - الطبعة الثانية مكتبة الحافى ١٩٨١ م والطبعة  
الثالثة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م.

الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسن) ت ٣٧٩ هـ :

طبقات الصحوبين واللغوبين مطبعة السعادة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م  
وطبع دار المعارف مصر ١٩٧٣ م وطبعة ثانية دار المعارف مصر ١٩٨٤ م.

الزغشري (جار الله أبو القاسم) محمد بن عمر الخوارزمي ت ٥٣٨هـ :

١- الأجاصي النحرية

تحقيق مصطفى الحنوي مكتبة الغزالي، حماة/سوريا د. ت

٢- أساس البلاغة

طبع د. دار الكتب المصرية ١٩٢٢م.

٣- أعجب المعجب في شرح لامية العرب

الطبعة الثانية بالقاهرة ١٣٢٤ - ١٩٠٦م، على نفقة أحمد ناجي الجمال

ومحمد أمين الخافجي وأخيه.

٤- الأنموذج: بشرح الشيخ محمد عيسى عسكر واسمه العروذج شرح الأنموذج

الطبعة الأولى، مطبعة المدارس الملكية مصر ١٢٨٩هـ وبشرح الأردبيلي

(جمال الدين محمد بن عبد الغني ت ٦٤٧هـ) واسمه (شرح الأنموذج في النحو

للعامة الزغشري بشرح الأردبيلي حققه وعلّق عليه د. حسني عبد الجليل

يوسف- مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٩٠م.

٥- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (أربعة

أجزاء) :

نشر المطبعة العامرة القاهرة ١٣٠٨هـ ومطبعة الاستقامة بالقاهرة

١٣٦٥هـ. ومطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٨٧هـ ١٩٦٨م. ونشرته

دار المعارف للطباعة والنشر - بيروت لبنان- د. ت (مصورة عن طبعة الحلبي

١٩٦٨م) وطبعة أخرى لمصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٩٢ - ١٩١٣م

٦- الكلم التوابع- بشرح الشيخ سعد الدين التفتازاني واسمه النعم السويح في

شرح الكلم التوبيع

الطبعة الأولى مطبعة وادي النيل القاهرة ١٢٨٦هـ

#### ٧- المَعْصَلُ في علم العربية

- أ. وبديله كتاب المَعْصَلُ في شرح أبيات المَعْصَلُ للسيد محمد بدر الدين أبي  
فارس النعماني الحلبي الطبعة الثانية دار الجليل للنشر والتوزيع والطباعة،  
بيروت لبنان- د.ت وهي مصورة عن طبعة مطبعة التقدم، عصر ١٣٢٣هـ.  
ب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد عني بشره محمود توفيق المكتبي - مطبعة  
حجاري القاهرة، د.ت.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل ت ٢١٦هـ) :

- لأصول في النحو - حققه د. عبد المحسن الفتلي مطبعة الأعظمي بغداد  
١٩٧٣م، ومؤسسة الرسالة بيروت: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.  
أبو السعود العمادى (محمد بن محمد العمادى) ت ٩٥١هـ :

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المعروف بتفسير أبو  
السعود (خمس أجزاء) للطبعة المصرية بالأزهر ط أولى ١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م  
وطبع دار الفكر بيروت د.ت.

السمين الحلبي (أحمد بن يوسف) ت ٧٥٦هـ :

- الذُرُّ المصنوع في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد  
الخرائط دار القلم دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

السُّهَيْلِي (عبد الرحمن بن عبد الله) ت ٥٨١هـ :

- نتائج الفكر في النحو تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم المنشا - دار  
الرياض للنشر والتوزيع ط ٢ السعودية ١٩٨٤م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) :

- (الكتاب) [كتاب سيبويه] طبع بولاق الطبعة الأولى ١٣١٦هـ. ونشر  
دار القلم ودار الكتاب العربي للطباعة والنشر والهيئة المصرية العامة للكتاب

بتحقيق عبد السلام محمد هارون صدرت أجزاءه الأربعة فيما بين ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) ت ٩٢١هـ .

١- الاتقان في علوم القرآن (جزآن) للطبعة الموسومة بالديار المصرية ١٢٨٧ هـ، ط ٢ ١٣٥٤هـ القاهرة والطبعة الثالثة طبع الحلبي ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ وطبعة أخرى نشر مكتبة التراث بالقاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢- الاقتراح في أصول النحو، تحقيق وتعليق الدكتور/ أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى مطبعة السعادة- القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٣-٣- التحرير في علم التفسير - حققه وقدم له ووضع فهارسه الدكتور/ فتحي عبد القادر فريد دار المنار للنشر والتوزيع - القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤- جمع المرواع شرح جمع الجوامع (في علم العربية) نشر مكتبة الكليات الأزهرية ومطبعة السعادة القاهرة ١٣٢٧ هـ عن تصحيحه محمد بنر الدين العسائي وحققه الدكتور عبد العال سالم مكرم والجزء الأول بالاشتراك مع عبد السلام هارون الكويت ١٩٧٥م.

شرف الدين علي الراجحي (دكتور) :

١- الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩١م.

٢ البسيط في علم الصرف - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ط أولى ١٩٨٥م ط ثانية ١٩٩٦م.

٣- المعاني في البحر العربي والقرآن الكريم. دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م.

- ٤ - مبادئ علم اللسانيات الحديث (بالاشتراك) دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩١م.
- ٥ - التصويب اللغوي بين القدماء والمحدثين نشر الدار المصرية - بالإسكندرية ٢٠٠٠م.
- ٦ - المبني للمجهول دلالاته وتراكيبه في القرآن العظيم دار المعرفة الجامعية ١٩٩٨م الإسكندرية.
- ٧ - مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الثالث الهجري - نشر دار المعرفة الجامعية ١٩٩٩م.
- ٨ - في قواعد الكتابة العربية والأخطاء الشائعة فيها نشر دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠م.
- ٩ - محمد بن فريد وكتابه الجمهرة - دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥م الإسكندرية.
- ١٠ - مشكلات لغوية في حياتنا المعاصرة - المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ٢٠٠١م الإسكندرية.
- ١١ - في المصطلح الصرفي عند الفراء في كتابه (معاني الفراء) نشر دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩١م.
- ١٢ - مصطلح الحديث وأثره في الدرس اللغوي عند العرب. نشر دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٣م.
- ١٣ - المفعول به وأحكامه عند الحويين وشرايده في القرآن الكريم - دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٨م.



أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي اللغوي الحلي) المتوفى شهيداً سنة  
١٣٥١هـ

مراتب التحريين - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر  
١٩٥٥م وطبعة ثانية دار الفكر العربي - بيروت ١٩٧٤م

عبد الراجحي (دكتور) :

- ١- دروس في شروح الألفية - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٨م.
- ٢- دروس في المذاهب النحوية - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٥م.
- ٣- اللهجات العربية في القراءات القرآنية دار المعارف - مصر ١٩٩٨م

عبد المجيد عابدين (دكتور) :

المدخل إلى دراسة البحر العربي في ضوء اللغات السامية - مطبعة  
الشبيكشي بالأزهر - مصر - ط أولى ١٩٥١م.

العكبري (أبو البقاء عبد الله الحسين بن عبد الله) ت ٦١٦هـ :

- ١- إملأ ما من به الرحمن في : جوه الإعراب والقراءات في جميع آي القرآن -  
تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي  
الحلي وأولاده عصر الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

- ٢- التبيين في إعراب القرآن - نشر المكتبة التوفيقية بالقاهرة ط أولى  
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م وحققه علي البحاي - مطبعة عيسى الحلي  
١٩٨٦م.

- ٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تحقيق د. عبد الرحمن  
سليمان العثيمين ط دار العرب الإسلامي بيروت ١٣٥٦هـ.

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) ت ٢٠٧هـ :

معاني القرآن تحقيق أحمد يوسف بحاتي ود. عبد الفتاح إسماعيل شلي  
ومحمد علي النجار ط دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م ومطابع سجل  
العرب ١٩٦٦م والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢-١٩٨٠م.

الفيروزبادي (محمد بن يعقوب مجد الدين) ت ٨١٧هـ :

للقاموس المحيط طبع بولاق ١٢٧٢هـ ونشرته شركة فن للطباعة مصر  
١٩٥٤م.

الفيومي:

المصباح المنير حققه عبد العظيم الشاوي دار المعارف، مصر ١٩٧٠م  
ونشر المكتبة العلمية- بيروت- د.ت.

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي) ت ٦٧١هـ :

الجامع لأحكام القرآن (عشرون جزءاً) طبع دار الكتب المصرية  
١٩٥٠م ط لولي، والطبعة الثانية تصحيح أحمد عبد العليم الوردوني ١٣٧٢هـ-  
والطبعة الثالثة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩١٧م  
وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م

القفطي (علي بن يوسف القفطي أبو زيد جمال الدين) ت ٦٤٦هـ :

إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الدصل إبراهيم، مطبعة دار  
الكتب المصرية ١٩٥٥م، والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م.  
ابن مجاهد (م ٣٢٤هـ) :

السبعة في القراءات تحقيق د. شوقي صيف طبع دار المعارف مصر  
طبعة ثالثة ١٩٨٨م.

مكي بن أبي طالب (مكي بن أبي طالب خنوش (محمد) بن محمد بن مختار  
القيسي ت ٤٣٧هـ :

١- الإبانة عن معاني القراءات طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة  
١٩٧٨م، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شليبي وحققه د. يحيى الدين  
رمضان دمشق ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وحقها وعللها ومقاييس النحو فيها،  
تحقيق د. يحيى الدين رمضان دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - وطبعة أخرى  
مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١هـ.

٣- مشكل إعراب القرآن

حققه ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق  
١٩٧٤م، وحققه د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة بيروت ط ٣ ١٩٨٧م.  
ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد)  
ت ٧١١هـ :

لسان العرب الطبعة الأولى طبع بولاق ١٣٠٠هـ ومطبعة العادي سنة  
١٣٥٥هـ. وطبعة مصورة عنها في دار صادر - بيروت ١٩٥٥م وطبع الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م (سارت هذه الطبعة على الترتيب الأبجدي  
فيسرته للباحثين ولكنها أهدرت قيمته التاريخية)

النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل) ت ٣٣٨هـ :

إعراب القرآن (خمسة مجلدات) تحقيق د. زهير غازي زاهد - ط مطبعة  
العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

ابن النديم (أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق) ت ٣٨٥هـ :

الفهرست طبع ليزج ١٨٧١م، تحقيق فلوجل وطبع المكتبة التجارية

دون تاريخ، وط دار المعرفة لنشر بيروت ١٣٩٨هـ، وط طهران ١٩٧١م تحقيق  
رضا تجدد.

ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن  
عبد الله الأنصاري المصري) ت ٧٦١هـ :

١- الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق الدكتور رشيد العيودي، طبع دار  
الفكر بيروت ١٩٧٠م.

٢- الجامع الصغير في النحر، تحقيق الدكتور أحمد محمود المرميل ط الخافجي-  
١٤٠٠هـ.

٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق محمد محيي الدين عبد  
الحميد- المكتبة التجارية ١٩٦٥م.

٤- شرح جمل الزجاجي تحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله، طبع عالم  
الكتب ومكتبة النهضة العربية- بيروت- للطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-  
١٩٨٦هـ.

٥- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية حققه الدكتور هادي نهر مطبعة  
الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م.

٦- مغني اللبيب عن كتاب الأعراب

الطبعة الأولى، المطبعة الشرقية، القاهرة ١٣٢٨هـ وطبع بهامشه شرح  
الأمير علي المغني (جزآن) المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦هـ وطبع بهامشه شرح  
الدسوقي- القاهرة ١٣٥٨هـ وطبع بدمشق ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م وحققه محمد  
محيي الدين عبد الحميد مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ولولاه القاهرة د.ت  
وطبع في بيروت ١٩٨٧م وحققه وخرّج شواهده الدكتور مازن المبارك ومحمد  
علي حمد الله، وراجعته سعيد الأفغاني- طبع دار الفكر، بيروت الطبعة الثالثة

١٩٧٢م ونشرته دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، باكستان الطبعة الأولى  
١٩٧٩م.

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ) :

١- شرح التصريف للروكي (لابن حنبل) تحقيق د. فخر الدين قباوة بيروت  
١٩٧٩م.

٢- شرح المفصل عنيت بطبعه ونشره إدارة المطبعة المنيرة بمصر دون تاريخ.

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
	الفصل الأول :
٧	المؤلف (الزحشري) والشارح (ابن يعش)
٩	أولاً : المؤلف
١٣	منهجه في المعجم
٢٧	ثانياً : الشارح (ابن يعش)
	الفصل الثاني :
٤٣	منهج ابن يعش في شرح المفصل
٤٥	القسم الأول : الاسم
٥٢	أولاً : المرفوعات
٦٥	ثانياً : المنصوبات
١٣٠	ثالثاً : المجرورات
	الفصل الثالث :
١٥٣	من شرح ابن يعش على المفصل للزحشري
١٥٥	القسم الثاني (في الأفعال)
١٥٥	١ - نعم ويحس وما في معناهما
١٧٢	٢ - فعلا التمعجب
١٨١	المراجع
١٩٧	الفهرس